مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الثالث ـ السنة الرابعة ـ تشرين أول / اكتوبر ١٩٧٦

المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي

د. عباس أحمد

مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية

د. محمد محروس اسماعيل

نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية

د. صديق عفيفي

مراجعات وتقارير وملخصات

ندوة

العدد:

مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية

في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية

تنظيم د. أسعد عبد الرحمن

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت

العدد الثالث - السنة الرابعة - تشرين أول - اكتوبر ١٩٧٦

فصلية أكاديمية علمية محكمة متخصصة بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر موادها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم سكرتير التحرير على العنوان التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ص.ب : ٥٤٨٦ - جامعة الكويت

الكويت - تلفون : ٥١٠١٨٨/٢٧٢/٢٥٠

• ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتيا أو ما يعادلها في الخارج .

• الاشتراكات :

للافراد سنويا ، دينار في الكويت ، ديناران كويتيان أو ما يعادلهما في الوطن العربي (بالبريد الجوي) ، ثلاثة دنانير أو ما يعادلها في سائر أنحاء العالم (بالبريد الجوى) ، وللطلبة أسعار خاصة مخفضة .
أما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها فمفتوحة بحدها الأقصى ، ولا تقل عن عشرة دنانير في حدها الأدنى .

المحتويات

كلمة العدد ٥

أبحاث بالعربية

١ـ المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي — د. عباس أحمد — ٦

٢ـ مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية — د. محمد محروس اسماعيل — ٢٣

٣ـ نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية — د. صديق عفيفي — ٤٠

* ندوة العدد

مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الإجماعية لظروف البيئة العربية — تنظيم د. أسعد عبد الرحمن — ٥٥

* مراجعات كتب بالعربية

١ـ دعوة للوعي — د. فيصل مرار — ٧٢

٢ـ المدرسة السلوكية الليبرالية والنظام السياسي في لبنان — د. فريد صقري — ٨٢

٣ ـ الصناعية والرجل الصناعي — د. محمود محمد الحبيب — ٩٩

تقارير

١ـ الحلقة الدراسية حول مشكلات التنمية وآثار التكنولوجيا في المجتمعات التقليدية — د. اسحق القطب — ١١٧

٢ـ ندوة تنمية القوى البشرية ـ دور المرأة — فوزية حسونة — ١٢٧

٣ـ المؤتمر العلمي الثالث للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب — عبد الرحمن فايز — ١٣٥

* دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا جامعة حلب — ١٤١

* قاموس الترجمة والتعريب ١٥٤
مصطلحات الإدارة العامة
* ملخصات الأبحاث الإنجليزية ١٥٨
* قواعد النشر بالمجلة ١٦٠–١٦٥
* مراجعات كتب بالانجليزية
١– النظرية الدولية المعاصرة وسلوك الدول مراجعة ي. ماكسون براون ١٦٨
٢– النقود ، كيف جاءت وأين أصبحت مراجعة غازي فرح ١٧٢
* أبحاث بالانجليزية
١– ايليا حريق ، التحليل الهيكلي الوظيفي في دراسة علم السياسة . ٢٢٣
٢– كارول بريجر ، تأملات في كتابات أصحاب نظرية النسق الخاصة بدراسة السياسة الدولية . ٢٠٢

كلمة العدد

يتضح بنظرة سريعة الى هذا العدد ، أن المجلة غدت فعلا وليس قولا ، مجلة للعلوم الاجتماعية من زاوية كونها أصبحت تغطي الجزء الأعظم من حقول المعرفة في هذا المجال . وبذلك تكون الشخصية الداخلية للمجلة قد تثبتت تماما مثلما تثبت شخصيتها الخارجية بالغلاف الذي أصبح يحتويها بانتظام .

وكما نجح العدد الماضي في احتضانه باقة من المقالات المنتقاة من كل رياض العرب ، يسجل هذا العدد اعتزازه بكونه يضم باقة جديدة من الدراسات والتقارير والمراجعات العلمية التي وردتنا من مختلف أنحاء دنيا العرب . . ومن الخارج – على النحو الذي وعدنا به وخططنا له وعملنا على إنجازه .

وبصدور هذا العدد تكون المجلة قد سجلت رقما قياسيا فيما أصدرته من أعداد في العام ١٩٧٥/١٩٧٦ . فهذا هو العدد الثالث في السنة الرابعة يصدر في موعده ، علما بأنه لم يصدر عن المجلة أكثر من عددين في أي من السنين الماضية . هذا كله ، علاوة على استمرار المجلة في التحرك حثيثا باتجاه المستوى المأمول طباعة ودقة وتسويقا وتوزيعا .

وبعد ،

نحن ما نزال عند طموحنا في جعل هذه المجلة منبرا بارزا من منابر طلبة وأساتذة العلوم الإجتماعية . ولهذا نرحب بكل ما يردنا من دراسات وملاحظات واقتراحات علمية وعملية ، ونفتح عقولنا وقلوبنا لكل انتقاد هادف مقدمينه على الإطراء غير الهادف . ومجددا نأمل في أن يكون هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة أكاديمية واثقة نحو إعادة صياغة وتطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

سكرتير التحرير

المدخل التكاملي في دراسة المجتمع العربي

د. عباس أحمد *

المجتمع العربي عامة ، أو المجتمعات العربية المختلفة المكونة له ، وان حظي بدراسات اجتماعية وانثروبولوجية عديدة الا أنها قليلة اذا ما قورنت بما حظيت به مجتمعات أو مناطق أخرى كأفريقيا وآسيا من دراسات . كما أن الملاحظ أن الكتابات النظرية والتطبيقية العامة التي تمثل مخزون علمي الاجتماع والانثروبولوجيا لا تشير الا نادرا أو عرضا الى المجتمع العربي أو الشرق الأوسط . بل ان بعض النظريات الأساسية في الانثروبولوجيا الاجتماعية ، مثلا ، قد كتبت وقدمت وكأن المجتمع العربي كله ليس له وجود على الاطلاق ، كمثل ما كتب عن نظرية التحالف Alliance Theory بالاشارة الى الزواج المفروض Prescriptive Marriage من نظريات اعتمدت كلية على حقائق مستقاة من واقع مجتمعات جنوب شرقي آسيا وغيرها . وينطبق الشيء نفسه على الدراسات القرابية التي اعتمدت أول الأمر اعتمادا كبيرا على ما كتب عن المجتمعات الافريقية ومجتمعات جنوب شرقي آسيا والتي حظيت بدراسات مكثّفة منذ العشرينات من هذا القرن .

ان واقع المجتمع العربي يختلف كثيرا عن واقع المجتمعات الافريقية التي تناولها علماء الانثروبولوجيا بالدراسة والبحث ، اذ أن للمجتمع العربي تاريخا مكتوبا وثقافة عريقة ضاربة في القدم ، بينما لمعظم المجتمعات الافريقية تاريخ غير مكتوب مستقى أساسا من التقاليد والمنقولات الشفهية الموروثة Oral Traditions لقد كان ينبغي أن يكون هذا عاملا مساعدا ومشجعا لمزيد من الدراسات الاجتماعية للوطن العربي . ولكن الواقع أن هذا العامل قد أخذ في نظر الكثيرين كعائق نحو القدوم على دراسات شرقيّة اذ اعتبر الاقدام على دراسة اللغة العربية والحضارة والتاريخ العربي الاسلامي أمرا شاقا وعسيرا يتطلب جهدا خارقا من غير العربي .

* أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب في جامعة الخرطوم .

والدراسات والكتابات الاجتماعية والانثروبولوجية التي بحوزتنا عن المجتمع العربي أو الشرق الأوسط أو المجتمعات العربية المحلية يمكن تقسيمها الى ثلاثة أنواع :

أ - دراسات ذات طابع ثقافي
ب - دراسات ذات طابع بنائي أو هيكلي
جـ - دراسات ذات طابع عام

والعامل المشترك لهذه الدراسات هو أنها قد فقدت المدخل التكاملي الذي تتطلبه النظرة الشمولية المتكاملة للمجتمع ولطبيعة البناء الاجتماعي لأي مجتمع انساني . أي أنها في أغلب الأحيان تكتفي بمعالجة موضوعات جزئية تختارها من بين ظواهر الحياة الثقافية الموروثة أو تقتطعها من البناء الاجتماعي العام دون أن تسعى الى ربطها بغيرها من مظاهر الواقع الاجتماعي والثقافي الكلي .

فاذا أخذنا الدراسات الثقافية أولا ، والتي تكوّن غالبية الدراسات التي كتبت عن مجتمعات الشرق العربي ، نجدها في جملتها ذات طابع تجميعي لمواضيع تتناول مظاهر وظواهر ثقافية ، كالعادات والقيم والنظم والأحكام الموروثة ، تقدم لها وصفا يكون دقيقا وتفصيليا ولكنه يقف دون محاولة ربط الظواهر المختلفة ببعضها البعض . وهي في المقام الأول دراسات على المستوى الثقافي ولا تسعى الى استخلاص خصائص البناء الاجتماعي[1] .

كما أن قصور هذه الدراسات ذات الطابع الثقافي ينبع من أنها قد درجت على اقتطاع المجتمع العربي أو الشرق الأوسط كمنطقة ثقافية لا يربطها رابط بالثقافات المختلفة . وبالتالي فان منهج المقارنة قد غاب عن هذه الدراسات . بينما الواقع أن الشرق الأوسط ، بحكم موقعه وتاريخه ، أثر وتأثر بالثقافات المختلفة في مراحل تاريخه المختلفة . والمدخل التكاملي السليم يجب أن يأخذ عامل التداخل الثقافي في الاعتبار . ولا يخفى على أحد أن النية المبيّتة من الاستعماريين تقوم أساسا على عزل المشرق العربي عن المجتمع العالمي والثقافات المحيطه به ، وعلى هدم الجسور التي تؤدي الى انفتاحه ازاء باقي العالم بغية ابقائه على مظاهر التخلف والفقر الذي أصابه من ناحية ، وبغيه ابقاء العالم من حولنا جاهلا بالدور

الكبير الذي قدمته الثقافة والحضارة العربية في مراحل تاريخها المختلفة للثقافة الانسانية كافة من ناحية ثانية .

أما الدراسات البنائية ، والتي كان هدفها الأساسي ابراز خصائص البناء الاجتماعي للمجتمعات العربية ، فيمكن تقسيمها الى نوعين : —

أ — دراسات تتناول البناء الاجتماعي لوحدات صغيرة كالمجتمعات المحلية المكونة للمجتمع العربي ، أي الأبنية الصغيرة Micro-structures. وهذا ينطبق على كافة الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية . وسوف أفرد جزءا خاصا من هذه الدراسة لمناقشة بعض جوانب قصور المنهج الانثروبولوجي في دراسة المجتمع العربي ، اذ أني أضع اهتماما خاصا لما يجب أن تكون عليه الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية بحكم تخصصي تاركا الحديث عن ما يجب أن تكون عليه دراسات علم الاجتماع للمتخصصين في هذا المجال .

ولا يعني هذا أبدا أنني من أنصار التفريق بين هذين العلمين ، بل على العكس من ذلك فأنا أرى أن أي مدخل تكاملي لدراسة المجتمع العربي **يجب أن يقوم في الأساس على تكامل علميّ الاجتماع والانثروبولوجيا** ، بل تكامل العلوم الاجتماعية عامة بحيث يصبح المنهج العلمي الشمولي منهجا يقوم على تداخل العلوم .

ب - دراسات تتناول أو تتضمن بعض جوالب البناء الاجتماعي أو التطور التاريخي للمجتمع العربي عامة . وهذا ينطبق على بعض الدراسات والكتابات الاجتماعية والتي أعدت أصلا لتكون مرجعا في المجتمع العربي ككتاب « الوجيز في دراسة المجتمع العربي » لمجموعة أساتذة جامعة القاهرة ، وكتاب الدكتور محمود حلمي « المجتمع العربي » ، ودراسة أحمد الخشاب « سكان المجتمع العربي » على سبيل المثال لا الحصر . والواقع أن معظم هذه الكتابات التي أعدت لتكون مرجعا في المجتمع العربي هي ذات طابع عام تهتم بالعموميات والأشكال العامة وتعتمد على التعميم الذي قد لا يكون مستندا الى حقائق واضحة مستقاة من مختلف المجتمعات العربية .

ووجه القصور الأساسي في هذا النوع من الكتابات أنها لم تتخذ منهجا شموليا متكاملا لدراسة المجتمع العربي . اذا اكتفت باختيار وتناول مواضيع معينة كجغرافية

المجتمع العربي ، تاريخ المجتمع العربي ، اقتصاديات المجتمع العربي ، والقومية العربية وغيرها من المواضيع ، دون ربطها في محاولة لابراز خصائص البناء الاجتماعي الكلي وهو الوعاء الكبير الذي يضم كل هذه الأجزاء المختلفة .

ولهذا فان هذه الدراسات في معظمها قد أهملت جوانب عديدة وهامة من جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمع العربي وهي :

أ – الثقافات المتباينة التي ترتبط ببعض المجتمعات المحلية المنضوية في البناء العام للمجتمع العربي .

ب – النظم الأكلوجية والأسرية والقرابية والعقائدية والشعائرية وغيرها من النظم بالاشارة الى حالات معينة أو مجتمعات معينة وباستخدام المنهج المقارن لاستخلاص السمات العامة لهذه النظم في المجتمع العربي .

جـ – المشكلات الاجتماعية كالقبلية والأقليات العرقية واللغوية .

ولهذا لم يكن مدخل هذه الدراسات مدخلا شموليا ومتكاملا يتناول كل موضوع لا كجزء منفصل بل بالاشارة الى سائر الجزئيات الأخرى التي ترتبط به وتربطه بالبناء الاجتماعي للمجتمع العربي . وتأكيدا وبرهانا على هذا المدخل القاصر ، أود أن آخذ هنا على سبيل المثال موضوعا تناولته معظم المراجع العربية التي كتبت أخيرا في المجتمع العربي ألا وهو موضوع التخلف الاقتصادي والتنمية[٢] . فلقد اكتفت معظم هذه الكتابات بأخذ الشكل العام لاقتصاديات الدول العربية وعدّدت أسباب التخلف الاقتصادي ، كالفقر والتبعية والاستغلال الاستعماري . كما عملت على وضع خطوط عريضة لما ينبغي أن تكون عليه السياسة التنموية السليمة للمجتمع العربي كالاعتماد العربي الذاتي والاستقلال والتكامل العربي وتبني الاشتراكية التعاونية كمنهج اجتماعي متكامل . غير أن هذه الدراسات لم تعط اهتماما كافيا الى كشف خصائص النظم الاجتماعية العربية التقليدية وخصائص المجتمعات المحلية حتى تتسنى معرفة أوجه سلبيات وايجابيات هذه النظم الاجتماعية والثقافية في تفاعلها مع عمليات التنمية الاجتماعية . ولم تشر هذه الدراسات الى مدى ما يمكن تحقيقه من استغلال للنظم العربية التقليدية أو اتخاذها كركيزة أساسية للتنمية الاجتماعية تحت راية الاشتراكية التعاونية . لقد كان الفضل للعديد من

الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية[٣] ، في أنها أوضحت أن النظم العربية التقليدية يمكن أن تكون ركيزة قوية لأي طفرة انمائية اشتراكية . فالمؤسسات الاجتماعية ، كالنفير والعمل الجماعي والمنايح[٤] ، كما نجدها في المجتمعات السودانية وفي المجتمع العربي ، هي من أهم الخصائص التقليدية وهي نظم اشتراكية في جوهرها ومضامينها . وتقوم هذه أساسا على مبدأ تكاتف وتكامل عمل المجموعة لتحقيق الانتاج المشترك للمجموعة دون استغلال أو منفعة لفئة دون أخرى . ففي مجتمعات الفور والفونج ومعظم المجتمعات العربية في شمال السودان ، نجد أن النفير – وهو نظام العمل الجماعي لمجموعة قرابية صغيرة – هو ركيزة الانتاج الاقتصادي المحلي . وهذا هو ما حدى بالمسئولين عن التنمية الريفية وعن وضع سياسة بناء القطاع التعاوني في السودان الى تأسيس القطاع التعاوني على النظام الاجتماعي التقليدي السائد ، مما هيأ البيئة الاجتماعية المناسبة لنمو القطاع التعاوني الحديث بتوفير مبدأ القبول والمباركة ورغبة الأهالي في الانطلاق بسبل انتاجهم التقليدية لتحقيق مستوى معيشي واقتصادي أفضل .

ونحن لا نجهل أيضا أن بعض الأنظمة الاجتماعية العربية التقليدية ، خاصة في الريف ، سلبية وقد تعوق المجهود التنموي . ومن أوضح هذه السلبيات نظام الاقتصاد المعيشي Subsistance Economy والذي نجده سائدا في معظم المجتمعات الريفية العربية . ومما لا شك فيه ، أن هذا النظام المعيشي يعكس أفقا ضيقا للمجتمعات العربية الريفية يجعل كل همها مقابلة الاستهلاك الذاتي دون أن يتسع أفقها ليشمل تحقيق الوفرة والانتاج الفائض ، وهذا الأخير هو الذي يؤمن الحصول على النقد الذي يساعد بدوره في رفع المستوى المعيشي ، وبالتالي ، رفع مستوى الخدمات الاجتماعية الحديثة كالتعليم والصحة وما هو ضروري لرفع مستوى المجتمع المحلي والكلي على السواء .

ان الاقتصاد المعيشي سمة غالبة لمجتمعات الدول النامية . وهو يجعل المجتمع يعيش في حلقة مفرغة من الفقر ، ويتسم بعطالة مقنعة لأن عدداً كبيراً من الناس يشترك في أداء مستوى انتاجي يمكن تحقيقه بعدد أقل من العاملين . وهذا ، بلا شك ، يقيد الامكانيات البشرية والمادية ويعوق استغلالها الاستغلال الأمثل .

ولقد عمل الاستعمار ، وهو عامل مشترك في تاريخ الأمة العربية والدول النامية عامة ، على تثبيت هذا النظام الاقتصادي عن طريق تجريد المجتمعات العربية الريفية من مواردها الطبيعية المتاحة لها وذلك بامتصاص هذه الموارد وصبها في بطون الدول الاستعمارية في شكل مواد أولية لصناعات هذه الدول مما جعلها تنمو وتكبر على حساب المجتمعات العربية . كما كان نتيجة ذلك أن جرد الريف خاصة من كل وسائل التقدم وتدهورت حياته المعيشية فنمت بذلك فجوة كبيرة بين الريف والمجتمع المدني الصغير والمحدود الذي نما في هذه الدول المختلفة .

ان استراتيجية التنمية في الدول العربية يجب أن تنتهج منها تكامليا وشموليا بحيث لا يختصر التخطيط التنموي على المجتمع المدني والصناعي بل يمتد ليشمل أولا المجتمع الريفي لتصبح تنمية المجتمع العربي تنمية متكاملة . والتنمية الريفية خاصة ، لا يمكن أن تحقق إلا عن طريق اتباع المدخل التكاملي للدراسات الاجتماعية التي تأتي سابقة ومتابعة ولاحقة لمشاريع التنمية المحلية في المجتمعات العربية . ان المجتمع وهو وحدة علاقات متداخلة ومتشابكة لا يمكن أن ينمو على يد تعامل تنموي لا يأخذ المجتمع كله في الاعتبار . وعليه ، فان دراسة النظم الاقتصادية في المجتمع العربي يجب ألا تقتصر على تحديد السمات العامة لاقتصاديات الدول العربية ، بل يجب أن تسعى الى كشف العلاقة الوطيدة بين النظم الاقتصادية وسائر النظم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع العربي . ان المجتمع العربي هو مجتمع ريفي بطبعه ، اذ يعيش معظم سكانه وتوجد معظم موارده في الريف . بل أننا نجد أنه في بلد كالسودان يعيش أكثر من ٩٠٪ من السكان في الريف . وليس هنالك بديل لمدخل الدراسة والتقييم التكاملي للمجتمع الريفي الصغير والذي يكون وحدة متماسكة من الصعب تجزئتها . ولا أعني بالمدخل التكاملي الدراسة الاجتماعية الشاملة التي يقوم بها المتخصصون الاجتماعيون فحسب ، بل التي يشترك فيها المتخصصون في فروع العلوم الاجتماعية المختلفة . ودراسة المجتمع ليست دراسة متفرقة ومنعزلة تقوم بها العلوم الاجتماعية والانسانية كل على حدة ، ولكن مادة واحدة متكاملة لها جوانب عدة متداخلة ومترابطة ومكملة لبعضها البعض .

قصور المدخل الانثروبولوجي التقليدي :

حظيت المنطقة العربية ، كما ذكرت سابقا ، بدراسات انثروبولوجية عديدة. فعلى سبيل المثال ، لنا الآن دراسات عديدة عن مجتمعات سودانية كالشايقية والجعليين والبجا والكواهلة والكبابيش والبقارة والفور والفونج وقبائل ومجتمعات عديدة في جنوب السودان . كما أن هنالك دراسات للمجتمع المصري كدراسات عمار وأحمد أبو زيد ودراسات أخرى لمجتمعات شمال افريقيا المختلفة ولسكان الخليج العربي ودلتا الفرات واليمن وفلسطين والأردن ولبنان . والمدخل الانثروبولوجي يعتمد ، حتى الآن ، على اقتطاع مجتمع صغير كالقبيلة أو القرية أو الفريق كوحدة للدراسة المكثفة والمقارنة بحيث يسعى الى ابراز خصائص البناء الاجتماعي لهذه الوحدة الصغيرة . والمدخل الانثروبولوجي اتبع في كل ذلك منهج الدراسة الحقلية Field Work لفترة طويلة قد تمتد لسنوات . وهو منهج يعتمد أساسا على المعايشة والملاحظة المستمرة مما يوفر معلومات دقيقة ومكثفة عن الوحدة الاجتماعية تحت البحث ، ومما يجعل هذا المنهج ذا قيمة علمية كبيرة . ولكن المنهج الانثروبولوجي سعى الى اقتطاع هذه الوحدات المختلفة من الوحدة الكبيرة التي تنتمي اليها ألا وهي المجتمع العربي ككل . بل ان هذه المجتمعات الصغيرة درست وفسر وحلل نظامها الداخلي بدون الاشارة الا عرضا للمجتمع العربي الكبير . بينما الواقع أن بعض خصائص النظام الداخلي لهذه الوحدات امتداد أو انعكاس لبعض الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع العربي الأم . ومن ثم ، وان بدا المنهج الانثروبولوجي متكاملا وشموليا في ظاهره حين سعى الى دراسة متكاملة وشاملة للمجتمع الصغير من جميع نواحي حياته الاجتماعية والثقافية ، الا أنه لم يكن في الواقع متكاملا وشموليا . وما ذلك الا لأن العوامل الداخلية للمجتمع الصغير لا تكفي وحدها لفهمه ودراسته ، بل يجب أن تكمل بدراسة العوامل الخارجية التي تربطه بسائر المجتمع العربي والتي هي امتداد طبيعي لهذه العوامل الداخلية .

ولا يخفى على أحد ، أن الكثير من الدراسات الانثروبولوجية ، التي تمت منذ أوائل هذا القرن خاصة من قبل الباحثين الغربيين ، كانت في معظمها دراسات

مرتبطة ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالاستعمار الغربي بحيث تمهد له وتأخذ بيده وتلتزم بمفهومه ومصالحه في هذه المجتمعات . ولهذا درج المنهج الانثروبولوجي في الغالب على :

أ – تأكيد ذاتية المجتمع الصغير بقصد عزله عما حوله وتشجيع تقوقعه وسيره في دائرة معرفة ضيقة ليست كفيلة بأخذ يده الى الأمام .

ب – تبني المفهوم الوظيفي للمجتمع مما أدى الى أن لا يتطلب المنهج التحليلي للمجتمع الصغير أي اشارة ايجابية الى عوامل المجتمع الخارجي . بل على العكس اذ كانت العوامل الخارجية المؤثرة توصف بأنها مخربة وضارة لوحدة المجتمع الصغير . ونحن نعلم مدى ارتباط العزل الأكاديمي للوحدة الصغيرة بالمصالح الاستعمارية التي ارتبط بها بعض هؤلاء الباحثين الاجتماعيين . ولا غرو ان كان الطابع العام والأساسي للدراسات الانثروبولوجية هو اقتطاع المجتمع الصغير وعزله عن كل ما حوله وجعله وحدة متكاملة للدراسة والبحث والتعامل ، وبالرغم من أن المدخل الذي تبنته الدراسات الانثروبولوجية لدراسة المجتمع الصغير كان شموليا في هذا المعنى المحدود ، الا أن عزل المجتمع عما حوله جعل هذا المنهج قاصرا ، ومحدودا لا يقوى على هضم وفهم مسار التطور والتغيير الاجتماعي أو الاهتداء الى مدى تأثير وتأثر المجتمع الصغير بالمجتمع الاقليمي والقومي والعالمي .

ويجب أن نذكر هنا أن بعض الدراسات الحديثة للمجتمع العربي ، كدراسة عبد الله بجرا للمجتمع اليمني[٦] ، قد بدأت تأخذ منحى جديدا وتخرج عن نطاق المنهج التقليدي الضيق وذلك باتباعها منهجا شموليا يحلل المجتمع الصغير في قالب ارتباطاته وانتمائه للمجتمع العربي الكبير – من المحيط الى الخليج – بكل ما فيه من عوامل الوحدة والانقسام واتجاهات السياسة العربية العامة في المنطقة .

فمجتمع المدينة العربية التي درست هنا ، وصف وحلل كانعكاس مباشر لما يجري في الساحة العربية على المستوى القومي . وهنا يبرز دور وأهمية وسائل الاعلام (أو وسائل الاتصال الجماهيري) العربي . ولقد حاول بجرا أن يوضح كيف أن الصراع السياسي – مثلا – في هذه المدينة الصغيرة كان مرآة لاتجاهات الصراع العام في العالم العربي آنذاك ، وللعوامل الاقتصادية والسياسية التي ترتبط

بالمجتمع العربي الكبير وبانتشار الايديولوجيات القومية فيه .

لقد أوضح الدكتور طلال أسد ، في مقال حديث عن الأعمال الانثروبولوجية والمشاكل الأيديولوجية[٧] ، مدى قصور المنهج الانثروبولوجي التقليدي وانحساره في نطاق ضيق بعيدا عن الشمولية والتكامل ، ومدى ارتباط هذا المنهج بالنوايا الاستعمارية والصهيونية في المنطقة العربية . وأخذ ، على سبيل المثال ، دراسة آبنر كوهن (وهو يهودي الأصل) للقرى العربية الخاضعة للسلطة الاسرائيلية منذ ١٩٤٨ ، وأوضح أن هذه الدراسة بنيت على عوامل محدودة مختارة وأهملت عن قصد العوامل المؤثرة التي يفرضها واقع المجتمع الاسرائيلي المرتبط بدولة متسلطة استعمارية تضع كل عوامل القمع والكبت والاضطهاد على مجتمعات القرى العربية . ولا غرو اذن ألا يشير الكاتب المعني الى هذه العوامل التي تنبع من طبيعة الكيان الصهيوني في فلسطين . فلقد اهتم آبنر كوهن بظاهرة استعادة القرى العربية استعادة تلقائية للتنظيم السياسي التقليدي المبني على العشائر الأبوية (الحمولة) والذي كان تنظيما ليس له وجود (في نظره) قبل قيام الدولة الصهيونية في العام ١٩٤٨ . ويرى كوهن أن تأكيد الانتماء التقليدي المحصور في دائرة (الحمولة) وانعزال هذا الانتماء عن أي امتداد قومي على أنه نتيجة لعدم مقدرة المجتمعات العربية القروية على تخطي الانقسامات والتكتلات الداخلية أي أنه نتيجة لقصور داخلي ينبع من طبيعة التقاليد العربية التي يعكسها النظام العشائري الممثل في نظام (الحمولة) . ولكن الواقع أن عدم وجود تنظيم سياسي عربي شامل آنذاك ، بالصورة التي عناها ، في محيط السياسة الرسمية الاسرائيلية لا يمكن أن يفسر في قالب الاتهام بالقصور والعجز لفئة مغلوبة على أمرها تعيش تحت تسلط وقهر نظام عسكري بوليسي غاصب يحرم حرياتها ويسلب مواردها ولا يسمح مطلقا بوجود هذا التنظيم السياسي في محيط السياسة الرسمية للدولة الصهيونية . وهذا التفسير الذي أعطاه كوهن أتى نتيجة لاستعمال المدخل الانثروبولوجي التقليدي . وهذا الأخير ، يقتطع الوحدة الاجتماعية الصغيرة عن الوحدة الاجتماعية والتاريخية التي تنتمي اليها ، ولذلك فهو منهج قاصر اتبعه كوهن لتحقيق مصلحة وطمس حقائق لا تفوت على أحد . والمدخل التكاملي السليم الذي كان ينبغي على كوهن اتباعه يفرض عليه سرد ومناقشة التاريخ العام

Macro-history للتكوين الاجتماعي الذي نما على أرض فلسطين على مختلف العصور بحيث يبرز العوامل الحقيقية التي تفسر واقع المجتمعات القروية في القرى العربية داخل الكيان الصهيوني . ولأنه لم يفعل ذلك ، لم يكن هناك ذكر مطلقا في دراسته للحقائق التالية الهامة التي عددها الدكتور طلال أسد :

أ – النتائج السياسية والاقتصادية الهامة المترتبة على تأسيس حكومة الوصاية البريطانية في فلسطين على أنقاض الامبراطورية العثمانية ، ودور الحكومة الجديدة في توطيد النفوذ الصهيوني وخلق نظام اقتصادي رأسمالي لمصلحة اليهود بحيث كان امتدادا طبيعيا للنظام الرأسمالي العالمي .

ب – لم يكن هناك ذكر للهجرة اليهودية المخططة والمتزايدة على أرض فلسطين ولاغتصاب الأرض والموارد من ملاكها الحقيقيين على أيدي اليهود المهاجرين ، ولا الى الضغط المخطط لاستبدال العمال العرب باليهود المهاجرين في وقت كانت فيه البطالة متفشية وقاسية .

جـ – لم يكن هناك ذكر للسند الاقتصادي والبرلماني الذي أعطاه اليهود للحكومة البريطانية في محاولتها لقمع ثورة الفلاحين العرب ولا لدور الفلاحين العرب في توفير الغذاء لليهود .

وكان نتيجة تبني هذا المنهج القاصر الذي أهمل كل هذه الحقائق المؤثرة على المستوى الاقليمي والقومي أن توصل كوهن لنتائج خاطئة . فما وصفه بنظام (الحمولة) هو في رأي الدكتور طلال أسد نظام طبقي لبلورتاريا عربية تتزوج فيما بينها وتقف ضد الطبقة العليا المستغلة التي يكونها الاسرائيليون . انها طبقة دنيا مستضعفة انتزعت مواردها وجردت من مصدر رزقها الوحيد (الأرض) وصارت تعيش بأجر عملها لصالح الملاك وأصحاب رؤوس الأموال اليهود . وبالتالي فان النظام الاجتماعي الذي يصفه كوهن هو ، في رأي الدكتور طلال أسد ، أبعد ما يكون عن نظام تقليدي يسمى (بالحمولة) يسترجع قواه تلقائيا ليكون محتوى عرقي لهوية العرب الفلسطينيين أو محتوى سياسي يمارسون فيه حقوقهم كمواطنين كما حاول كوهن تأكيده .

خلاصة : المدخل التكاملي في دراسة المجتمع العربي

لقد خلصنا فيما قلنا الى أن الدراسات والمراجع في المجتمع العربي افتقرت في معظمها الى المدخل التكاملي والشمولي ، وبالتالي فاننا ننادي بأن يكون هذا المنهج الشمولي أساس أي جهد يقدم في سبيل وضع مرجع عام للمجتمع العربي .

كذلك ، فان ضرورة المدخل الشمولي تنبع من طبيعة المجتمع الإنساني عامة . فالمجتمع أينما كان يرتكز على بناء اجتماعي هو في مضمونه مجموعة العلاقات الأساسية السائدة بين أفراده ومجموعاته وبين نظمه الأساسية والتي هي القوالب والقواعد العامة لتنظيم العلاقات الاجتماعية . وهو بذلك يكوّن وحدة متداخلة ومترابطة تؤثر أجزاؤها على أجزاءها الأخرى وعلى الوحدة الكلية[٨] . كما أن للمجتمع وحدة ثقافية هي مجموعة النظم والقيم والأحكام والموروثات جميعها . لهذا ، درج الكثيرون من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا ، منذ القرن الماضي على وجه الخصوص ، على أخذ المجتمع كنموذج عضوي ولم يروا فرقا هاما بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية من حيث التركيب وطبيعة التكوين . ولقدكان ديركايم ، العلامة الفرنسي ، من أبرز المنادين بهذا المذهب الذي سعى الى تفسيره وتطويره منهجيا وتطبيقيا كما ظهر في كتاباته المعروفة[٩] . ولقد انتقل هذا المنهج وهذا المفهوم النظري الى انجلترا ليكون أساس الانثروبولوجيا الاجتماعية على يد الرواد الأوائل في هذا المجال ، كرادكليف براون وافانز برتشارد وفورتس وغيرهم[١٠] . كما كان كروبر وتلاميذه من أكثر المتحمسين لهذا المفهوم النظري في أمريكا غير أن المفهوم البنائي للمجتمع ، وان ارتبط أحيانا بهذا المفهوم الوظيفي ، فانه يمكن (بل يجب) أن يكون أكثر مرونة بحيث يقوى على فهم وتحليل التغيير الاجتماعي لا أن يقف موقفا سلبيا منهما كما هو الحال في الكثير من الدراسات السابقة في مجتمعنا العربي والتي ترى في كل عامل تغير وافد على المجتمع المحلي الصغير عاملا هداما ومخلا بالمجتمع . فالبناء الاجتماعي وهو مجموعة العلاقات الإنسانية التي تضم أناسا معينين في مكان معين وزمان معين ليس له صفة الثبات فحسب بل صفة التغير أيضا وهما صفتان متلازمتان ومكملتان لبعضهما .

والمدخل التكاملي الذي نتصوره لدراسة المجتمع العربي يهدف الى التالي :

(١) دراسة تكوين المجتمع العربي عامة ومجتمعاته المحلية المختلفة بحيث تحدد معالم البناء الاجتماعي الكلي الذي يعكس جميع مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية وجميع نظم المجتمع الاجتماعية من ايكولوجية وثقافية وعقائدية واقتصادية وسياسية .

(٢) دراسة التغيرات على هذا البناء الكلي ومؤثرات التغير الاجتماعي واستراتيجية التنمية المتكاملة والشمولية التي تهدف للنهوض بالبناء الاجتماعي ككل .

ويتحتم في سبيل تحقيق ذلك الأخذ في الاعتبار الخطوط العامة التالية :

أ - المجتمعات المحلية ، وان كانت وحدات لها كينونتها وخاصيتها ، الا أنها تكون أجزاء فقط من بناء كامل له خاصيته وكينونته أيضا ويؤثر ويتأثر بأجزائه . ويمكننا استخلاص سمات البناء العام من دراسة مقارنة للنظم الاجتماعية المختلفة للمجتمعات العربية .

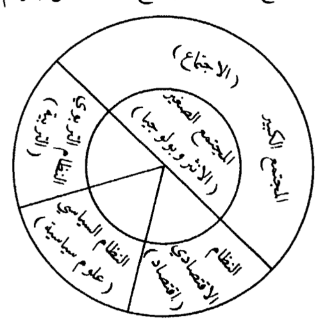
ب - ضرورة ابراز الثقافات الفرعية التي تسود في مناطق محلية من الشرق العربي ولكن يجب أن يكون ذلك في قالب العوامل المشتركة وفي قالب الوحدة في التباين حتى تبرز سمات الثقافة العربية ككل . ويجب ألا ننسى هنا أن الاسلام أو الثقافة الاسلامية ، بالرغم من وجود ديانات أخرى ، وبالرغم من تمازج الاسلام ببعض عناصر الديانات السابقة له في بعض المجتمعات العربية مما جعل هناك تباينا نسبياً في المعتقدات ، فان الاسلام أو الثقافة الاسلامية يمكن أخذهما كعامل مشترك للثقافه العربية اذا امتزجا بالنظام الاجتماعي الكلي وأثرا فيه تأثيرا كبيرا . والثقافة العربية ، كما أوضح أحمد الخشاب[11] ، لها مقومات ذاتية وخصائص نوعية تحتم ضرورة الدراسة التكاملية . وينعكس ذلك في أصلها وتجانسها ووحدتها الاكلوجية والجغرافية والتجربة الحياتية التي رسختها أحداث تاريخية مشتركة وتجارب متشابهة .

جـ - ضرورة الأخذ بالمنهج التاريخي وذلك بابراز تداخل وتكامل العوامل التاريخية في تكوين المجتمع العربي حتى صار على ما هو عليه .

د - ولكن المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي يجب ألا يقتصر في تصوري على الدراسة المتكاملة التي يقوم بها المتخصصون في الاجتماع والانثروبولوجيا

الاجتماعية فحسب ، بل يجب أن يمتد ليشمل المتخصصين في العلوم الاجتماعية الأخرى بحيث يكون المدخل التكاملي مدخلا متداخلا أو متعدد العلوم Multi inter-disclplinary.

وفي هذا المجال ، لا غنى للمدخل التكاملي في دراسة المجتمع العربي من أن يتخذ من المدخل الانثروبولوجي – السوسيولوجي محورا رئيسيا من الناحية المنهجية ، على أن تمتد دائرة ارتكازه لتضم العلوم الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد والعلوم السياسية والتربية وغيرها . وتصبح الدراسة المتكاملة تعتمد ، أولا ، على تكامل علمي الاجتماع والانثروبولوجيا وتعتمد ، ثانيا ، على تكامل العلوم الاجتماعية بقدر المستطاع . ويمكننا توضيح هذا المدخل بالرسم البياني التالى :



والدائرة الصغيرة تمثل المجتمع الصغير (المجتمعات المحلية أو النظم المحلية المختلفة) . وهو مجتمع له كينونتة وسماته الخاصة ولكنه أيضا جزء من المجتمع الكبير الممثل بالدائرة الكبيرة (المجتمع العربي عامة) ويستمد منه بعض خصائصه الهامة . والمجتمع الكبير له سماته وخصائصه والتي يستمد بعضها من جزئياته ويتميز ببعضها كوحدة جامعة لها كينونتها الخاصة . وهكذا نرى أن محور الدراسة يرتكز على تكامل الانثروبولوجيا والاجتماع على حسب مجال تخصصهما بحيث تفيد الانثروبولوجيا أكثر في دراسة المجتمع الصغير بينما يفيد الاجتماع أكثر في دراسة المجتمع الكبير أو نظمه وظواهره العامة . ثم يكتمل عقد المدخل التكاملي بادراج

المتخصصين في بعض فروع العلوم الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد والعلوم السياسية والتربية لدراسة أو المساعدة في دراسة النظم التي يتخصصون في دراستها (بالاشارة الى كل من المجتمع الصغير والكبير) .

ان وضع مرجع في المجتمع العربي مهمة عسيرة وشاقة . والالتزام بمدخل شمولي وتكاملي في كتابة هذا المرجع مهمة أكثر عسرا ومشقة . وهي تبدأ من أول سؤال يطرح : ما هو المجتمع العربي ؟ . ثم ما هي مقوماته الأساسية ومنطلق تعريفه ؟ وكيف نعالج عوامل التباين والاختلاف النسبي سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو عرقية . ولكننا يجب أن نعلم أن الاختلاف والتباين النسبيين مع وجود عوامل الوحدة والتشابه سمتان غالبتان للمجتمعات الانسانية ومن النادر أن نجد مجتمعا يتميز بالتشابه الكامل اللهم إلا المجتمعات الصغيرة جدا والمنعزلة نسبيا .

ان المدخل التكاملي الذي نتصوره لا يعني اهمالنا لعوامل التباين الثقافي والاجتماعي ان وجدت . ولا يعني أبدا التبسيط المخل أو التعميم غير المستمد من حقائق الواقع . بل هو مدخل علمي موضوعي يعتمد على منهج المقارنة في دراسة النظم الاجتماعية والثقافية للمجتمع العربي . فاذا أخذنا ، على سبيل المثال ، النظم الاكلوجية في المجتمع العربي ومدى ارتباطها بالنظم الاقتصادية والاجتماعية ، فان المدخل التكاملي قد يتحقق باتباع التالي : مناقشة طبيعة العلاقة بين البيئة والاكلوجيا والنظام الاقتصادي الاجتماعي من ناحية عامة (من ناحية نظرية بطريقة مختصرة) بحيث يكون ذلك بمثابة مدخل لمناقشة طبيعة البعد الاكلوجي بالاشارة الى أمثلة مختلفة من المجتمع العربي ، على أن تشمل هذه الأمثلة مجتمعات ذات اكلوجية متباينة (بدوية وريفية وحضرية) ، ومجتمعات قد تتشابه نسبيا في الاكلوجيا ولكنها تختلف في نظمها الاجتماعية ، أو مجتمعات تختلف في اكلوجيتها وتتشابه نسبيا في بعض نظمها أو بعض سمات هذه النظم .

نخلص من ذلك الى أنه في الوطن العربي ثمة نظم اكلوجية تتباين وتتشابه وبالتالي ترتبط بنظم اقتصادية واجتماعية تتباين وتتشابه كذلك . وهنا علينا أن نوضح كيف أن التباين الاكلوجي والاقتصادي في مجتمعنا العربي من أهم عوامل تماسكه وتكامله كمجتمع واحد . فوجود نظم اكلوجية – اقتصادية متباينة في المجتمع

العربي (بدوي ، ريفي ، حضري مثلا) ، كما أوضح كون Coon ، يوفر سبل تكامل النظام الأكلوجي - الاقتصادي العام ، المعروف باسم Mosaic Pattern

خاتمة :

لقد حاولت في هذه الدراسة اثارة نقاط وملحوظات عامة متفرقة عن وضع الدراسات الاجتماعية للمجتمع العربي ، وخلصت الى أنها افتقرت الى المدخل التكاملي والشمولي والذي لا بديل له اذا كنا حريصين على وضع مرجع متكامل في المجتمع العربي . كما حاولت وضع خطوط عريضة لطبيعة المدخل التكاملي الذي ننشده . وفي كل هذا ، لم أقدم على وضع عمل متكامل بقدر ما عملت على اثارة النقاط التي أعتقد أنها قد تساعد في تكوين هذا العمل المتكامل . فهي نقاط للمناقشة والتداول بين المتخصصين الذين يسعون نحو هدف واحد الا وهو وضع مرجع متكامل لمجتمعنا العربي .

حواشي

(١) أمثلة لهذه الدراسات بعض فصول كتاب اسويت .

L.E. Sweat, (ed.): **Peoples and Cultures of the Middle East**, (New York: Natural History Press, 1970).

وكتاب غوستوف لوبون **حضارة العرب** نقله الى العربية عادل زعيتر (مصر : عيسى البابي الحلبي ، ١٩٦٤) .

وقد يستثنى من هذه الدراسات كتاب كون

Coon **Caravan: The Story of the Middle East**, (Cape, 1952):

اذ سعى فيه الى ابراز الخصائص العامة للبناء الاجتماعي للمجتمع العربي .

(٢) أنظر مثلا كتاب **الوجيز في دراسة المجتمع العربي** لمجموعة أساتذة جامعة القاهرة – ١٩٦٠ – وكتاب الدكتور محمود حلمي **المجتمع العربي** – القاهرة دار الفكر العربي – ١٩٦٥ وأحمد الخشاب **سكان المجتمع العربي** (القاهرة : مكتبة القاهرة الجديدة ، بلا تاريخ) .

(٣) أنظر كتابات محمود حلمي والخشاب ومجموعة أساتذة القاهرة – المراجع أعلاه .

(٤) أنظر مثلا :

Gunnar Haaland, "Nomadism as an Economic Career Among the Sedentaries of the Sudan Savannah Belt" in James, W. and Gunnison, I. (eds.) Essays in Sudan Ethnography, (London: Hurst & Co., 1972).

F. Barth, "Economic Sphares in Darfur", in Firth, R. (ed.) **Thames in Economic Anthropology** (ASA Monagraphs, London: Tavistock Publications, 1967).

Abdel Ghaffar M. Ahmed, "The Relevance of Indiginous Systems of Production to Rural Development: A case from Sudan" (Social and Economic Research Council) **Bulletin No.4**, National Council for Research, Khartoum, 21, Sept., 1974 (Unpublished).

٥ – انظر

٦ أنظر Barth, op.cit. Ahmed, op.cit. Abdel Gaffar, op.cit. and Gunnar Haaland op. cit.:

Abdalla Bujra, **The Politics of Stratification**, (London: Oxford University Press, 1971).

٧ أنظر

Antoun and Harik, (eds.). **Rural Politics and Social Change in the Middle East**. (Indian University Press, 1972).

T. Asad, Anthropological Texts and Ideological Problems: Critique of Abner Cohen" **Economy & Society**, London: August, 1975).

(٨) يقابل هذا المدخل الشمولي للمجتمع ((Holistic)) المدخل الذري (Atomistic.) والذى لا يهتم بالنسق الاجتماعي الكلي بقدر اهتمامه بجزئياته وتحليلها وفهم خصائصها كمثل ما يظهر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في كتابات

(٩) أنظر مثلا :

E. Durkheim, **The Rules of the Sociological Method**, 1995 and **Disision of Labour in Society**, 1893.

(١٠) أنظر مثلا

Radcliffe-Brown: **Structure and Function in Primitive Society, 1953.**

(١١) أحمد الخشاب **سكان المجتمع العربي** (القاهرة ، بدون تاريخ) .

(١٢) Coon, op.cit.

مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية

د. محمد محروس اسماعيل *

مقدمة [1] :

أصبح الاهتمام بنقل التكنولوجيا من المجتمعات الصناعية المتقدمة الى المجتمعات النامية أحد الموضوعات الهامة التي تشغل بال البلاد النامية في الوقت الحاضر . وهذا يرجع اساسا الى اقتناع هذه البلاد بان درجة النمو الاقتصادي تتوقف على درجة نقل واستيعاب التكنولوجيا الراقية الموجودة في المجتمعات الصناعية المتقدمة . فالبلاد المتقدمة تعيش في نهضة علمية وثورات تكنولوجية مستمرة وذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر . كذلك ، فان القدر الأكبر من النمو الاقتصادي في هذه البلاد يدين الى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي تحقق في هذه البلاد .

والثورة التكنولوجية تعني تطبيق العلم الحديث على الانتاج ووسائله ، أي انها تعني تطبيق كل ما هو مستحدث وجديد في مجال العلوم النظرية . فالعلم يقوم بامدادنا بالمعرفة والفهم الاساسي للحقائق ، اما التكنولوجيا فتقوم بالاستفادة من هذه المعرفة وتطبقها في مجالات الزراعة والصناعة والمواصلات وغيرها . أي انها تساعد في انتاج وزيادة الثروة التي تتمتع بها البشرية . كذلك ، فان التلازم بين التقدم العلمي والتقدم التكنولوجي يعتبر شيئا حديثا ، اذ انه لم يتم الا قرب نهاية القرن التاسع عشر . وفي الماضي ، كان التقدم التكنولوجي – الذي اعتمد على قدرات المخترعين على التصور واستخدام المنطق – هو الذي قاد التطور الصناعي خاصة ، والتطور الاقتصادي عامة . ولذا ، يلاحظ انه حتى منتصف القرن التاسع عشر ، كانت العلاقة ضعيفة بين التطور العلمي والتطور التكنولوجي . بل ان العلم استفاد كثيرا في تطوره من التقدم التكنولوجي . ولكن خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بدأت العلاقات تقوى بين التقدم العلمي والتقدم التكنولوجي الى درجة اصبح العلم معها يتقدم الطريق في بعض المجالات .

وقد كان التطور التكنولوجي يعتمد في البداية على جهود الأفراد المخترعين . ولكن منذ نهاية القرن الماضي ، بدأ ظهور مراكز الابحاث الجماعية المتمثلة في معامل الابحاث الخاصة بالشركات الصناعية ومعامل الابحاث المتخصصة في القيام بالابحاث

* أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة في جامعة الاسكندرية .

لحساب الغير . وقد بدأ معمل توماس اديسون في الظهور في العام ١٨٧٦ ، وتبعته معامل شركة آرثر د. لتيل في العام ١٨٨٦ في الولايات المتحدة الامريكية . ثم اخذ الكثير من الشركات بعد ذلك يقيم معامل الابحاث الخاصة بهم . وهذا يدل على ان هذه الشركات بدأت تقدر اهمية الأرباح المتوقعة من القيام بالابحاث الخاصة بها .

الا ان اهتمام حكومات البلاد المتقدمة بموضوع التطور التكنولوجي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية يعتبر شيئا حديثا جدا . فمن النادر ان تجد اشارة الى هذا الاهتمام في اي كتاب عن التنمية الاقتصادية قبل العام ١٩٦٤ . ففي هذه السنة ، طلب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل لجنة للبحث عن الوسائل اللازمة لدفع النمـو الاقتصادي باستخدام التقدم التكنولوجي . وقد اصدرت اللجنة المشكلة برئاسـة روبرت شارلي تقريرها في العام ١٩٦٨ . ويعتبر صدور هذا التقرير حدثا هاما . وعلى اثره ، تم نشر تقارير مشابهة في كل من كندا وانجلترا .

ويرجع هذا الاهتمام الكبير بموضوع التطور التكنولوجي – ابتداء من العقد الماضي – من جانب البلاد الصناعية المتقدمة الى مجموعة من العوامل أهمها :

أ – الاعتقاد المتزايد بان معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي .

ب – الاهتمام المتزايد بتطوير الأسلحة وخاصة في مجالات الصواريخ والطائرات الحربية المتقدمة والقنابل الذرية والهيدروجينية . ومن ثم بدأت الحكومات تعطي مساندة كبيرة الى الابحاث في هـذه المجالات .

ج – ان درجة المنافسة بين المشروعات الصناعية في الوقت الحاضر أصبحت لا تعتمد على اختلاف الأثمان بقدر اعتمادها على القدرة على انتاج سلع جديدة وابتكار وسائل انتاجية حديثـة .

د – التخوف الذي اثاره بعض الاقتصاديين وغيرهم من ان التقدم الكبير في مجالات « الاوتوميشن » قد يؤدي الى شيوع ظاهرة البطالة . وعلى ذلك يجب الاحتياط لهذه النتيجة وذلك بالبحث عن اعمال جديدة للافراد المعرضين للتعطل ، مع تدريب هؤلاء الأفراد على الأعمال الجديدة البديلة .

هـ – اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية بالتحقق من كفاءة السياسات المحلية الخاصة بتدعيم التطور التكنولوجي وحسن الاستفادة منه في المجالات المختلفة .

واذاكانت البلاد المتقدمة – سواء على مستوى الحكومات أو الصناعات – أخذت تبدي هذا الاهتمام المتزايد بموضوع التكنولوجيا ، فلا غرابة اذا بدأت البلاد النامية تهتم هي الأخرى بهذا الموضوع ، بل وتبدي كثيرا من القلق نتيجة استمرار اتساع الفجوة بين مستويات المعيشة في البلاد المتقدمة والبلاد النامية . وقد ظهر هذا الاهتمام في سعي هذه البلاد الأخيرة في التوسع في نقل التكنولوجيا الأجنبية والذي يتمثل في شراء المصانع والآلات الجديدة فضلا عن الحصول على حقوق انتاج المخترعات الأجنبية . ولا يفوتنا أن نشير في هذا الصدد الى الاهتمام العربي المتزايد لعملية نقل التكنولوجيا . ويتمثل ذلك في ادراج هذا الموضوع ضمن الموضوعات الرئيسية للحوار العربي الأوربي الذي يجري بين المجموعة العربية ومجموعة دول السوق الأوربية المشتركة في الوقت الحاضر .

ان عملية نقل التكنولوجيا من البلاد الصناعية المتقدمة الى البلاد النامية ليست بالعملية السهلة . ويجب القيام بالدراسات الكافية في هذا الصدد حتى يمكن الحصول على التكنولوجيا المناسبة ، وبتكلفة معقولة ، والنجاح في تحقيق الآثار الاقتصادية المطلوبة . ولذلك ، سنتناول في هذا البحث موضوع نقل التكنولوجيا – وبصفة خاصة في الميدان الصناعي – من عدة جوانب تشتمل :

أ – العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي .
ب – الفجوة التكنولوجية .
ج – استيراد التكنولوجيا .
د – آثار نقل التكنولوجيا .
هـ – الخاتمة وبعض التوصيات .

العلاقة بين التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي :

سبق أن أشرنا الى هذه العلاقة في المقدمة . ولأهميتها ، سوف نتوسع قليلا في شرح هذه العلاقة في هذا الجزء من البحث . فقد أصبح من المعروف أن دور التقدم التكنولوجي كبير جدا في احداث النمو الاقتصادي الذي يتمتع به العالم المعاصر وخاصة في البلاد الصناعية المتقدمة . وقد أجريت الكثير من الدراسات على الكثير

من هذه البلاد وذلك لتحديد نسبة الزيادة في الدخل أو في الانتاجية ، التي ترجع الى التطور التكنولوجي وحده (أي استبعاد أي أثر مباشر للزيادة في رأس المال أو العمل أو غيرهما من عوامل الانتاج) . وقد قدر أن ٩٠٪ من معدل الزيادة في انتاج الفرد في الولايات المتحدة المتحدة في الفترة الطويلة ، ترجع الى عوامل خاصة بالتطور التكنولوجي وارتفاع مستوى التعليم[1] . كذلك ، فقد ساهم التقدم التكنولوجي في تحقيق زيادة في انتاجية العامل الصناعي في ايطاليا في الفترة ٥١-١٩٦٦ بأكثر من ٨٨٪ (والباقي يرجع الى زيادة رأس المال واليد العاملة[1]) . وعلى أي حال ، فقد بينت كل الدراسات التي أجريت على الكثير من البلاد الصناعية أن قدرا كبيرا من معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل يتراوح بين ٣٠-٥٠٪ ويرجع الى التطور التكنولوجي المتعلق بزيادة الانتاجية[1]) ، وأن نسبة مماثلة تقريبا ترجع الى التطور التكنولوجي المتعلق بصناعات جديدة أو انتاج سلع جديدة أو استخدام طرق انتاجية جديدة[2] .

ويساهم التطور التكنولوجي في زيادة النمو الاقتصادي بواسطة :

أ - زيادة الموارد الطبيعية الموجودة ، وذلك عن طريق اكتشاف موارد جدندة . وقد ساعد التقدم التكنولوجي على ابتكار وسائل فعالة للكشف عن المعادن . ومن ذلك ، الكشف عن البترول في قاع البحار ، واستخدام الأقمار الصناعية في اكتشاف ما تملكه البلد من موارد معدنية وغيرها من الموارد الطبيعية . ويعتبر استخدام الطاقة الذرية والطاقة الشمسية كقوى محركة من الموارد الجديدة الهامة التي سوف تلعب دورا كبيرا في المستقبل القريب .

ب - اكتشاف استخدامات جديدة للموارد الموجودة - أو بمعنى آخر زيادة منافع الموارد الموجودة . ومثال ذلك ، استخدام النتروجين الموجود في الجو في صناعة النشادر وذلك بتفاعله مع الهيدروجين . وكذلك ، الحصول على الهيدروجين من تحليل المياه بواسطة الكهرباء كما هو الحال في شركة كيما بأسوان . وكذلك ، استغلال الغاز الطبيعي الذي يتصاعد من آبار البترول اذ يتم الآن اسالته بعد أن كان يحرق الى عهد قريب مضى .

جـ - زيادة انتاجية الموارد الموجودة . فيمكن مثلا زيادة انتاجية اليد العاملة عن طريق التعلم والتدريب واستخدام آلات متطورة عالية الكفاءة ، هذا فصلا عن تحسين ظروف العاملين . وكذلك ، أثر استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات في زيادة انتاجية الأرض الزراعية .

د - اكتشاف طرق انتاجية جديدة . اذ يشاهد العالم تغيرا مستمرا في طرق الانتاج المستخدمة في الصناعة مما يؤدي الى اكتشاف طرق أفضل للانتاج تؤدي الى الحصول على زيادة في الانتاج فضلا عن تحسن نوع المنتجات ذاتها . ومثال ذلك ، استخدام طريقة الصب المستمر في صناعة الصلب وغيره من المعادن ، واستخدام محولات الأكسوجين في صناعة الصلب . وكذلك ، استخدام طريقة الطرد المركزي في صناعة النشادر ، وذلك بدلا من طريقة الضواغط المترددة . كل هذه الوسائل الجديدة تؤدي ، بلا شك ، الى زيادة انتاجية الفرد وزيادة انتاجية رأس المال المستخدم . هذا فضلا عن الحصول على نوعية أفضل للسلعة المنتجة .

ولكن يجب أن نشير هنا الى أن الاستفادة من التطور التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب تقتضي توفر بيئة مناسبة لذلك . ومن ثم ينبغي ازالة كل العقبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تقف في طريق تطبيق وسائل التكنولوجيا الحديثة . ومما تجدر ملاحظته أن قصور نظام التعلم وتخلفه ، فضلا عن عدم وجود رغبة لقبول الأفكار الجديدة ، بالاضافة الى ضعف الكفاءات الادارية ، قد أدت الى عدم استيعاب التكنولوجيا الحديثة . وهذا يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تحد من انطلاقة البلاد النامية في مجال التنمية الصناعية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة[1] .

الفجوة التكنولوجية :

تعاني البلاد النامية من وجود فجوة تكنولوجية رهيبة بينها وبين البلاد المتقدمة . كما أن هذه الفجوة آخذة في الاتساع تدريجيا[2] . وبمعنى آخر ، فان النجاح الكبير في التقدم التكنولوجي أصبح مقصورا على مناطق قليلة نسبيا في العالم وهي البلاد

الصناعية المتقدمة . وبالتالي ، فان المزايا التي تأتي من التقدم التكنولوجي لم تتوزع بالتساوي بين كل شعوب العالم . ومن ثم ، أخذت الفجوة تتسع بين رعايا البلاد الفقيرة ورعايا البلاد الغنية في العالم . كذلك ، فان الفجوة تتسع بمعدل متزايد . ويرجع السبب في ذلك ، أساسا ، الى التقدم التكنولوجي السريع في البـــلاد الغنيـــة[١٥] .

وترجع هذه الفجوة التكنولوجية الى عدد من العوامل سوف نقسمها الى مجموعتين :- الأولى خاصة بالعوامل المسببة لهذه الفجوة ، والثانية خاصة بمجموعة العوامل المساعدة على تعميق هذه الفجوة . وسوف نتناول بشيء من التفصيل أهم هذه العوامل : اما أهم عوامل ظهور الفجوة التكنولوجية فهي :

أ – التخلف الحضاري القائم بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية .

ب– عدم اهتمام البلاد النامية اهتماما كافيا بالتعليم في مراحله المختلفة .

فلا تزال غالبية السكان تجهل القراءة والكتابة[١٦] هذا بالاضافة الى وجود عيوب في نظم التعليم القائمة بالشكل الذي لا يساعـــد على استيعـاب وتطوير التكنولوجيا المستوردة . هذا فضلا عن ضعف امكانية تطوير تكنولوجية محلية . فمثلا ، يركز التعليم الثانوي والجامعي في مصر على التعليم العام النظري ويوحي بانه ينظر نظرة غير كريمة الى التعليم الفني والحرفي ، هذا ، في الوقت الذي يمثل النوع الأخير من التعليم أهمية كبيرة في البلاد الصناعية المتقدمة .

ج –ضـــآلة الدور الذي تقوم بـــه الحكومات في مجـال البحث العلمـي والتكنولوجيا ، في الوقت الذي أصبحت فيه حكومـــات البلاد المتقدمة تقوم بدور بارز في هذا المضمار وذلك لتكملة الدور الذي تقوم به المؤسسات الصناعية والجامعات . ويظهر هذا الدور بشكل واضح في مجال الصناعات الحربية وابحاث الفضـــاء .

أما أهم تعميق هذه الفجوة فهي :

أ – تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد النامية . ورجع ذلك الى مجموعة من العوامل اهمها : ازياد مديونية البلاد النامية ، ضآلة حجم المساعدات الخارجية ،

ازياد تكلفة الاقتراض الخارجي ، ارتفاع الأسعار والتضخم العالمي ، تدهور شروط التجــارة ... الخ .

ب- سياسة الانغلاق التي تتبعها بعض البلاد - ومنها مصر حتى اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي في العام ١٩٧٣ . وقد ترتب على هذه السياسة عدم وجود احتكاك كاف مع التقدم التكنولوجي الذي يجري في العالم الصناعي المتقدم . ومن اساليب الانغلاق والعزلة الاقتصادية :

(١) فرض حماية شديدة على الصناعة المحلية مما حال بينها وبين اي حافز على التجديد وادخال التكنولوجيا الحديثه .

(٢) عدم التحمس للاشتراك مع الشركات الأجنبية في أي مشروعــات مشتركة ، والمبالغة في تطبيق شعار « الاعتماد على النفس » .

جـ - هجرة الفنيين والايدي العاملة الماهرة من البلاد النامية الى البلاد الصناعية المتقدمة بحثا وراء مستويات الاجور الأعلى وظروف العيش الأفضل .

د - ارتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد المتخلفة والممثلة في الاتاوات الخاصة بحقوق الانتاج ، وبراءات الاختراع ، وارتفاع تكاليف المصانع وقطع الغيار وغير ذلك من الشروط المقيدة .

هـ - عدم ملاءمة التكنولوجيا الخاصة بالبلاد المتقدمة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد النامية . مما يقلل من فرص الاستفادة من هذه التكنولوجيا هذا فضلا عما يترتب على ذلك من اهدار للموارد الاقتصاديــة النــادرة .

استيرد التكنولوجيا :

اصبــح من المسلم بــه الآن ان عملية الاخــتراع (Invention) وتطبيق المخترعات (Innovation) مكلفة جدا . فهي لا تحتاج الى اموال طــائلــة فحسب ، ولكن تحتاج ايضا الى توافر عدد كبير من المخترعين والعلماء والباحثين والفنيين واليد العاملة الماهرة ، هذا فضلا عن توافر بيئة مناسبة . ولا تتوافر هــذه المقومات الهامة بالقدر الكافي الا في البلاد الصناعية المتقدمة . وعلى ذلك ، يقتصر

دور البلاد النامية – في غالبية الاحوال – على استيراد التكنولوجيا[16] . وبالطبع ، فاننا لا نقلل من اهمية الدور الذي تقوم به البلاد النامية في تطوير التكنولوجيا المستوردة حتى تتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها .

كذلك فانه من المعروف ان التكنولوجيا الجديدة والمتمثلة في السلع وطرق الانتاج والآلات الجديدة معروفة في العالم ، ويمكن شراء حقوق انتاج هذه السلع واستخدام طرق الانتاج تلك وشراء الآلات الجديدة . وعلى ذلك فانه يصبح من قبيل تبديد الموارد الاقتصادية النادرة قيام البلاد النامية بتخصيص مبالغ كبيرة لمحاولة اكتشاف ما هو مكتشف ومعروف من قبل لدى البلاد الصناعية المتقدمة في العالم[**] . ولكن في المراحل التالية للتنمية الاقتصادية حيث تتوافر الموارد المالية والمهارات البشرية والقدرات العلمية - فانه يمكن عندئذ تخصيص مبالغ اكبر للبحوث العلمية . وذلك بهدف الحصول على تكنولوجية محلية تناسب الظروف الخاصة بالبلاد النامية . وعندئذ . يمكن تقليل الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة .

وقد اصبح من المسلم به الآن ان استخدام التكنولوجيا الأجنبية المستوردة . كما هي بدون ادخال اي تعديل عليها – لكي يناسب الظروف المحلية لم يعط النتائج المطلوبة . أو بمعنى آخر . فان استخدام التكنولوجيا المستوردة بدون تطوير يؤدي الى عدم الاستفادة الكاملة من كل امكانيات هذه التكنولوجيا . وهذا يعني اهداراً للموارد الاقتصادية النادرة ، فضلا عن احتمال الاضرار بمعدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل[**] . فالتكنولوجيا الأجنبية مصممة خصيصا لكي تناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالبلاد الصناعية المتقدمة . ومن ثم فانها تفترض توافر الشروط الآتية[**] :

أ – ارتفاع متوسط دخل الفرد .
ب– سوق كبير الحجم .
ج – وفرة رأس المال .
د – ندرة الأيدي العاملة .
هـ – تقدم صناعي رفيع المستوى .

وهذه الشروط لا تتوافر في البلاد النامية ، بالطبع بدرجـات متفاوتة . وعلى ذلك ، فان هذه البلاد تسعى الى الحصول على تكنولوجيا تناسب :

أ - ضآلة متوسط الفرد .

ب- صغر حجـم السوق .

ج - ندرة رأس المـال .

د - وفرة الأيدي العاملة وخاصة غير الماهـرة .

هـ - تواضع مستوى التقـدم الصنـاعي .

وطالما ان التكنولوجيا المستوردة لا تتناسب مع ظروف البلاد النامية ، فانـه ينبغي تطوير : اما الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالبلاد النامية ، او تطوير التكنولوجيا المستوردة لكي تتناسب مع الظروف المذكورة . وبالطبع ، فان تغيير الظروف الخاصة بالبلاد النامية يعتبر امرا صعبا ، ان لم يكن مستحيلا ، وخاصة في المدى القصير . ومن ثم ، فانه لا بديل عن تعديل أو تطوير التكنولوجيا الأجنبية المستوردة لكي تناسب ظروف البلاد النامية[٢١] . ويقع عبء هذا التعديل أو التطوير على كل من البلاد المختلفة والبلاد المتقدمة . ويمكن ان تلعب الشركات ذات الجنسيات المتعددة دورا خاصا في هذا الصدد . حيث أنها تعمل في البلاد النامية وتعرف ظروفها جيداً وتستطيع ان تقوم بالتغيير التكنولوجي المطلوب . الا ان هذا التغيير قد لا يتناسب مع مصالح هذه الشركات[٢٢] .كذلك ، فان البلاد المتقدمـة ليست لها مصلحة في احداث التطوير المطلوب ، وعلى ذلك ، فان عبء عملية التطوير أو التعديل سوف يقع معظمه أو كله على عاتق البلاد النامية التي يجب ان تكون مستعدة لذلك .

وهذا النوع المعدل من التكنولوجيا المستوردة يمكن تسميته « بالتكنولوجيا المتوسطة » أو الوسطى[٢٣] . فهي تكنولوجيا متوسطة من حيث نطاق الانتاج ودرجة الرقي التكنولوجي ، وتأخذ في اعتبارها ظروف البلاد النامية ، وظروف المستهلك في هذه البلاد . كذلك ، ينبغي ان تكون تكنولوجيا رخيصة الثمن تناسب امكانيات هذه البلاد .[٢٤]

مشاكل نقل التكنولوجيا :

هناك مجموعة من المشاكل تصاحب عملية نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية . ويجب التعرف على هذه المشاكل حتى يمكن تجنبها او على الأقل محاولة التخفيف من حدتها كي يمكن الحصول على اقصى فائدة ممكنة من عملية التعاون التكنولوجي بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة . وسوف نعالج هذه المشاكل تحت قسمين هما : شروط نقل التكنولوجيا والآثار السلبية التي تترتب على هذا النقـــــل .

أولا : شروط نقل التكنولوجيا :

هناك شروط مادية وغير مادية مرهقة تفرضها البلاد المصدرة للتكنولوجيا . وقد أخذت البلاد النامية تشعر بوطأة هذه الشروط وتنادي بضرورة التخفيف من حدتها . وسوف نستعرض اهم هذه الشروط والقيود[٢٥] .

أ – المدفوعات التي تقوم بها البلاد النامية وذلك مقابل الحصول على حقوق الانتاج والعلامات التجارية . بعض هذه المدفوعات يتم بصورة مباشرة في شكل اتاوات ، والبعض الآخر في صورة غير مباشرة وذلك بتعليته أثمان الآلات وقطع الغيار والسلع الوسيطة والخامات التي يتعين استيرادها من البلاد المصـــدرة للتكنولوجيـــا .

ب – القيود المفروضة على استخدام حقوق الانتـاج مثـل اشتراط استيراد الآلات والخامات من الدولة المانحة لحق الانتاج ، على الرغم من احتمال وجود اسواق أخرى ارخص . وكذلك القيد الخاص بعدم تصدير السلعة الى ســوق دولـــة ثالثـة .

ج – نفقـات تعديل التكنولوجيا . فقـد يطلب البلـد النامي ادخال بعض التعديلات على الآلات المستوردة لكي تناسب ظروفه . ويتم ذلك ، في العادة ، مقابل مبــالغ طائلة .

د – اصرار بعض الشركات على الاشتراك في رأس المال أو الادارة او كليهما كشرط لمنح حقوق الانتاج . حيث أن هذه الشركات تعتقد أنها لا تحصل

على قدر كاف من الارباح من مجرد بيع حقوق الانتاج . كذلك ، فان بعضها يريد أن يحافظ على المستوى الفني للسلعة المنتجة والمباعة تحت اسمها .

ولكن يجب ان نوضح هنا ان المشكلة ليست في الاتاوات التي تدفع لقاء حقوق الانتاج . فلا يصح ان نركز على ذلك والا فان البلد قد يلجأ الى شراء حق انتاج سلعة رديئة نظرا لتواضع شروط نقل التكنولوجيا ، كما هو الحال في مصر حيث أنه بسبب ضعف مركز النقد الأجنبي ، لجأ المسئولون المصريون الى التعامل مع اسوأ المنتجين سواء في دول العالم الرأسمالي او دول العالم الاشتراكي ، وذلك سعيا وراء الحصول على حقوق للانتاج ذات شروط سهلة . وقد ترتب على ذلك الحصول على سلع رديئة وآلات وفنون انتاجية ضعيفة المستوى . وذلك ، فانه يجب التركيز في المفاوضات على نوع التكنولوجيا الممكن تطويره حتى يناسب الاحتياجات المحلية والقدرات الفنية المتوافرة ، بدلا من الاهتمام باستيراد التكنولوجيا الارخص . ويمكن في هذه الحالة ، دفع مبالغ اكبر لقاء حقوق الانتاج طالما ان العقود تشتمل على التزامات بالتدريب والتعليم ولا تتضمن قيودا خاصة باستيراد المواد والآلات من سوق معين . ولا يمكن ان يتم ذلك الا بالالمام الكامل بالاسواق العالمية حتى يمكننا انتقاء السلعة الملائمة وطرق الانتاج الانسب .

ثانيا : الآثار السلبية لنقل التكنولوجيا : وأهم هذه الآثار هي :

أ – البطالة : لقد اثار الكثير من الاقتصاديين المخاوف بالنسبة لانتشار البطالة وخاصة بالنسبة للبلاد النامية التي تعاني اصلا من ارتفاع نسبة البطالة السافرة والمقنعة . ومن ثم ، فانه من المنطقي ان نتوقع ان التوسع في استخدام الآلات الحديثة ، وفنون الانتاج الراقية المستوردة من مجتمعات صناعية متقدمة تعاني من ندرة الايدي العاملة وارتفاع الأجور ، سوف يترتب عليه – على الأقل – عدم المساهمة في حل مشكلة البطالة في هذه البلاد ، بل ربما زيادة هذه المشكلة تفاقما[٢٦] وقد اتضح ذلك من عدم نجاح خطط التنمية الصناعية في البلاد النامية في الاسهام بقدر كاف في حل مشكله البطالة في هذه البلاد[٢٦] .

ب– اضطراب موازين المدفوعات : ويرجع ذلك ، بصفة خاصة ، الى المدفوعات الكبيرة التي تتحملها البلاد النامية في شكل اتاوات لشراء حقوق الانتاج

والعلامات التجارية ، وكذلك استيراد الآلات وقطع الغيار والمواد التي تترتب على استيراد التكنولوجيا الأجنبية . ولو نجحت البلاد النامية في تصدير قدر كاف من انتاجها الصناعي الجديد لأمكنها تفادي حدوث هذه الاضطرابات في موازين مدفوعاتها . الا انها لم تنجح في تحقيق هذا الهدف ، ولعل جزءا من هذا الفشل يرجع الى البلاد النامية ذاتها . ولكن الجزء الأكبر يقع على البلاد المتقدمة صاحبة التكنولوجيا . ففضلا عن انها تبالغ في تكاليف تصدير التكنولوجيا ، فانها تقوم باغلاق اسواقها في وجه السلع الصناعية القادمة من البلاد النامية .

جـ - عدم تلائم التكنولوجيا المستوردة مع ظروف البلاد النامية . وقد سبق ان بينا انه كثيرا ما يتم استيراد التكنولوجيا الأجنبية كما هي بدون أي تعديل يراعي ظروف البلاد النامية مما يؤدي الى :

(١) عدم الاستغلال الكامل لكل امكانيات التكنولوجيا الاجنبية المستوردة بسبب كونها متقدمة جدا ، ولعدم وجود كوادر فنية مدربة تستطيع ان تتعامل معها .

(٢) ظهور طاقات عاطلة وذلك بسبب عدم تمشي حجم المصانع أو الآلات مع حجم السوق الصغير في البلاد النامية .

د - تلوث البيئة : [٢٦] .

يعتبر تلوث البيئة من الموضوعات الحديثة التي أصبحت توليها البلاد المتقدمة عناية خاصة . وقد اخذت حكومات هذه البلاد تضع القيود الكثيرة على الشركات الصناعية لمحاولة التخفيف من اي آثار ضارة بالبيئة . ولكن البلاد النامية لا تولي هذا الموضوع أي اهمية في الوقت الحاضر . وهذا يرجع الى ضعف الامكانيات فضلا عن عدم ادراك خطورة تلوث البيئة . ونحن نشاهد الآن قيام مدن ومناطق صناعية باكملها دون توفير ادنى متطلبات الحفاظ على البيئة من التلوث[٢٦] .

ومن الجدير بالذكر ان الشركات الصناعية الأجنبية اخذت تتوسع في اقامة مصانعها الجديدة في البلاد النامية وذلك حتى تهرب من القيود الصارمة الخاصة بمكافحة التلوث في البلاد المتقدمة .

الخاتمة وبعض التوصيات :

أصبح هناك اعتقاد كبير ، الآن ، بدور التقدم التكنولوجي في الاسراع بمعدل النمو الاقتصادي . وقد اخذت الحكومات تولي هذا الموضوع اهمية خاصة. كذلك ، اجريت الكثير من الدراسات لتقييم اثر التقدم التكنولوجي على اقتصاديات البلدان المختلفة . وقد بدأت هذه الدراسة اولا في الدول المتقدمة ، ثم بدأت حكومات البلدان النامية تولي هذه الدراسات اهمية خاصة . وقد اصبحت هذه البلدان تعتقد ان احد الأسباب الرئيسية للتخلف الاقتصادي ترجع الى وجود هذه الدرجة الكبيرة من التخلف التكنولوجي .

ومن الجدير بالذكر ، ان هذه الفجوة التكنولوجية أخذت في الاتساع ومعها الفجوة بين مستويات المعيشة في البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، مما يثير قلق هذه الاخيرة . ولما كانت عملية الاختراع أو تطبيق المخترعات عملية باهظة التكاليف ، أصبحت البلدان النامية مقتنعة بان السبيل الوحيد للاستفادة من التقدم التنكنولوجي لن يتأت الا عن طريق استيراد هذه التكنولوجيا من البلاد الصناعية المتقدمة .

كذلك ، اصبح هناك اقتناع بان التكنولوجيا المعدة خصيصا للبلاد الصناعية المتقدمة لن تناسب الظروف الخاصة بالبلاد النامية . ويتحتم اذاً تعديل او تطرير هذه التكنولوجيا المتقدمة لكي تناسب ظروف البلاد النامية ، اي يتحتم التوصل الى نوع من التكنولوجيا المتوسطة ، وان عبء تطوير او تعديل هذه التكنولوجيا سوف يقع في معظمه على عاتق البلاد النامية صاحبة المصلحة الحقيقية في هـذا التطوير . كما ان الشركات ذات الجنسيات المتعددة يمكن ان تلعب دورا كبيرا في هـذا الخصوص .

كذلك ، يلاحظ ان عملية نقل التكنولوجيا من المجتمعات الصناعية المتقدمة الى المجتمعات النامية يترتب عليها بعض المشاكل . بعضها يتعلق بحدوث بعض الآثار السلبية ومن أهمها ، البطالة التي قد تنتج عن التكنولوجيا التي تستخدم رأس المال بشكل كثيف ، وكذلك الاضطرابات التي تصيب موازين مدفوعات البلاد النامية . هذا فضلاً عن الآثار الخاصة بتلوث البيئة . كذلك ، فان عملية نقـل التكنولوجيا تقترن ببعض الشروط المقيدة ، علاوة على التكاليف المادية المرتفعة

المتمثلة في الاتاوات التي تدفع لشراء حقوق الانتاج . الا انه يمكن التخفيف من حدة هذه الأعباء . ونقترح ، في هذا المجال ، بعض الحلول التي يأتي في طليعتها :

أ – انشاء صندوق خاص بتمويل نقل وتطوير التكنولوجيا تتكون حصيلته من جملة المساعدات التي تقدمها البلاد الصناعية والبلاد المصدرة للبترول .

ب– اعطاء حقوق الانتاج بتسهيلات كبيرة في الدفع . ويمكن أن تقوم حكومات البلاد الصناعية بتمويل هذه المدفوعات في شكل قروض ميسرة لصالح البلاد النامية .

ج – قيام البلاد النامية بدفع كل – او على الأقل الجزء الأكبر – من قيمة حقوق الانتاج (او الاتاوات) في شكل سلع صناعية . وسوف يؤدي هذا الى :

(١) المساعدة في تسويق السلع المصنوعة وبالتالي التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلي .

(٢) تخفيف الضغط على موازين مدفوعات الدول النامية .

الحواشي

(١) أود أن أشكر الدكتور صبحي تادرس قريصة . وكيل الكلية على قراءة مسودة هذا البحث . وابداء بعض الملاحظات .

(2) Edwin Mansfield, **The Economic of Technological Change.** (London: Longmans. 1969), p. 44.

(٣) ومثال ذلك أن ظاهرة المغناطيسية كانت معروفة كحقيقة عملية واستخدمت في صنع البوصلات لعدة قرون . وذلك قبل أن يبدأ علماء الطبيعة في دراسة هذا الموضوع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

(٤) وعلى الرغم من انتشار الاختراعات والأبحاث الجماعية . وخاصة التي تتم في معامل الشركات الصناعية . فإن دور المخترع الفرد ما يزال مهما .

(٥) أنظر : (5) Mansfield. **Loc. Cit.**

(٦) راجع : Maurice Goldsmith (ed.). **Technological Innovation and the Economy** (London: Wiley Interscience, 1970), p.XIV.

(٧) أنظر في ذلك : Mansfield. **op.cit.**, Preface.

(٨) ومن أمثلة هذا الاهتمام ، تعيين وزير للتكنولوجيا في حكومة العمال بانجلترا ، وتعيين مستشار لرئيس الوزراء المصري لشئون التكنولوجيا .

(٩) راجع : Mansfield. **op.cit.**, pp.4. 5

(١٠) راجع : A. Peccei. "Setting the Scene. Two: Italy". in Maurice Goldsmith (ed.) **Technological Innovation and the Economy** (London: Willey-Interscience, 1970).

(١١) أنظر : Robert A Charpie. "Technological Innovation and International Economy". in Mau ice Goldsmith (ed.) **op.cit.**, p.3.

(١٢) ولكن يستثنى من ذلك ، انجلترا التي تنفق كثيرا على البحث العلمي والتكنولوجيا (إذ تأتي بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مباشرة) . ولكن معدل النمو الاقتصادي فيها يعتبر أقل من معدل النمو الاقتصادي في غيرها من البلاد الأوربية . ولكن يرجع ذلك الى مجموعة أخرى من العوامل مثل سوء الإدارة . تقاعس رجال الأعمال عن إدخال التكنولوجيا الحديثة بمستوى كاف ، تدهور قيمة الجنيه الاسترليني . سياسات الحكومة الخاصة بإدارة الاقتصاد القومي . . الخ .

راجع في هذا الصدد :

Michael Shanks. "Setting the Scene, Five: The United Kindom". in Maurice Goldsmith (ed.) **op.cit.**, pp.55-56.

(13) Graham Jones, **The Role of Science & Technology in Developing Countries** (London: Oxford University Press, 1971), pp.6-7.

(14) Jack Baranson. **Industrial Technological for Developing Countries** (London: Praeger. 1969), p.2.

(15) R.A. Carpie, Technological Innovation and the International Economy". in M. Goldsmith (ed.)., **op.cit.**, p.4.

(١٦) تصل نسبة الأمية في مصر إلى أكثر من ٧٥٪ من إجمالي عدد السكان .
(١٧) ومن الجدير بالذكر أن عملية استيراد التكنولوجيا لا تقتصر على البلاد النامية فحسب ، إذ نجد أن البلاد المتقدمة هي الأخرى تقوم باستيراد التكنولوجيا من الخارج ولكن بدرجات متفاوتة . فكل هذه البلاد تقوم بتصدير واستيراد التكنولوجيا من بعضها البعض . وتعتبر قلة من هذه البلاد مصدرة صافية للتكنولوجيا وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية .

ويمكن معرفة ذلك بالرجوع إلى إيرادات الدولة من تصدير التكنولوجيا المتمثلة في بيع حقوق الانتاج ومدفوعاتها على استيراد التكنولوجيا الأجنبية ، والمتمثلة في الأتاوات التي تدفع مقابل حقوق الإنتاج .

(18) Jones, **The Role of Science & Technology**, p.14.
(19) Baranson, **Industrial Technologies for Developing Countries**, p.13.
(20) J. Baranson, "Technological Improvement in Developing Countries", **Finance and Development** (Vol. 11, No.2, June, 1974).

(٢١) وكلما زاد تعقد التكنولوجيا المستوردة وازدادت الفجوة بين البلاد الصناعية المتقدمة والبلاد النامية المستوردة للتكنولوجيا ، كلما صعبت عملية تطوير التكنولوجيا . وفي تفصيل أكثر في هذا الموضوع ، راجع :

R. Solo, "The Capacity to Assimilate an advanced Technology" in Nathan Rosenburg (ed.), **The Economics of Technological Change**, (England: Penguin Books, Middlesesc, 1971) pp.480-488.

(٢٢) إن من مصلحة هذه الشركات استخدام تكنولوجيا تستخدم رأس المال بشكل كثيف ، وانتاج سلع تناسب الطبقات ذات الدخل المرتفع ، وكذلك السعي وراء الحصول على أقصى ربح ممكنة وتحويله للخارج . كذلك ، فإنها في صراع دائم مع حكومات البلاد النامية على مسألة السيادة . هذا فضلا عن أن حكومات هذه البلاد لا تبدي ارتياحا كثيرا الى وجود هذه الشركات . ومن ثم فإن عدم استقرار هذه الشركات لا يجعلها تتحمس كثيرا لموضوع تطوير التكنولوجيا الأجنبية لكي تناسب ظروف البلاد النامية التي تعمل فيها ، وخاصة إذا كان هذا التطوير سوف تترتب عليه أعباء مالية كبيرة . راجع :

J. Baranson, "Technical Improvement in Developing Countries", **Finance and Development**, op.cit.

(23) Baranson, **Industrial Technologies for Developing Countries**, p.13.
J. Baranson **Ibid.**

(٢٤) وعلى ذلك فانه لا يحبذ التوسع في استخدام الأتوميشن ، والآلات شديدة التخصص ، ولكنه ينبغي التوسع في استخدام الآلات المتعددة الأغراض ، راجع :

(25) Savak S. Tarapore "Transferring Technology", **Finance & Development**, Vol. 9, No.2, June, 1972).

(٢٦) ويمكن هنا أن نفرق بين نوعين من البطالة المتوقع حدوثها : (أ) بطالة ناشئة عن إحلال الآلة محل الأيدي العاملة ، و (ب) بطالة ناشئة عن أن الآلة الحديثة تتطلب مهارات خاصة مما يؤدي إلى تعطيل بعض الأفراد لحين اكتسابهم المهارات الجديدة إذا استطاعوا إكتساب هذه المهارات .

(٢٧) وقد لوحظ ذلك بصفة خاصة في مصر ، كذلك فإنه ليس من المفهوم التوسع في استخدام العقول الألكترونية على نطاق واسع في الشركات والبنوك والهيئات الحكومية التي تعاني من وجود بطالة مقنعة بشكل واضح .

(٢٨) راجع في هذا الصدد بحث الدكتور نعمة الله نجيب ، « اقتصاديات بلوث البيئة ، مع الإشارة إلى الدول النامية » – **مجلة كلية التجارة** (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، العدد الأول ، ١٩٧٦) .

(٢٩) وأوضح الأمثلة لذلك مناطق حلوان وشبرا الخيمة والمناطق الصناعية الجديدة في غرب الإسكندرية . ومثال آخر ، هو العربات والمركبات التي تجوب شوارع المدن المزدحمة وهي تحرق السولار والمازوت .

نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية

د. صديق عفيفي *

مقدمة

تعد مشكلات التوزيع المادي ** من أهم المشكلات التسويقية في الصناعة البترولية . حيث تؤثر مباشرة في فاعلية ونتائج عمل الادارة المسئولة ، والذي يستهدف خلق والمحافظة على استمرار حالة من التوازن بين الامدادات والاشباعات في سوق البترول .

ولعل أحدث المداخل النظرية لمعالجة مشكلات التوزيع المادي هو مدخل النظم *** وهو الذي يعالجها ككل موحد ، بحيث تتحقق الرؤية الشاملة ، ودون اهمال الجزئيات . ان هناك جزئيات عديدة في التوزيع المادي تتعلق بالنقل (بصوره المختلفة) والتخزين (بطاقاته وفي أماكنه المختلفة) والمناولة (بصورها المختلفة) والموجهة نحو تدفق الخام أو المنتجات للأسواق المحلية أو للأسواق العالمية ، وتستوجب كثرة . هذه الجزئيات واعمادها وتأثيرها المتبادل ووضعها في اطار فكري موحد ، وذلك هو غاية مدخل النظم .

وبالتالي فان هذه الورقة تستهدف تطبيق مدخل النظم على مشكلات تصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية ، حيث يقترح الباحث نموذجا شاملا لتخطيط وتشغيل ومتابعة نظم التوزيع المادي للبترول بشكل متكامل وهذه المحاولة النظرية من قبل الباحث تستند الى :

١ – تحليل وتقييم أساليب اختيار وسائل التوزيع المادي الحالية في الصناعة

* أستاذ التسويق بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الكويت .

** Phsical Distribution

*** System Approach

**** أعد الباحث ورقة مستقلة ستنشر قريبا .

البترولية.

٢ - تحليل فرص تطبيق الأسلوب العلمي في اتخاذ القرارات - بمدخل النظم - على الصناعة البترولية .

ان هذا البحث يعد بمثابة نقطة بداية على طريق توفير نظرية شاملة لتسويق البترول ، تلك النظرية التي نحن أحوج ما نكون اليها في الوقت الحاضر ، خصوصا بعد خطوات السيطرة الوطنية على الصناعة البترولية في أغلب الدول العربية(*) .

أولا
تصوير شامل للنموذج المقترح

يصور شكل رقم (١) أدناه نموذجا لتخطيط ومتابعة نظام التوزيع المادي في اطار خريطة تدفق تجمع في كل واحد كافة الأجزاء لتصميم النظام الموحد .

ان نقطة الانطلاق في النموذج هي الاحتياجات السوقية ، حيث هي التي تخلق الحاجة للنقل وللتخزين وللمناولة ، أي للتوزيع المادي ، ووجود الفجوة بين هذه الاحتياجات الكائنة في السوق وبين الامكانيات الداخلية للشركة هو الذي يستدعي نشوء الأنشطة العاملة على ملئها ، سواء كانت تلك الأنشطة بمبادرة من البائع أو بمبادرة من المشتري ، أو بتعاونهما معا تلقائيا أو نتيجة لترتيبات منسقة ، وبمشاركة أطراف ثالثة أو عدمها .

المطلوب اذن بالدرجة الأولى هو خلق درجة من التوازن بين احتياجات السوق من جهة وبين امكانيات الشركة المتاحة لاشباع تلك الاحتياجات من جهة أخرى ، ولا شك أن خلق هذا التوازن ممكن من خلال بدائل متعددة للتصرف بمعنى أنه

(*) إن هذا البحث في الواقع هو جزء من مجموعة أبحاث يقوم الباحث باعدادها حاليا في مجال وضع الأسس النظرية لتسويق البترول ، استنادا الى المبادئ العامة في الادارة والتسويق ، واستنادا الى نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها لتحليل وتقييم السياسات التسويقية في عدد من الدول العربية خلال عام ١٩٧٥ ، وسيتم نشر هذه الأبحاث تباعا ضمن محاولة منظمة من جامعة الكويت لوضع نظرية التسويق البترول .

لا يتصور منطقيا أن يكون هناك بديل وحيد لملئ الفجوة بين الطرفين وانما ستكون أمامنا نظم بديلة للتوزيع المادي .

وسيتحدد عدد البدائل ومحتواها ليس فقط تبعا للاحتياجات والامكانيات وانما أيضا تبعا لمجموعة من القيود الخارجية التي تجعل بديلا فرعيا معينا مطروحا ، أو تحجب عنه هذه الامكانية ، وبالتالي تكون القيود الخارجية عنصرا حاكما في تحديد البدائل العملية للتصرف من حيث العدد ومن حيث المحتوى لكل منها ، بل ومن حيث الكفاءة المتوقعة وامكانية الاعتماد عليها .

وبالتالي فان مجموعة النظم البديلة للتوزيع المادي تتحدد تبعا لمجموعات ثلاث من المؤثرات هي : الاحتياجات السوقية ، الامكانيات الداخلية ، القيود الخارجية .

يتعين بعد ذلك المقارنة والاختيار بين النظم البديلة للتوزيع المادي وأي اختيار لا بد أن يسترشد بمجموعة معايير محددة وأن يستند الى موازنة التكلفة والعائد المتوقعين من كل بديل ، أما عن المعايير فان المعايير الأساسية تتمثل في الأهداف والسياسات المحددة سلفا من قبل الادارة العليا على مستوى المشروع وعلى مستوى النظم الفرعية بما فيها نظام التوزيع المادي . وأما عن موازنة التكلفة والعائد فأساسها المنطقي هو تحليلات التكاليف المقارنة لكل من نظم التوزيع المادي البديلة ، والتي يفترض وجود الجهاز الذي يمد متخذ القرارات بها طول فترة التخطيط والمتابعة ، أي طول الوقت .

ستنتهي عملية المقارنة والاختيار بالتوصل الى نظام توزيع مادي متكامل يحقق الأهداف ويشبع الاحتياجات ويستغل الامكانيات ويلتزم بالقيود ويتمشى مع السياسات ، ويصبح ذلك هو النظام الذي سيجري تطبيقه ، ويترجم الى برامج عمل طويلة المدى وقصيرة المدى .

يجري بعد ذلك تشغيل النظام المعتمد للتوزيع المادي ، ويترتب على تشغيله مجموعة من النتائج ، وهذه النتائج ستسهم في اشباع الاحتياجات السوقية ، وتحقق أهداف الشركة ، وفي نفس الوقت سيكون لها التأثير على اعادة النظر في الأهداف والسياسات وعلى تحليلات التكاليف المقارنة وعلى الامكانيات الداخلية للشركة ،

وأيضا على البيئة الخارجية في جانب القيود وكذلك في جانب الفرص ، ومثل هذا التأثير هو الذي قد يوجب اعادة تخطيط نظام التوزيع المادي من جديد ، اذا كان التأثير سلبيا من وجهة نظر الشركة ، وقد يشير بالاستمرار في اتباع نفس النظام اذا كان التأثير ايجابيا .

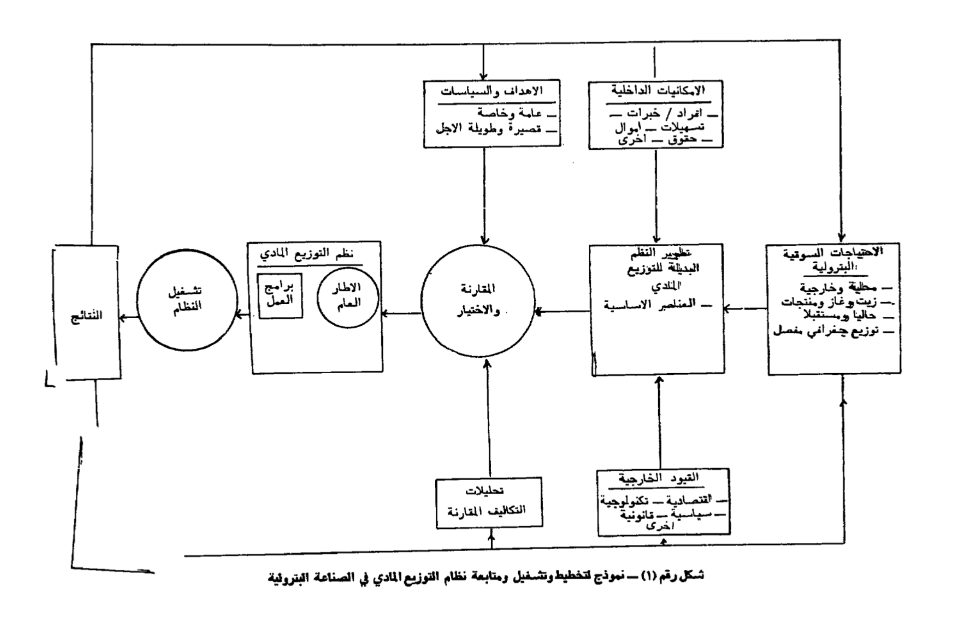
ثانيا

شرح مكونات النموذج

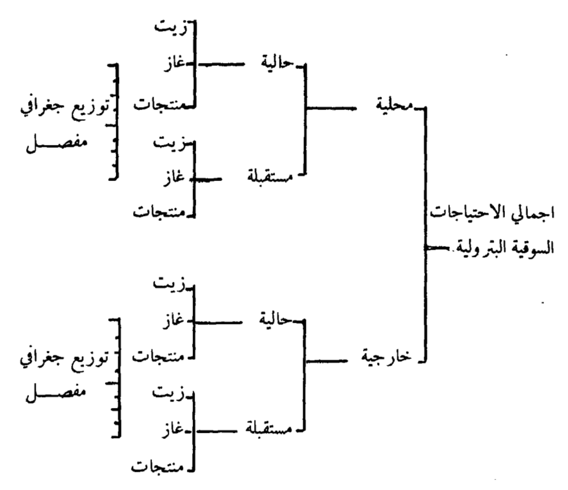
- الاحتياجات السوقية :

هذه هي نقطة التوجيه الأولى في تخطيط نظام التوزيع المادي واشباعها هو المحك النهائي لفاعلية ذلك النظام ، ويصبح المطلوب هو تحديد هذه الاحتياجات بدقة بالغة لتصميم النظام بالشكل الذي يتيح فرصة اشباعها على الوجه الأكمل ، سيكون بعض هذه الاحتياجات محلي والآخر خارجي ويتعين هنا تحديد حجم الفرصة التسويقية المتاحة ، وتوزيع تلك الفرص ، فهل البترول مطلوب في جنوب أوربا أم في شمال أوربا أم في اسبانيا أم في وسط افريقيا أم في اليابان ، وما هي الكمية المطلوبة في كل منطقة ، ليس فقط في الوقت الحاضر ، وانما أيضا في المستقبل القريب وفي المستقبل البعيد ، في ضوء توقعات حاجات المناطق مستقبلا نتيجة لتطورها الاقتصادي وفي ضوء جهودها لتطوير الموارد الداخلية أو الخارجية البديلة ، ومن اجهة ثالثة ما نوعية المنتج المطلوب هل هو زيت خام ، أم غاز ، أم منتجات مكررة ؟

ويمكن أن نصور تحليل الاحتياجات السوقية في شكل رقم (٢) أدناه والذي يوضح كيف تتوزع الاحتياجات بين السوق الداخلي والسوق الخارجي بين أنواع المنتجات ، بين الحالي والمستقبل ، وبين المناطق الجغرافية المختلفة داخل السوقين الخارجي والداخلي ، وسوف يستند هذا التحليل الى مجموعة من الأساليب الاحصائية والاقتصادية والتسويقية .



شكل رقم (١) — نموذج لتخطيط وتشغيل ومتابعة نظام التوزيع المادي في الصناعة البترولية



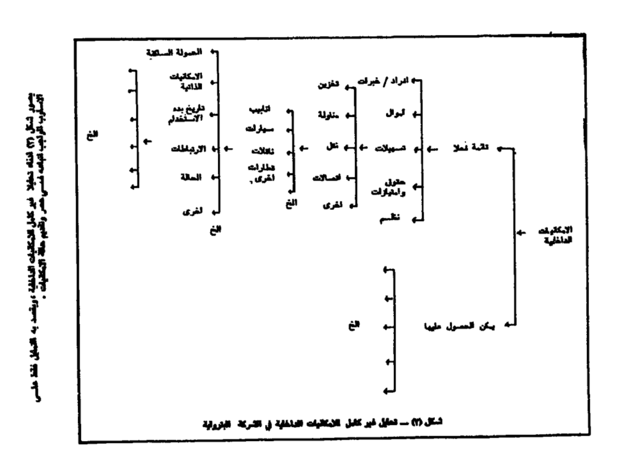
شكل (٢) – تحليل الاحتياجات السوقية البترولية
لتخطيط نظام التوزيع المـــادي

٢ – الامكانيات الداخلية :

ان الشركة اذ تخطط نظاما للتوزيع المـادي للبترول ستأخذ في حساباتهـا الامكانيات الداخلية المتاحة أولا كعامل قصير وثانيا كطاقات يتوجب الاستفادة منها الى أقصى حد ، وستنقسم هذه الامكانيات الداخلية الى امكانيات قائمة فعلا وامكانيات يمكن الحصول عليها ، حيث لا يجب أن يحصر الاهتمام فقط في أسطول الناقلات الحالي مثلا ، وانما يجب أن يمتد الى أسطول الناقلات الممكن استئجاره أو الممكن التعاقد على بنائه ، كما لا يجب أن نفكر بمنطق المحكوم بسعات المستودعات القائمة ، وانما برؤية سعات التخزين الممكن اقامتها ، وهكذا .

ومن جهة أخرى يجب التنويه الى أن الامكانيات لا تشمل فقط عناصر نظام التوزيع المادي وحدها وانما تشمل أيضا كافة الطاقات المتاحة سواء تعلقت بالأفراد ، أو الخبرات ، أو التسهيلات للنقل أو للتخزين ، أو الأموال ، أو الامتيازات ، أو غير ذلك . ان توافر الخبرة في مناولة منتج معين طاقة يتعين الاستفادة منها ، ونقص الأفراد الفنيين في برمجة رحلات الناقلات قيد يتعين التكيف معه ، ما لم يكن بالامكان توظيف أفراد جدد — وهذا يوضح أهمية ادخال عنصر الامكانيات الممكن الحصول عليها في تحليل الامكانيات الداخلية .

يصور شكل (٣) أدناه تحليلا غير كامل للامكانيات الداخلية ، ويقصد به التمثيل فقط على الأسلوب الواجب اتباعه في حصر وتقييم حالة الامكانيات .



شكل (٣) — تحليل غير كامل للامكانيات الداخلية في الشركة البترولية

٣ – القيود الخارجية :

ان للبيئة الخارجية التي يتم فيها تشغيل النظام التسويقي (والذي يتفرع منه نظام التوزيع المادي) تأثيرها المباشر على طبيعة ذلك العمل وبالتالي فان أي نظام للتوزيع المادي يقترح تطبيقه في الشركة البترولية سيكون مقيدا بملامح تلك البيئة ، من كافة النواحي الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والقانونية ، الخ ، ويتعين بناء على ذلك أن يتم تحديد ملامح تلك البيئة ليس فقط في الوقت الحاضر ، وانما أيضا في المستقبلين القريب والبعيد ، ثم تحديد نوعية تأثير تلك الملامح على نظم التوزيع المادي للبترول في أية صورة من الصور ، وبناء على ذلك يمهد السبيل لتحديد النظم البديلة عمليا للتوزيع المادي للبترول ، والتي يرجى أن تحقق التوازن بين الاحتياجات السوقية والامكانيات الداخلية .

من البديهي أن البيئة الخارجية تحتوي على عنصرين متميزين : الفرص والقيود . والمفروض أن المخطط التسويقي قد قام قبل تصميم النظم المادي بتقييم الفرص التسويقية ، وبالتالي فاهتمامنا هنا منصب على جانب القيود .

ومن أمثلة القيود الخارجية نذكر : الغاطس المسموح به في الموانئ والممرات المائية ، الاتفاقيات التجارية ، رسوم العبور في الممرات المائية عمق واتساع هذه الممرات ، تسهيلات المناولة في الموانئ ، الخلافات السياسية بين الدول ، تكنولوجيا الأنابيب ، قوانين التلوث ، طبيعة المنافسة ، اتساع الطرق ، طاقات التخزين لدى العملاء ، نظم الاتصالات الدولية ، الاحتكارات الدولية ، التكتلات الاقتصادية ، الأتاوات على خطوط الأنابيب ، اتجاهات السوق بخصوص أسعار النولون والناقلات ، التضاريس الطبيعية ، أحوال سوق العمل ، خطط التنمية الاقتصادية في البلاد المختلفة ، أماكن اكتشاف البترول ، فئات التأمين البحري وغير البحري ، أسعار الوقود ، سياسات الحكومات ، أحوال سوق المال ، الطقس ، توطين صناعة التكرير ، فرص الاستثمار ، قوانين السلامة .

كل هذه القيود ، وغيرها الكثير ، يجب أخذه في الحسبان عند طرح بدائل التصرف الممكنة بشأن نظام التوزيع المادي في الشركة البترولية .

٤ – النظم البديلة للتوزيع المادي للبترول :

يمكن بعد ذلك تحديد النظم البديلة المتاحة عمليا في ضوء المجموعات الثلاث من المحددات (الاحتياجات السوقية ، الامكانيات الداخلية ، القيود الخارجية) ، والتي يستطيع كل منها أن يحقق تدفق البترول من نقط انتاجه وحتى نقط استلامه من قبل العملاء .

هذه البدائل يمكن تصورها في شكل جزئيات : هل أنقل الزيت من الأحمدي الى صيدا بالأنابيب أم بالناقلات ، أو هل أنقل الغاز من الجزائر الى نابلي في ناقلات أم أنابيب ، أو هل أنقل البنزين من الأحمدي الى الشويخ بالسيارات أم بالأنابيب ، أو هل يفضل أن أنقل البترول خاما وأكرره قرب السوق أم أكرره قرب البئر وأنقله مكررا ، أو هل أنشئ المستودع بجوار الحقل في عرض البحر أم أنشئه على اليابسة ، أو هل أستخدم ناقلة لطول الرحلة أم ناقلة وأنابيب في نفس رحلة الزيت ، ومثل ذلك من التساؤلات التي تكون بالتأكيد مفيدة .

ولكنها على فائدتها تبقى تعاني من الطرح الجزئي لعناصر المشكلة وبالتالي تفتقر الى النظرة الشمولية المطلوب تحقيقها لخلق أعلى درجة من التوازن بين الاحتياجات والامكانيات وفي ظل القيود المفروضة من خارج الشركة ، والتي نحاول الالتزام بها في اقتراحنا لهذا النموذج .

ترتيبا على هذا يتعين طرح البدائل في شكل نظم متكاملة للتوزيع المادي للمنتجات بالشركة على الأسواق ، سواء كانت تلك المنتجات خاما أو منتجات مكررة ، وسواء كانت الأسواق محلية أو خارجية ، ويجب كحد أدنى أن يوضع النظام عناصره الأساسية وعلاقاتها وأسلوب العمل به (وعناصر نظام التوزيع المادي هي : مواقع التسهيلات ، امكانيات النقل ، توزيع المخزون وطاقته ، نظم الاتصال) .

٥ – الأهداف والسياسات :

من الطبيعي أن تكون الأهداف والسياسات من الاعتبارات الحاكمة في تصميم نظم التوزيع المادي بالصناعة البترولية ، ومن الطبيعي أيضا أن نتوقع رجوعا الى الأهداف للاسترشاد ورجوعا الى السياسات للاسترشاد والالتزام في مختلف مراحل العمل بالشركة البترولية ، وليس فقط في مجال تصميم نظام التوزيع المادي ، وبالتالي

فمن المتوقع أن يكون المخطط طول الوقت واضعا نصب عينيه الأهداف والسياسات المعلنة من بدء التفكير في تخطيط نظام التوزيع المادي ، ولكننا فضلنا أن نبرز دور الأهداف والسياسات في هذه المرحلة بالذات من تخطيط النظام ، لأنها تمثل المعايير التي سيتم على أساسها الاختيار بين البدائل ، كما أنها تمثل المقياس الأهم في تقييم فاعلية أي نظـام .

تنبثق أهداف نظام التوزيع المادي وسياسات التوزيع المادي من الأهداف والسياسات التسويقية للشركة ، والتي تنبثق بدورها من الأهداف والسياسات العامة بالشركة ، فاذا ركزنا فقط على الأهداف والسياسات في مجال التوزيع المادي نجد أن هناك أهداف وسياسات قصيرة المـدى وأخرى طويلة المدى ، وكل من النوعين هام ، ويجب أن يكون واضحا ومحددا أمام مخطط النظام ، كما أننا سنجد أهدافا عامة توجد في أي نظام للتوزيع المادي ، وأهدافا خاصة تتبناها الشركة المعنية .

فقد يكون من المنطقي للوهلة الأولى مثلا في المقارنة بين نظم التوزيع المادي البديلة للزيت العراقي ، أن نفضل نظاما يتضمن نقله بالأنابيب الى شرقي البحر المتوسط باعتبار ذلك أسرع وأرخص ، ولكن الادارة المسئولة تتبنى كهدف توافر المرونة بدرجة عالية ، فنجد ذلك الهدف الخاص يترجم الى نظام يكفل نقل الزيت الى شرقي البحر المتوسط وفي نفس الوقت الى الخليج العربي ، حيث يبرز هذا (أ) أن يكون المنفذ الجنوبي بديلا عن المنفذ الغربي في حالة تعطل الأخير لسبب أو لآخر ، (ب) أن يكون ذلك احتياطا لاكتشاف البترول في مناطق جديدة غير المناطق الحالية ، (جـ) أن يكون أيضا احتياطا لحدوث تحول في الأسواق الى الشرق بدلا من الغرب.

وبنفس المنطق قد يكون من الأرخص أن ننقل الغاز من مكامنه الى الأسواق بخط للأنابيب يمتد عدة مئات وربما آلاف من الكيلومترات ، ولكن ذلك الحل قد لا يفضل لأن سياسة الشركة هي التوسع في تصنيع الغاز قرب مكان الانتاج ، وبالتالي فنقله بالصورة الحالية وضع مؤقت لا يستقيم معه الاستثمار الهائل في انشاء خط الأنابيب اللازم .

٦ – تحليلات التكاليف المقارنة :

لكل نظام تكاليفه ، ولكل من عناصر النظام تكاليفه ، والمتوقع هو أن تختلف

تكاليف كل نظام عن غيره ، وتأثير التكاليف حاسم بالنسبة لمعدلات الربح المحقق ، وبالتالي كان دائما من بين أهداف أي نظام العمل على تخفيض التكاليف ، دون التضحية بالأهداف الأخرى أو خروج على السياسات وبالتالي كان يمكن الاستغناء عن هذا العنصر في النموذج المقترح مكتفين بالاشارة الى هدف تخفيض التكاليف ضمن عنصر الأهداف والسياسات . ولكننا نظرا للأهمية البالغة له ، فضلنا ابرازه بشكل مستقل .

لقد أجريت دراسات عديدة وتجري غيرها في حقل التكاليف المقارنة لوسائل نقل البترول المختلفة ، وهذه الدراسات مفيدة للغاية ، ولكنها قاصرة عن الوفاء بمتطلبات النموذج المقترح في هذا البحث ، فنحن نحتاج الى تطبيق مفهوم التكاليف الشاملة للنظام ، حيث لا يجدي كثيرا أن نعرف أن النقل بالأنابيب مثلا أرخص من استخدام الناقلات الساحلية ، أو العكس اذا كنا لا نحسب في نفس الوقت التكاليف الأخرى المتعلقة بالتخزين والمناولة والمخاطرة والبخر والتلوث ورأس المال العاطل والاتصالات ، التأخير ، الخ . اننا بحاجة اذن الى تصور شامل ومتكامل لتكاليف النظام بكل عناصره ، حتى تمكن المفاضلة العلمية بين نظام وآخر .

٧ – المقارنة والاختيار :

تم الآن طرح البدائل العملية لنظام التوزيع المادي ، ولدينا الأهداف والسياسات المطلوب تحقيقها والالتزام بها ، وأيضا جهزنا تحليلات التكاليف المقارنة للنظم البديلة ، والمطلوب هو المفاضلة بين النظم البديلة واختيار أفضلها ، وهذه العملية لا يمكن أن تكون أعلى كفاية من مستوى الكفاية المحقق في المراحل الأسبق لأنها تعتمد عليها الى حد كبير وعملية الاختيار هذه أيضا يمكن أن تكون سهلة وبسيطة اذا كان قد تم طرح البدائل بطريقة سليمة ، وتحديد الأهداف والسياسات بوضوح ، وتجهيز تحليلات التكاليف على النحو المرضي . ولكن الصعوبة تنشأ من أن المعلومات المتاحة لمتخذ القرار (أي للقائم بالاختيار) تكون دائما غير كاملة ، ويتعين عليه بالتالي أن يكمل النقص بتقديره الشخصي ، وهذا ما يوجب أن يرتفع مستوى المسئول القائم بالاختيار الى درجة تسمح بتوافر القدرة على المقارنة والقدرة على التخيل للآثار التي يمكن أن تترتب على قراره . ان الأرقام والمعلومات المقدمة اليه لعمل الاختيار

- كما قلنا - لا يمكن أن تكون كاملة وعليه أن يستخدم اجتهاده ومخزون خبرته ليترجم الأهداف غير الكمية مثلا الى معايير قابلة للحكم على البدائل ، وليترجم الأرقام الصماء الى علاقات وليربط بشكل ابتكاري بين المسببات والنتائج ، حتى ولو كانت المعلومات غير كاملة .

٨ - نظام التوزيع المادي :

سيتجسد الاختيار الذي يقوم به المخطط في نظام محدد يقترحه للتوزيع المادي لمنتجات الشركة ، ويصبح بعد الاعتماد من قبل الادارة العليا هو النظام الذي سيجري تشغيله فعلا .

يستفاد مما سبق أن هذا النظام يجب أن تتوافر فيه شروط معينة أن يكون قادرا على تحقيق الأهداف ، ملتزما بسياسات الشركة ، مستندا لتحليلات التكاليف وصولا الى أقل تكلفة دون تضحية الأهداف الأخرى متقيدا بالقيود الخارجية ، مستغلا لامكانيات الشركة ، ومع ذلك كله قادرا على تقديم أفضل أشباع للاحتياجات السوقية البترولية بتحقيق تدفق البترول بالكميات المناسبة وفي الأوقات المناسبة الى الأماكن المناسبة .

ويجب أن يوضح النظام عناصره المختلفة ، والعلاقة التكاملية بين هذه العناصر: مواقع التسهيلات ، امكانيات النقل ، سعات التخزين ، نظم الاتصالات .

ويترجم هذا النظام - والذي يمثل اطارا عاما - الى برامج عمل طويلة المدى وقصيرة المدى للنظام ككل ، ولكل جزء من أجزائه ، فيكون لدينا مثلا برنامج لتشغيل أسطول الناقلات ، أو برنامج لاستئجار ناقلات في مواعيد معينة ، أو برنامج للضخ على خطوط الأنابيب الدولية ، أو برنامج لرفع مستوى المخزون الاستراتيجي من الزيت في مستودع معين ، أو برنامج لتموين محطات التعبئة ، وهكذا .

وهذه البرامج تعتبر جزءا لا يتجزأ من النظام الشامل للتوزيع المادي بالشركة ، وأداة تنفيذه ، وبالتالي فهي تنبثق منه ، وترتد بنتائجها عليه .

٩ – التشغيل :

يجري بعد ذلك تشغيل النظام من خلال برامج العمل – التي هي أداة النظام – طبقا لتوجيه مركزي ولامركزي في نفس الوقت ، بمعنى أن تدفع القرارات الجارية الى مواقع التنفيذ بقدر الأمكان ، في حين يكون الاشراف العام والتوجيه في الأمور الأساسية من المركز الرئيسي المنوط به تشغيل النظام ، وكلما كان النظام واضحا من كافة الوجوه ، كلما أمكن تحقيق لا مركزية أكثر في التشغيل .

١٠ – النتائـــج :

سيؤدي تشغيل النظام من خلال برامج العمل المناسبة الى نتائج معينة وهذه النتائج ستؤدي الى اشباع الاحتياجات السوقية البترولية ، وتعمل على تحقيق الأهداف والالتزام بالسياسات والاستفادة من الامكانيات والتقيد بعناصر البيئة الخارجية ، فاذا تحقق ذلك كله أمكن القول بأن النظام في حالة توازن ، ووجب استمرار التمسك به ، أما اذا ثبت من خلال المعلومات المرتدة أن هناك اختلالا ما سواء في صورة عجز عن تحقيق الأهداف أو اشباع احتياجات السوق ، ونتيجة لسوء في التصميم أو التغير في محددات البدائل أو معايير الاختيار ، تعينت مراجعة النظام .

وستأخذ عملية المراجعة واحدا من ثلاثة اتجاهات : اما تغيير في أساليب التشغيل ، واما اعادة لعملية المفاضلة والاختيار وتصميم النظام وبرامج العمل ، واما طرح بدائل جديدة أمام مخطط النظام ، وبالتالي قد تحدث اعادة تصميم للاطار العام ثم برامج العمل ثم التشغيل ، وهكذا .

ان قياس النتائج وربطه بالمحددات والمغايير هو مركز الحساسية الهام الذي يضمن للنظام خاصية التصحيح الذاتي في حالة حدوث أي اختلال في التوازن به .

الخلاصة

استهدف هذا البحث اقتراح نموذج نظري لكيفية تخطيط وتشغيل ومتابعة نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية ، وذلك كجزء من مجموعة متكاملة من البحوث يقوم الباحث حاليا باعدادها لتكوين اطار نظري شامل لعمليات تسويق البترول .

ويمكن تلخيص المكونات الرئيسية للنموذج المقترح فيما يلي :

١ - تحليل الاحتياجات السوقية .

٢ - تحليل الامكانيات الداخلية .

٣ - تحليل القيود الخارجية .

٤ - في ضوء نتائج الخطوات الثلاثة السابقة يتم تطوير النظم البديلة للتوزيع المادي .

٥ - بعد ذلك تتم عملية المقارنة والاختيار مسترشدة بمعايير :

١/٥ - الأهداف .

٢/٥ - السياسات .

٣/٥ - تحليلات التكاليف المقارنة .

٦ - بعد ذلك يتم تصميم نظام التوزيع المادي :

١/٦ - الاطار العام .

٢/٦ - برامج العمل .

٧ - يلي ذلك تشغيل النظام ، ويجري قياس نتائجة ، وبالتالي تحديد آثارها على الحسابات السابقة ، فاما يستمر العمل به ، واما يجري ادخال التعديلات عليه .

الحواشي

نظرا للطبيعة التنظيرية لهذا البحث ، فان المراجع المستند اليها محدودة وغير مباشرة فلم يسبق قبل ذلك معالجة قضية التوزيع المادي للبترول من هذا المدخل . ومع ذلك فان الباحث قد استفاد كثيرا من عدد من الكتابات ذات العلاقة :

(1) J.N. Arbury et al, **A New Approach to Physical Distribution**, American Management Association, (New York, 1967.

(2) D.J. Bowersox, "Physical Distribution Development, Current Status and Potential", **Journal of Marketing** (Vol. 33, 1969).

(3) D.J. Bowersox et al, **Physical Distribution Management** (The Macmillan Co., 1968).

(4) Marvin Flaks, "Total Cost Approach to Phisical Distribution", **Business Management** (August 1963).

(5) M. Hubbard, **The Economics of Transporting Oil to and Within Europe**, Maclaren & Sons Ltd. (London, 1967).

(6) William Lazer, "A Systems Approach to Transportation", **Distribution Age** (September 1960).

(7) W. Lazer, "Distribution and the Marketing Mix", **Transportation and Distribution Management** (Vo. 2, Dec.)

(8) John Magee, **Physical Distribution Systems**, McGraw-Hill Book Co. (London, 1967).

(9) John Magee, "The Logistics of Distribution", **Harvard Business Review** (July/August, 1960).

(10) Hugh S. Horton, **Modern Transportation Economics**, 2nd Edition (Charles E. Merrill Publishing Co. Ohio, 1971).

(11) Merrill J. Roberts, "Transport Dynamics and Distribution Management", **Business Horizons**, Fall (1961).

(12) Robert E. Weigand, "The Management of Physical Distribution: A Dilemma", **Business Topics** (Summer, 1962).

وذلك اضافة الى نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث والسابق الاشارة اليها خلال صفحات البحث .

ندوة العدد :

مع صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ من هذه المجلة ، أضاف سكرتارية التحرير الى أبواب « مجلة العلوم الاجتماعية » بابا جديدا يرمي الى مناقشة موضوعات شتى في مجالات العلوم الاجتماعية عن طريق عقد ندوات يشترك فيها عدد محدود من الأساتذة المختصين . وقد اغتنمت المجلة فرصة انعقاد « مؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي » ، الذي عقد في الكويت في الفترة من ٢٨ – ٣١ كانون أول / ديسمبر ١٩٧٥ . فالتقت في ندوة مفتوحة مع بعض المفكرين العرب في الولايات المتحدة وغيرها . وقد حاورت المجلة في هذا اللقاء بعض أساتذة العلوم الاجتماعية في موضوع « مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية » .

وقد حرر هذه الندوة ونظمها الدكتور أسعد عبد الرحمن استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت واشترك فيها كل من :

١ – د. مهدي محمد علي . الخبير الاقتصادي في البنك الدولي للانشاء والتعمير بواشنطن في الولايات المتحدة .

٢ – د. بهاء أبو لبن ، أستاذ علم الاجتماع بجامعة البرتا في كندا .

٣ – د. اياد القزاز . أستاذ علم الاجتماع بجامعة ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة .

٤ – د. عاطف قبرصي . أستاذ الاقتصاد بجامعة هاملتون في كندا .

مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية*

تنظيم وتحرير : د. أسعد عبد الرحمن

أسعد : نرحب بكم في هذه الندوة ، ونأمل أن نستفيد من وجودكم معنا خاصة وأننا مهتمون ببحث ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية . وبمعنى آخر ، نود أن نقيس ونحدد درجة تلك الملائمة . ولكن قبل المباشرة في الحوار ، وتحديد مدى الملائمة ، أعتقد أن من المناسب باديء ذي بدء لو حدد لنا الدكتور بهاء – ولو بايجاز سريع – وسائل البحث المعتمدة في العلوم الاجتماعية في الغرب .

بهاء : هنالك عدة وسائل معتمدة في الغرب في الدراسات الاجتماعية في الآونة الأخيرة . ويعتمد ، بصورة خاصة في الدراسات الميدانية ، على الاستجواب ، والجداول . وأكثر الدراسات في علم الاجتماع تعتمد على هذه الوسيلة . وهناك أيضا الاحصائيات التي تستعمل في الدراسات الاجتماعية المختلفة . وبالاضافة الى ذلك فهناك الطريقة المستعملة بصورة خاصة في فرع الانثروبولوجي ، وهي أن يعيش الباحث مع الفئة التي يدرسها ، ويلاحظ أفكارها ويدوّنها . هذه مجرد وسائل رئيسية تعتمد في فرع علم الاجتماع.

أسعد : د. مهدي ، هل هناك اضافات على طبيعة الوسائل المستخدمة في فروع العلوم الاجتماعية الأخرى في الغرب ؟

مهدي : أستطيع أن أتكلم عن علم الاقتصاد بصورة خاصة ، وعلم الاجتماع بصورة عامة ، لأن هوايتي هي علم الاجتماع . أما علم الاقتصاد فهو

* روعي في تحرير مادة هذه الندوة النص الأصلي ، بحيث جاءت وقائعها المنشورة هنا مطابقة للنص الأصلي كما ورد في شريط التسجيل المحفوظ في أرشيف المجلة ، وكان ذلك أحيانا على حساب انسياب اللغة وسلاستها.

طبعا حقل اختصاصي . لقد دخل علم الآلة الالكترونية (كمبيوتر) ، وكذلك دخل الاقتصاد الرياضي حديثا في العلوم الاقتصادية ، ونتج عن ذلك ظهور حقل جديد في علم الاقتصاد ، هو حقل الاقتصاد الرياضي . وهذا يجمع طبعا الاقتصاد والاحصاء ، وكذلك الرياضيات . في الحقيقة ، التطور في علم الاقتصاد بطيء جدا ، وعدا هذه التطورات لم يحدث أي تطور يستحق الذكر .

أسعد : د. عاطف ، هل لديك اضافات على وسائل البحث – خاصة الجوانب الأحدث فيها .

عاطف : هنالك عدة تطورات في الاقتصاد ، سبق وذكرها الدكتور مهدي ، وتتناول الاقتصاد القياسي والرياضي واستعمال النماذج بهدف محاولة تجريد وتعميم العلاقات الاقتصادية ، واستخلاص بعض النتائج النظرية الممكن تطبيقها لمعرفة طبيعة العلاقات الاقتصادية الواقعية والى استقراء وتكهن المستقبل . وهنالك أيضا نظام المحاكاة التي أصبحت أكثر النماذج استعمالا ، وهي تجمع بين الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي . وهذه الأخيرة محاولة لدمج النظريات مع الاقتصاد القياسي ، الذي كان يجمع بين النظرية والاحصاء . واليوم اذن هناك محاولة لجمع الاقتصاد الرياضي والقياسي ، محاولة اعادة الرياضيات لتلعب دورا أكثر أهمية من الاحصاء . ذلك أن نظام المحاكاة بامكانه أن يتخطى الاتجاه التاريخي للاقتصاد . غير أن هناك أزمة مهمة في الاقتصاديات من حيث الوسائل والأساليب المتبعة ، ويعود ذلك في الحقيقة الى ردة فعل من حيث استعمال الرياضيات والقياس . وتعود الأزمة الى خمسة أسباب مهمة :

أولا : في العلاقات بين المتغيرات لا يمكن تطبيق فرضية الشمول (Completness) عليها لأنها ديالكتيكية وغير قابلة لتطبيق الأسلوب الميكانيكي . وهناك اليوم اتجاه نحو استعمال الرياضيات الحديثة Termo Dinamics والابتعاد عن الكلاسيك ، ذلك أن الظاهرة الاقتصادية ،

والاجتماعية والسياسية هي ظاهرة ديالتيكية ولا تقبل استعمال الكلاسيكية

ثانيا : أن هذه الظواهر هي ظواهر عشوائية وليست ظاهرة محددة ، واستعمال الرياضيات يجب أن يكون مدعوما بنظرية الاحتمال ، وهذه ليس لها – حتى الآن – قاعدة رياضية متينة وأساسية .

ثالثا : هنالك في علم الفيزياء نظرية هايزبيرغ ومؤداها أن الباحث ليس منعزلا عن بحثه ، فهو متغير داخل المتغيرات الأخرى ، ويتأثر ويؤثر فيها . أما أن الباحث بعيد ومتجرد عن البحث فهي في الحقيقة أسطورة لم يعد يقبل بها أكثر علماء الاقتصاد ، ولا أدري اذا كان هذا أيضا في علم السياسة وفي علم الاجتماع .

رابعا : هناك قضية التاريخ . فكل متغير في العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، له زمن معين ، فلا يمكن استعمال متغير دون زمن Every variable is Dated وعلاقة التاريخ علاقة غير قابلة للعكس Irriversable ، بينما اليوم تستعمل الرياضيات والأساليب في النماذج وكأن المتغيرات قابلة للعكس . فما يحدث بين أ ، ب يحدث بين ب ، ج . غير أن العلاقات التاريخية تحدد هذه العلاقة بشكل لا يمكن أن يقبل العكس ، ولا يمكن أن تعزل المعطيات التاريخية عن العلاقات . واستعمال الرياضيات يؤدي الى اقتراب عملية العكس ، بحيث هي حقيقة غير واردة .

خامسا : والسبب الأخير ، الذي يشكل هذه الأزمة هو قضية التجزئة . فهنالك انصباب كامل على دراسة الاقتصاد من زاوية الاقتصاد فقط ، وكأنه يشكل ظاهرة منعزلة تماما عن ظاهرة الاجتماع والسياسة . وهذا أمر غير مقبول . هناك عودة الى جميع النواحي ودمج وجهات النظر ودراسة الاقتصاد واعادته الى منطقته الأساسية التي هي ظاهرة حياتية لا يمكن فصلها عن الأدوار الأساسية والمعطيات الاجتماعية .

أسعد : مسألة اعتبار الباحث لنفسه واحدا من المتغيرات ، هل من الممكن أن تحدثنا عنها أكثر .

عاطف : لا يمكن أن يقال أننا خارج التجربة ، ففي الاقتصاد لا يمكن عزل الانسان عن بيئته وخلفياته السياسية ، والاجتماعية ، والعقائدية . فاذا نظرت الى الاقتصاد الوضعي (Positive Economy) فهو خرافة . لأنه لا يمكنك عزل الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن النظريات الأخرى ، كالانتماء الطبقي ، والعائلي ، والطائفي . وهذه تشكل نوعا من البوتقة التي تحدد ردود الفعل والموضوع الذي ترى من خلاله الظاهرة . فاذا نظرت الى زجاجة ممتلئ نصفها بالماء ، فان المتفائل يقول أنها نصف ممتلئة والمتشائم يقول نصف فارغة . فالخلفية تحدد الموضوع حسب اختلاف الباحث ، وهو بالتالي لا يمكن عزله عن التجربة.

بهاء : أريد أن أوضح بعض الأمور بالنسبة لوسائل الدراســات في العلوم الاجتماعية :

١ – كعلماء اجتماع واقتصاد وسياسة ، نحتاج الى معلومات .
٢ – نريد وسائل لجمع المعلومات الضرورية لنا .
٣ – نحتاج طريقة لتحليل هذه المعلومات .

فمن ناحية ، المشكلة أن تأثير الباحث على المجيبين أو الظاهرة التي يدرسها تأتي في طريقة جمع المعلومات . فأنت عندما تجمع معلومات في علم الاجتماع بطريقة ما (استفتاء مثلا) ، فقد بين عدة علماء اجتماع من خلال دراستهم أن عددا من المجيبين لم يفكروا مسبقا بالسؤال الذي سئل . فأنت تؤثر على الشخص الذي تدرسه ، وهذا يؤثر عليك ويؤثر على طريقة تحليلك . فالمشكلة في الواقع هي في علم الاجتماع أيضا . الا أنه في علم الفيزياء وعلوم أخرى ، كنا نعتقد في السابق أن الباحث يؤثر على ما يدرسه ، أو ما يدرس يؤثر على الباحث .

اياد : عفوا للمقاطعة ، ولكن هناك مثل جيد في أمريكا حول تأثير الباحث ، وهو يتعلق أيضا باسم الباحث (جورج ، ديفيد ، ابراهيم . . الخ) .

هناك جمعية الشرق الأوسط وبها لجنة مهتمة بالدراسة عن بلاد الشرق الأوسط في المدارس الثانوية : « ومايكل سيمون » أحد الأشخاص الذين كتبوا استبيانا وأرسله الى عدد معين من أساتذة المدارس الثانوية . ومن خبرته وجد من الاستبيان أن الاجابات تختلف تبعا للاسم (عربي ، أمريكي . . الخ) . فاذا كان الاسم يهوديا فان نقدهم للكتب المدرسية يختلف عن النقد اذا كان صاحب الاستبيان عربيا ، أو انجليزيا . وبصورة عامة وحول موضوع معالجة الشرق الأوسط في الكتب التاريخية ، كانت النتيجة كالتالي : اذا كان صاحب الاستبيان يهوديا ، كانت الاجابة أن تلك المعالجة حسنة ، أما اذا كان عربيا فالاجابة أنها غير حسنة في الأغلب . بمعنى آخر أن المجيبين على الاستبيان يحاولون استرضاء صاحب الاستبيان .

أسعد : أعتقد أن الأخ اياد لديه بعض الاضافات التي تتعلق بوسائل البحث العلمي .

اياد : هناك عدة أشياء : وجود المعلومات ، وسائل جمع المعلومات ، وتحليل المعلومات . ففي الأولى ، يحدد الباحث السؤال أو الأسئلة التي يريد اجابات عليها . وهذا بالتالي يحدد الناحية أو المسلك الذي يريد دراسته . والسؤال الآخر هو : ممن تحصل على هذه المعلومات ؟ . طبعا هذا يعتمد على السلوك الذي يرغب في بحثه (من عينة معينة ، أو مدينة كاملة ، أو غير ذلك) . فذكر العينة بنفسه هو أسلوب معين يتبع في الدراسات الاجتماعية ، وحتما الاقتصادية وغيرها من العلوم الاجتماعية . الذي أود بيانه هنا أن هناك عدة مشاكل من ناحية المعلومات .

ننتقل الآن للناحية الثانية وهي وسائل جمع المعلومات . هناك مشاكل عديدة في الوسائل نفسها . فقد يحصل عليها من الاستجواب ، أو الاستبيان ، ولكن هناك طرقا عديدة للاستبيان نفسه . فيمكن وضع الاستبيان على أساس أسئلة مفتوحة ، أو تكون لها أجوبة مبندة ، والمجيب يأخذ أحد البنود ، ويقول أنا أوافق ، أو لا أوافق ، أو أن الاجابة قد

تكون بنعم أو لا . والمشكلة في هذا الموضوع أن بعض العلماء يقولون أنه عندما تحدد بنود للأجوبة ، فعنى ذلك أنك تؤثر على المجيب ، وعلى نوعية الاجابة التي تحصل عليها . ومن الأفضل أن تستعمل الأجوبة المفتوحة . ولكن هذه الأخيرة أيضا تعتريها مشكلة ، وهي أنه من الصعب مقارنة الاجابات المختلفة عندما تسأل سؤالا معينا . فسؤال واحد لمائة شخص قد لا يعطي مجالا للمقارنة بين جميع اجابات هؤلاء . فالذي أريد أن أبينة هنا أنه أيضا في تحديد وسائل جمع المعلومات الضرورية يوجد مشاكل وملاحظات مختلفة من قبل العلماء .

ومن ناحية تجميع المعلومات ، أعتقد أن الكمبيوتر ليس وسيلة أو آلة لجمع المعلومات ، بل هو للتحليل بالطريقة التي يرغب بها المحلل .

عاطف : هناك تعليق بسيط على الأخ الدكتور اياد ، وهو أنه لا يمكنك أن تجمع المعلومات بمعزل عن الطريقة التي تحلل بها . فالطريقة المتبعة في تحليل المعلومات تحدد منهجية جمع المعلومات ، فمثلا هناك دراسة عن طريق عمل المربعات الصغرى .

أسعد : أخشى ما أخشاه أننا قد دخلنا في تفاصيل وسائل البحث ، ولم نعط السؤال الأصلي حقه .

اياد : هناك عدة مسلمات ، المسلمة الأولى أنه لا يوجد طريقة محددة في العلوم الاجتماعية . والمهم أن تحديد الطريقة يعتمد على نوعية السؤال الى حد كبير ، وعلى نوعية المشكلة ، فبعض المشاكل يمكن دراستها عن طريق معينة وبعضها لا يمكن فيه ذلك . فمثلا اذا كان غرض الباحث مجرد جمع معلومات احصائية معينة ، فسوف يختلف تصرفه عما اذا كان يريد تحليل هذه المعلومات ، فالغرض مهم جدا لتحديد الطريقة التي سيختارها الباحث .

عاطف : هناك انقسام مثلا حول نوعية الدراسة . فالباحث اذا لم يكن متطرفا فيمكنه أن يرى أن الأشياء التي انطلق منها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عدة احتمالات لم يكن ممكنا أخذها بالاعتبار . وهناك مشاكل في جمع

المعلومات ، ودقة ذلك ، وعدة أمور أخرى .

أسعد : يمكن التحدث عن ذلك لاحقا . والآن نحن مهتمون بأن نرى مدى ملائمة طرق البحث تلك للبيئات العربية . وتعبير بيئات استخدمه لأنني أعتقد أنه ليس هناك بيئة عربية محددة . بل هناك بيئات تتفاوت بين بلد وأخرى . وربما يؤثر هذا على درجة المواءمة . حبذا لو أعطانا د. بهاء رأيه في ذلك .

بهاء : أولا دعني أضع الوسائل في بنود عامة . يمكن للباحث أن يحصل على المعلومات بثلاث وسائل عامة :

١ – الملاحظة أو المراقبة ، وهذه خارجة عن نطاق الأشخاص المدروسين.
٢ – الحصول على المعلومات من الأشخاص الذين ندرسهم .
٣ – أن يأخذ الايضاح من نفسه ، ويكون الانطلاق هنا من الباحث نفسه ، وتعطيه هذه المعلومات التي يريد جمعها عن الأمر الذي يدرسه .

واذا نظرنا للطرق السابقة نجد أنها ثابتة في أي مجتمع كان ، ففي المجتمع العربي يمكن أن نسأل الناس أسئلة ويجيبون عليها ، كما هو الحال في الغـرب .

اياد : لعل المعلومات التاريخية أو الوثائق لها أهمية خاصة في هذا المجـال

بهاء : أوافق معك ، فقد بدء علماء الاجتماع ، أو بعضهم على الأقل ، يهتمون مؤخرا بالمعلومات التاريخية ، لأنها مهمة وتساعد على معرفة الواقع . الأمر المهم في الوسائل الخاصة بأي ناحية من هذه النواحي أن يسأل الانسان أيهم يمكن الاعتماد عليه أكثر من غيره . ففي الواقع العربي المحافظ مثلا ، اذا أردنا دراسة النساء وسلوكهن في ناحية من نواحي الحياة ، فيجب أن نراعي أشياء كثيرة ، قد لا تكون بذات الأهمية في مجالات أخرى . وأرى أن دراسة موضوع ما يجب ألا تتم في المجتمع العربي كما تتم في مجتمع آخر ، فقد تكون الملاحظة ، هنا أهم من الاستجواب ، هذه هي القضية الأولى .

أسعد : ونجد أن هناك تفاوتا بدرجة التعامل مع المرأة بين مجتمع عربي ومجتمع عربي آخر ، فالمجتمعات العربية الأقل محافظة تقلل من أهمية هذه المشكلة ، والمجتمعات العربية الأكثر محافظة تفاقم من طبيعة الأزمة .

ترى هل لدى الدكتور اياد أية ملاحظات حول ملائمة هذه الوسائل مع البيئة العربية ؟

اياد : أريد أن أضيف ملاحظة أو اثنتين حول ملاحظات دكتور بهاء . نقطة المعلومات التاريخية التي ذكرتها مهمة جدا . فالمجتمع العربي غير متعود على طريقة الاستبيان ، وغير متعود على طريقة الملاحظة . هناك دراسة تؤكد أنه – حتى في المجتمع الغربي – لاقت تلك الطرق صعوبات عدة. ففي المجتمع العربي ، تسأل الشخص ويكون من الصعب الحصول على معلومات دقيقة . وبالتالي هناك معلومات أكثر صعوبة في المجتمع العربي . لا أقول أن هذه الوسائل غير ملائمة ، ولكن أريد أن أؤكد صعوبات عدة ، فقد تستعمل هذه الوسائل استعمالات أخرى . واعتقادي أن علماء الاجتماع في المجتمعات العربية يستطيعون استغلال هذا المورد الغني بالمعلومات .

أسعد : ألا تعتقد أن المعلومات والوثائق التي تنشرها جهات معينة – وخاصة في مجتمعات العالم الثالث – هي صورة تحاول أن تكون وردية وليست بالضرورة متطابقة مع الواقع ؟ . فمثلا يقال أنهم قد ضاعفوا الدخل في خمس سنوات ، بينما الحقيقة ، غير ذلك .

بهاء : هذا في الواقع ينطبق على الدول الصناعية أيضـــا .

اياد : البحث يجب ألا يعتمد على الوثائق فقط . ولكن عليه ألا يهمل هذه الوثائق . فمثـلا بحث يتعلق بالأحزاب يجب أن يتنـاول ما لدى هـذه الأحزاب من وثائق ونشرات .

أسعد : ألا يؤدي ذلك الى طريقة قانونية في البحث ، بحيث لا نستبين فعلا حقيقة ما يجري . كذلك ، عندما أدرس حزبا من الأحزاب من

خلال الصورة التي يقدمها عن نفسه – وهي غالبا صورة إيجابية – في كتبه ونشراته وبياناته ، لن أكون بالضرورة قادرا على الوصول الى الحقيقة . وثائقنا عن أحزابنا مثلا ، هي وثائق مفرطة في المبالغة في مدح الذات أكثر منها معلومات .

بهاء : أنا في الواقع لا أجد فارقا كبيرا بينك وبين الأخ اياد ، لأنكم هنا تتحدثون عن نوعية المعلومات نفسها ، وعما اذا كانت تعطي الفكرة الصحيحة عن شيء ما أم لا . وما أريد أن أبينه – وأنا واثق تماما أن الوثائق مهمة – أنها تجيب على أسئلة معينة ، ولا تجيب كل سؤال . فحتما طريقة البحث تعتمد على السؤال أولا . فاذا أردت أن تذهب الى مؤسسة صناعية وتدرس مدى رضى العمال في عملهم ، فلا يمكنك أن تحصل على المعلومات من تلك الوثائق ، ويكون هناك أمران : فاما أن تذهب لذاك المصنع لأشهر حيث تراقب العمال وتدون ملاحظاتك . واما أن تستجوبهم .

مهدي : هناك تعليق ، فليس الفرق كبيرا بين المعلومات التي نحصل عليها من الأحزاب والمعلومات الأخرى . . سوى الدعاية والانطباع الطيب بالنسبة للأحزاب .

عاطف : أؤيد ما قلتم ، ولكن السؤال الأهم من ذلك هو طرق البحث ، والعرب في الحقيقة ، طرق البحث لديهم سلبية ، أي أنهم يسألون عن أشياء غير معروفة ، وغير موضحة . فقد كنت أبحث في عدة كتب لأعرف ماذا يقصدون ، ثم أسجل اجاباتي وأحضرها . البحث العربي وصفي أكثر منه تحليلي ، وليس هناك عيب في الوصف ، ولكن يجب ألا يقتصر البحث على الوصف دون الغوص في التحليل .

أسعد : ولكن لو عدنا للسؤال عن ملائمة كل هذه الطرق مع طبيعة البيئة العربية ، ما رأي د. ايـاد ؟

اياد : هناك نقطة أخرى بخصوص الوثائق . فما لا شك فية أن كل طريقة لها مساوئها وفوائدهـا . ولكن هل بالامكان تطبيقهـا في البلاد العربية ؟ وتركيزي على مسألة الوثائق يعود في الواقع لهذا السبب ، فأنا أعتقد أن

كثيرا من الوسائل حاليا ولأسباب تتعلق بالمجتمع العربي – لا يمكن تطبيقها ، فالطريقة التجريبية يمكن تطبيقها على مستوى صغير ، ولكن هل بالامكان تطبيقها على مستوى عام ؟ . لا أعتقد ذلك ، فهي تتعلق بالسلوك البشري ، وهذا سلوك معقد ، فهناك أشياء لا يمكن شرحها أو توضيحها . فالمفروض أن نأتي بطرائق تقريبية (Approximation) وأحدهما هو الاستبيان . ولكن هناك دراسات بدأت في الشرق الأوسط وأوقفت لأن الاستبيان اعتبر تدخلا شخصيا . ومثلا ، التعداد الاحصائي في البلاد العربية . ففي سنة ١٩٧٠ كان مفروضا أن يجري تعداد في العراق ، لكنه ألغي لأسباب سياسية . فقد كانت هناك دعاية أن غرض الاحصاء هو زيادة الضرائب في العراق .

أسعد : اذن هل نستطيع أن نقول حقيقة أن هذه الوسائل ليست فعالة في المجتمعات التي تشابه المجتمع العربي ، لأنها تصطدم بنوع من التخلف الحضاري مثلا ، أو بقيم رافضة لهذه الوسائل .

اياد : بالضبط ، هذا صحيح ، وعلى ذلك فأنا أعتقد أنه اما أن نكيّف هذه الطرائق ، أو نأتي بطرائق بحث جديدة .

احدى الوسائل في اعتقادي هي الوثائق ، وهي مهملة في الوقت الحاضر . ورغم أن هذه الوسائل كما ذكرت لها مساوئها الخاصة ، الا أن ذلك لا يعني اهمالها كلية . فيمكن دراستها ومقارنتها بنتيجة طرق ووسائل أخرى ، ومن هنا يمكن معرفة مدى صحة الدراسات .

بهاء : أرى أن الأخ الدكتور اياد يشدد في قضية الوثائق ، وهي حتما مهمة ، ولكنني أرجع الى قولي السابق وهو أن عددا كبيرا من النواحي المرغوب في دراستها في العالم العربي ، لا يوجد لها وثائق . فهل نوقف البحث أم نستعمل أدوات أخرى ؟ هذا هو السؤال الرئيسي . من ناحية الاستجواب قد يكون غير فعال مع فئة من الناس ، أو في ناحية من العالم العربي ، ولكن هذا لا يعني أن الاستجواب كوسيلة للحصول على المعلومات غير نافع في الوطن العربي . أنا لا أؤمن بذلك ، فهو وسيلة

جيدة في ظروف معينة ، ولدراسة فئة معينة من الناس . فالأمر يعتمد على المنطقة المعنية في العالم العربي التي نريد أن نقيم الدراسة بها ، وعلى فئة الناس المعنية التي سندرسها . فالاستجواب مثلا يعطيك معلومات جيدة اذا أردت أن تدرس طلبة جامعة ، أو جماعة مثقفة ، أو حتى عاملين واعين في المنطقة التي تقيم بها الدراسة .

عاطف : المهم التشديد على الناحية التحليلية ، يجب ألا نكون مقتصرين على شيء ما مثل الفرضيات ، فلا بد من التركيز على التحليل .

مهدي : أؤيد الأخ عاطف ، وخاصة في مجال الاقتصاد ، فأكثر الاقتصاديين العرب الذين درسوا في الغرب – وأقصد الولايات المتحدة خاصة – والذين درسوا في معاهد « كينزية » (Keynzian Economists) وكذلك من درسوا النظريات الكلاسيكية المحدثة (New Classical Theories) قد تشبعوا بآرائها . فالاقتصاد « الكنيزي » يؤكد على اقتصاد فيه بطالة ، وكيفية انعاش الاقتصاد بزيادة الطلب . وهذا هو عكس ما يحدث في الخليج مثلا . ففي المملكة السعودية ثروة طائلة ، وكذلك في الكويت وبقية الدول العربية ، ولا أثر مع ذلك للاقتصاد « الكنيزي » . ومع الأسف لا يزال بعض الاقتصاديين العرب يطبقون بصورة بديهية تحليلهم الكلاسيكي للأوضاع الاقتصادية في الخليج . مثل بسيط هو عن قياس عرض النقود (Money Supply) – المعادلة التي تقيس ذلك تعتمد على : الزيادة في العملات الأجنبية ، مستوى الديون الحكومية من البنوك ، ومستوى ديون القطاع الخاص من البنوك . واذا طبقت هذه في السعودية مثلا ، ففي سنة واحدة نجد هنالك زيادة في عرض النقود تقدر بخمسة ملايين دولار . وهذا خطأ . اذن فمن الضروري أخذ البيئة في الاعتبار في التحليل الاقتصادي ، وبذلك فان تطوير نماذج جديدة – خاصة في قضية عرض النقود والقضايا الأخرى في الاقتصاد الكمي أمر هام جدا .

اياد : ملاحظة بسيطة أو اثنتين ، أنا أؤيد جميع الاخوان ، ان علينا كعلماء

اجتماع واقتصاد وسياسة أن نكيّف وسائل وطرائق البحث التي تطورت في البيئة الغربية الى البيئة العربية – وهذا يعتمد على : ١ – التجربة والخطأ – أي كيف نعرف أن هذه الطريقة تتلائم مع بيئتنا العربية .

أسعد : هل من الضروري أن نجرب ، أم أننا نستطيع أن نقيم سلفا اذا ما كانت ناجحة أم لا ؟ اذ أن التجربة والخطأ – على فائدتها – فانها تضيع وقتا وجهدا ، وقد ينتج عنها خطء كان يمكن تجنبه لو فكرنا فيها مسبقا .

عاطف : تماما . لا يمكن تطبيق أية نظرية اذا لم تكن الظروف التي سوف نطبقها عليها سليمة .

اياد : أنا أكدت على طرق البحث وليس على النظريات الغربية . للاجابة على سؤالك هل من الممكن اختبار طريقة قبل استعمالها ؟ أنا أعتقد أنه اذا كانت هناك معلومات تدل على عدم ملائمتها للبيئة فلا داعي لاستعمالها ، أما اذا لم توجد مثل هذه المعلومات ، فيجب أن نجربها .

الأمر الثاني الذي أريد أن أبينه هو أنه يجب ألا نعتمد على طريقة واحدة . فهناك مشاكل يمكن الاعتماد في حلها على طرق مختلفة . كل وسيلة تجيب على سؤال ، ولها غاية محددة .

والأمر الثالث أننا يجب أن نكرر الدراسات بخصوص المشكلة ذاتها . ففي المجتمعات الغربية كان تكرار الدراسة ذا فائدة . وكذلك في المجتمع العربي – في اعتقادي – لا بد من تكرار الدراسات ، وذلك في موضوعات مثل : الهجرة من الريف للمدينة ، علاقة الرجل بالمرأة . . رغبات الطلاب بعد الانتهاء من الدراسة . تكرر الدراسات في هذه المشاكل ثم نرى هل توصلنا الى الغايات نفسها أم لا .

بهاء : أنا أوافق كلية مع الدكتور اياد بخصوص التجربة والخطأ ، والأمور الأخرى التي ذكرها . وأرجع الى الطرق الأربع التي ذكرناها ، (الملاحظة – استعمال الاستجواب – الانطلاقة الشخصية – والوثائق) . لا أدري اذا كانت هذه الطرق غربية أم شرقية . حتما كانت للعرب حضارة عريقة وهذه الطرق قد استعملت سابقا في البلاد . لكن من

ناحية خاصة – سواء أردنا الملاحظة أو الاستجواب أو غيرها – هنا نحصر أية طريقة من الأربع يمكن أن تعطينا أكبر فائدة من غيرها . وهنا يمكن أن نحكم – حسبما قال الأخ اياد – اذا ماكانت طريقة أو غيرها غير مجدية في الوقت الحاضر في منطقة معينة . لكن لا يمكننا الحكم على الطريقة بصورة عامة فانها غير مفيدة في كل البلاد العربية ، فالتحكم هنا يكون نسبيا .

عاطف : صحيح ، وهناك نقطة مهمة جدا أريد توضيحها ، وقد جاءت نتيجة دراسات قمت بها . وهي أنه لا يمكن أخذ النظريات المطبقة في الغرب لأنها قد لا تنطبق على الواقع . وأؤيد الدكتور اياد ، والدكتور بهاء في أننا يجب أن نكون تجريبيين ، وأن نذوق طعم التجربة بجميع الأساليب المتبعة ، أي أن نكون شموليين ، فلا نأخذ طريقة دون أخرى ، ويجب أن نكون حريصين على أن نأخذ بعين الاعتبار جميع وأحدث وسائل الدراسات ومناهج البحث ، كالكمبيوتر ، الذي يوفر الجهد ، ويأتي بالمزايا ، ويمكننا بواسطته استخلاص أكبر قدر من النتائج .

من ذلك أنني قمت بتنبؤات في كندا ، ودرسناها ، فأخذنا نموذجا وقسناه باستعمال ثلاث طرق – وهي من أهم الطرق المستعملة في الاقتصاد القياسي – ومنها المربعات الصغرى . فوجدنا أن التنبؤ يختلف من طريقة لأخرى . ولكن المهم أنه يجب أن يكون لدينا معلومات صحيحة وخالية من العيوب .

أسعد : كي نختم هذا اللقاء أريد أن أسمع رأيكم في السؤال الأساسي مجددا ، كنوع من التلخيص فحبذا لو يزودنا الدكتور اياد برأيه عن محصلة هذا النقاش ، وعن مدى ملائمة هذه الوسائل ، ولو بكلمات بسيطة ، للمجتمعات في الوطن العربي . وكذلك أية اقتراحات أخرى .

اياد : أؤيد الأخ بهاء في أن هذه الطرائق ، ولو أنها نبعت وتطورت في البلاد الغربية ، فعلينا أن نستعملها ، ونحاول تطبيقها ، وعن طريق التجربة والخطأ يمكن معرفة مدى ملائمتها للمجتمعات العربية .

بهاء : أوافق على ذلك ، وأود الاشارة لناحية معينة ، وهي أن الوضع الراهن في الوطن العربي والمعلومات عنه — محدودة جدا . لهذا أرى أن الوسائل التي يمكن اتباعها هنا تكون من التي ترضى بشكل عام ، وغير التجريبية بصورة خاصة ، وأرى أن توجد وسائل جديدة في العالم العربي .

أسعد : وسائل من أي نوع ؟ جديدة ، أم تقليدية ؟

بهاء : الوسائل الأكثر صلاحية للعالم العربي — بالرغم من المشاكل فيها— هي : المعلومات الاحصائية عامة — الاستجواب ، والملاحظات التي يمكن للدارس أن يدونها ، اما كمشارك (Participarit) أو غير ذلك . ولكن هناك طرق جديدة يتبعها العالم الغربي مثلا في دراسة سلوك معين . ففي دراسات الجنس مثلا ، اذا تكلمنا عن « كنيزي » وغيره من العلماء . وأسلوبه من الصعب في الوضع الراهن أن نرى له أية ميزة في العالم العربي . وهذا النوع من السلوك نفضل تركه للنهاية . ويهمنا دراسة أمور وسلوك أخرى أكثر من دراسة الجنس حاليا . ..

مهدي : أؤيد الأخ أبو لبن ، خصوصا « كنيري » ، حتى في الغرب ، هناك بعض الانتقاد لأساليبه .

أسعد : هل يمكن معرفة طريقته ؟

مهدي : يراقب العمل الجنسي ، ويسجل نتائج دراساته . المهم أنه بالنسبة لعلم الاقتصاد ، فالنظريات الغربية ، رغم أنها تطورت في الغرب ، فيجب أن تستعمل بحذر في التحليل الاقتصادي ، وخاصة في التحليل الكمي . لأن أي تطبيق أعمى لهذه الفرضيات والمعادلات والنماذج الاقتصادية قد يؤدي الى نتائج خاطئة وبعيدة جدا عن الواقع في العالم العربي .

أسعد : لمـــاذا ؟

مهدي : لوجود الفوارق الجوهرية بين الواقع الاقتصادي بين دولة عربية وأخرى ، وبين الدول العربية والدول الغربية التي نبعت منها النظريات .

عاطف : أريد في الحقيقة أن أشدد على تشجيع طرق البحث التحليلية ، والتي هي

شبه مفقودة في العالم العربي . فكل البحوث لدينا تتبع طريق السرد (قال العّلامة فلان . . الخ) ، دون أن يكون هناك أي تحليل . أهم شيء أن نكون سباقين الى استعمال أحدث الأساليب الدراسية في البحوث ، ولكن الأهم من ذلك أن يكون لدينا المعلومات الاحصائية السليمة التي يمكن أن تقدم لنا البناء التحتي (Infra-structure) لعمل أي بحث .

اياد : هناك ملاحظتين : باعتقادي أن علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد في العالم العربي غير محقين في ادعاء عدم قدرتهم على القيام بدراسات لأنه لا يمكن تطبيق الوسائل الغربية . أظن أن ذلك الزعم غير صحيح . وحتى لو صح بخصوص بعض الوسائل والطرائق ، فهو لا يصح في طرائق أخرى . فهناك على الأقل بعض الطرائق التي يمكن استعمالها .

مهدي : الحقيقة أن الموضوع مترابط . فالاجتماعيون والاقتصاديون بحاجة ماسة الى الاحصاءات الدقيقة – وتحسين طرق جمع المعلومات . فكما ذكر الأخ الدكتور عاطف ، التأكيد على البحوث التحليلية والكمية يحتاج الى معلومات واذا كانت المعلومات غير دقيقة – فحتى اذا استعملنا النظريات الغربية بحذر ، وحتى اذا بيئناها – فلن يؤدي ذلك الا الى نتائج خاطئة .

أسعد : هل توافقون معي على خلاصة معينة ، اذا ما قلت أن علينا أولا أن نستوعب كافة الوسائل المستخدمة بالغرب ، وندرسها وتكون هذه مرحلة أولى لا تتم بغنى عن مرحلة ثانية ، وهي فحص دقيق لهذه الوسائل ومدى ملائمتها ، من خلال تطبيق المنطق عليها للتأكد من مدى صلاحيتها أولا . واذا ما ثبت ذلك نستطيع عندئذ أن نخرج بنوع من الدراسة التي تقول أننا درسنا أدوات الدراسة واكتشفنا أن هذه الأدوات هي أسلم للبيئة العربية من أدوات أخرى استخدمت في الغرب .

عاطف : نقطة جميلة جدا ، اذا أردت تلخيصها فأقول أن العالم الغربي قد اضطر الى أن يفرق ويقارن بين وسيلة وأخرى قبل الاعتماد على وسيلة ما للوصول الى الحقيقة .

بهاء : هناك ملاحظة واحدة ، وهي أنه في الواقع لا يوجد بيئة عربية أو مجتمع عربي واحد . هناك بيئات ومجتمعات عربية . لذا ، يجب ألا نعطي فكرة أخيرة عن أية وسيلة اذا جربت في الكويت أو في العراق أو في أي بلد آخر ونعممها على كل المجتمعات العربية .

عاطف : هناك مثل آخر . لقد قمت باستعمال طريقة تسمى (Factor Analysis) لبحث المتغيرات ، أو متغير واحد قد يكون يمثل سبب تطور الاقتصاد في العالم العربي . وأخذنا على الأقل عشر دول – فوجدنا أن العملية مختلطة . فالدول الأكثر تقدما من ناحية الدخل القومي ، هي نفسها التي كانت تعاني من مظاهر التخلف المتمثل بالأمية وعدم صلاحية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية .

مهدي : اتفق معك ومع ما قاله الأخ بهاء من أنه يجب أن نكون حذرين عندما نطبق نظرية أو فرضية في دولة عربية من أن نطبق نتائجها على كل الدول العربيـــة .

اياد : ملاحظة أخيرة . فالبعد الزمني مهم جدا ، فما يصلح في وقت ، قد لا يصلح في وقت آخر ، والعكس بالعكس .

أسعد : نشكركم جدا ، وأرجو أن تكون هذه مناسبة لاستمرار تعاوننا لتطوير المجلة ومساعدتها في أداء المهمة المناطة بها .

دعوة للوعي

Ivan D. Illich, **Celebration of Awareness: A call for Institutional Revolution** (New York: Anchor Books, Doubleday and Co., 1971), 181 pages.

مراجعة : **د. فيصل مرار** *

المؤلف إيفان إليش من مواليد فينا . وقد تلقى تعليمة في فينا وسالزبري وروما ، وعين قسيسا ثم مونسييرا . وعمل بعض الوقت كأحد قساوسة بورتيريكو في مدينة نيويورك ثم أصبح رئيسا للجامعة الكاثوليكية في بوتريكو حتى قام الجدل داخل الكنيسة الكاثوليكية حول مشكلة تحديد النسل ، حيث أدت آراؤه في هذا الشأن الى اعفائه من منصبه . ثم أعلن إليش في مطلع السبعينات تخليه عن وظائفه الكهنوتية وتفرغه كرئيس لمركز دراسات التوثيق الثقافي في كيرنفاكا في المكسيك والذي فقد ارتباطه بالكنيسة وأصبح فيما بعد مركزا تعليميا مشهورا .

وكتاب **عودة للوعي** مجموعة من المقالات تمثل نقدا جريئا للمؤسسات الاجتماعية والسياسية والدينية التي زادت ضخامتها ومكانتها في الدول الرأسمالية الغربية والدول النامية . أما هدف الكاتب فهو السعي نحو الاصلاح المؤسساتي وبيان الحاجة اليه والوسائل المؤدية لذلك . وتمثل دعوة اليش في هذه المقالات دعوة للحياة ودعوة للبشر أينما كانوا للتيقن بأن في استطاعتهم أن يعيشوا حياة أكثر غناء وأن بامكانهم نبذ الماضي ليكونوا أحرارا في صنع المستقبل .

وتعتبر آراء المؤلف باختصار دعوة للراديكالية الانسانية التي تمثل منهاجا وأيديولوجية تتضمن ضرورة « التساؤل عن كل شئ » خاصة عن تلك المفاهيم التي لا يختلف حولها الناس والتي أصبحت افتراضات معقولة ومقبولة لدى الغالبية .

* أستاذ الادارة العامة بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الأردنية .

ويقصد اليش بالتساؤل أو التشكك القدرة على طرح التساؤلات حول جميع الافتراضات وحول المؤسسات التي أصبحت أشبه بالمعبودات بدعوى أنها طبيعية ومنطقية . والشك الراديكالي عملية تعرية واكتشاف ، وتساؤل واستطلاع ولا يعني بالضرورة الرفض . ولكنه عملية ديالكتيكية لأنه يتضمن كشف الآراء والأفكار المضادة من أجل الوصول الى مركب جديد قادر على الرفض والاثبات معا . وعملية التشكيك أيضا تعني التحرر من التفكير المقلد أو تعميق الوعي والقدرة الخلاقة القادرة على تصوّر بدائل أخرى وامكانيات غير تلك المتوفرة . ويدعو اليش من خلال منهاج الراديكالية الانسانية للتبصر في ديناميكية الطبيعة البشرية والاهتمام بالنمو الانساني من خلال التساؤل عن حقيقة كل فكرة أو كل مؤسسة ودورها في مساعدة أو اعاقة الانسان الفرد لتحقيق ذاته وتوفير السعادة لنفسه . ويتساءل اليش عن حقيقة بعض المؤسسات والمفاهيم مثل التعليم الاجباري والأسرة ووظائف رجال الدين والتقدم والتنمية المتعارف عليها .

بعد هذا العرض لمنهاجية المؤلف لا بد من استعراض فصول الكتاب باختصار . يجمع الكاتب مقالاته في اثني عشر فصلا هي على الترتيب : دعوة الى الوعي ، العنف مرآة الأمريكيين ، ليسوا أجانب لكن أجانب ، فصاحة السكوت ، وجه الإحسان المزيّف ، الأسقف المتخفّي ؛ الكنيسة الهزيلة ؛ عقم أنظمة التدريس ؛ المدرسة : بقرة مقدسة ؛ قوة الجنس والعقم السياسي ؛ الفقر المخطط نتيجة حتمية للمساعدات الفنية ؛ منهاج للثورة الثقافية . وقد كتبت هذه المقالات في مناسبات مختلفة لتعالج مواضيع مختلفة موجهة الى البعض في لحظات اهتزت فيها الثقة بهذه المؤسسات والفرضيات المقبولة .

وقد كتب الفصل الأول – دعوة الى الوعي – سنة ١٩٦٧ بمناسبة المسيرة نحو البنتاغون – وزارة الدفاع الأمريكية . وكانت تلك دعوة لمواجهة الحقيقة بدلا من التعامل مع السراب . اذ يرى اليش أن المؤسسات الحاضرة والنظم الاجتماعية والسياسية والقيم السائدة في كثير من المجتمعات المتقدمة والنامية قادرة على خلق حقائق من شأنها – اذا ما سلّم الفرد بها – أن تقفل الفكر والتصوّر وتعطل الارادة وتعيق تغيّر وتحد من حرية الفرد وتجبره على قبول كل ما هو مفروض وأمر واقع . ولذا ، يدعو

الكاتب لرفض تلك النظم والقيم الحاضرة البالية لأنها قسمت البشرية الى مجموعتين : مجموعة متميزة ومجموعة مسحوقة لا امتيازات لها . ويدعو كل انسان ليفي بحاجاته ويحاول أن يعيش مستقبله ، فالبشرية تواجه مشكلة هيمنة الأنظمة الحاضرة (الاجتماعية ، والخلقية ، والسياسية) التي تجبر الفرد على قبول نهاية سيئة لنفسه ، مع أن الذي يقرر الحرية والقدرة الانسانية هو ارادتنا ورغبتنا في تحمل مسؤولياتنا في المستقبل .

وكتب المقال الثاني سنة ١٩٦٨ أثناء تصعيد حرب فيتنام ووجّهه للأمريكيين محاولا أن ينقل اليهم صورتهم في أعين غير الأمريكيين . ومن أجل ذلك يتعرض اليش لبرنامجين هامين متشابهين اعتمدتهما أمريكا في الستينات الا أنهما فشلا في تحقيق هدفيهما : وهما الحرب على الفقر ، والتحالف من أجل التقدم . وقد وجه الأول للفقراء في أمريكا وخارجها والثاني للدول النامية الحليفة . وقد قام طلاب اليش في مركز التوثيق الثقافي بدراسات حول ظروف الفقراء في المجتمعات الرأسمالية والنامية واكتشفوا وجود علاقة بين هامشية الأقلية في أمريكا وهامشية الأغلبية في الدول النامية . وقد صاحب هذه العلاقة تزايد فقدان الثقة في الشعار القائل « أن النموذج الأمريكي هو الحل الوحيد لمشكلات جميع الشعوب » ، ليس بين العاملين الاجتماعيين في الجيتو الأمريكي فقط ولكن بين المبشرين في أدغال أمريكا اللاتينية كذلك . ولشد ما كانت دهشتهم جميعا عندما اكتشف هؤلاء أن أكثر من ٩٠٪ من شعوب الأرض تنظر اليهم كمستغلين غرباء يحققون مكاسبهم عن طريق نشر المعتقدات الباطلة الخادعة حول الديمقراطية الزائفة والفرص المتكافئة ونظام السوق الحر بين الأغلبية التي لا يتاح لها أية فرصة للاستفادة منها .

وقد تم اعتماد هذين البرنامجين تحت شعار « النيات الطيبة » مع أن كلاً منهما يمثل حربا من نوع مختلف : الأول يقوم بها العاملون الاجتماعيون ، أما الثاني فيشكل تحالفا أدى الى خلق أنظمة عسكرية ديكتاتورية والابقاء عليها في أكثر من ثلثي العالم النامي وكلاهما مثقل بالعنف . وقد هدف الأول الى دمج الأقليات المعدومة في أمريكا في تيار الحياة الأمريكية المتقدم ، بينما هدف الثاني الى دمج الدول المتخلفة في أمريكا اللاتينية في مجموعة الدول الصناعية . وكلاهما هدف الى جعل الفقراء

يطمحون لتحقيق الحلم الأمريكي ، لكنهما فشلا عندما رفض الفقراء حتى مجرد الحلم بالرخاء عن طريق القوة والاكراه . وبعد سبع سنوات من اعتماد البرنامجين استمر المسؤولون الأمريكيون في طلب المزيد من الأموال لمنع مظاهرات الفقراء في أمريكا وللابقاء على الأنظمة العسكرية الديكتاتورية في الدول النامية لحماية تلك المجموعة الأقلية من الطبقات الوسطى التي اعتمدت الطريقة الأمريكية كوسيلة للحياة ونمط لها ، بينما لجأت الأغلبية المسحوقة الى الرفض العنيف للمخططات التي تحاول اجبارهم للتعايش مع الرخاء والغنى المصطنع ، وهو رفض للقيم الأمريكية والقيم الرأسمالية . وقد استعملت أمريكا الاستراتيجيات نفسها في معالجتها للفقر في الجيتو والانقلابات العسكرية وحرب فيتنام : الفلوس والجنود والمدرسين . وفي هذا المجال ، ذهبت الفلوس للقلّة القليلة داخل أمريكا أو خارجها تشتري بها الأسلحة لحمايتها ضد الأغلبية ولا يكون نصيب المبشرين والمعلمين سوى عدم الامتنان لما يقومون به من قبل شعوب الدول النامية .

وفي الفصل الرابع – فصاحة السكوت – يعرض الكاتب أسلوبا شيقا في التعامل مع المعتقدات والافتراضات الراسخة . فهو مثلا لا يخاطب اللغة ولا يتعامل معها بل مع نقيضها – السكوت . فبدلا من أن يبحث في فصاحة اللغة يتطرق الى جمال السكوت وروعته . ويشير اليش الى أن الدراسات المتعلقة بنقل المعاني أثبتت أن كثيرا من المعاني تنقل من شخص الى آخر ليس من خلال الكلمات ولكن من خلال السكوت. فالكلمات والجمل تتألف من فترات صمت تعطي معنى أكثر من الكلمـــات أو الأصوات . ويشبّه – مثل كونفوشيوس – اللغة بالعجلة التي تتمركز فيها المرقاه – شعاع الدولاب – التي لا تكوّن العجلة وحدها بل تساهم في ذلك الفراغات التي تتخللها . وكذلك الحال في اللغة اذ من الضروري الانتباه الى لحظات الصمت التي يمر بها المتحدث وليس الى كلماته فقط ، ويجب تعلّمها من أجل محاولة فهم الشخص المتحدث . فمن خلال السكوت نجعل الآخرين يفهموننا ، وعليه يعتبر تعلّم قواعد السكوت أصعب وأشق من تعلّم قواعد الكلام والنطق .

ويتناول اليش مشكلة الدين في الفصل الخامس تحت عنوان : وجه الاحسان المزيّف . وقد كتب ذلك المقال ردا على الأمر البابوي – في بداية الستينات – لارسال

١٠٪ على الأقل من قساوسة أمريكا وكندا ورهبانهم الى أمريكا اللاتينية بدعوى تحديث الكنيسة الكاثوليكية فيها وفقا للنموذج الأمريكي وبحجة أن القارة التي يعيش فيها نصف الكاثوليك لا بد من انقاذها من الشيوعية . وقد عارض اليش ذلك الأمر البابوي لأنه سيوقع الضرر ليس فقط بأولئك الذين سيرسلون للتبشير ولكن بجهودهم أيضا . وانطلق اليش في معارضته من اعتقاده بأن استيراد مستوى المعيشة الأمريكي والطموحات الأمريكية يمكن أن تعيق التغيرات الثورية التي تحتاج اليها أمريكا اللاتينية ، وبأن استخدام الانجيل لخدمة الرأسمالية ، أو أي أيديولوجية أخرى يعد أمرا خطرا .

وفي الفصلين السادس والسابع يشير المؤلف الى بعض الحقائق حول الكنيسة الكاثوليكية ويعالج أوضاعها بشكل عام . ويرى أن تحول الكنيسة الى وكالة رسمية يجعلها تتوقف عن كونها ناطقة باسم المعدومين الذين يزيد عددهم بالتدريج . ونراه هنا يتشكك ويتساءل وينقض المسلمات والافتراضات التي يعتقد بها أرباب الكنيسة والمؤمنون بها ، ويؤكد أن الكنيسة الكاثوليكية تشكل أكبر بيروقراطية غير حكومية في العالم ، يعمل بها ٨ر١ مليون عامل ضمن بناء تنظيمي تعتبره إحدى مؤسسات الاستشارات الأمريكية إنه أعظم مؤسسة تعمل بكفاءة في العالم لا يوازيها سوى جنرال موتورز وبنك جيسمانيهاتن الأمريكيين . وفي رأي اليش أن الهيكل الحالي تطور كاستجابة لأوضاع قديمة تختلف عن الأوضاع الحاضرة وهي تضعف الثقة بالكنيسة ، وتعتبرها ارستقراطية لقوة اقطاعية هي الوحيدة من نوعها الباقية في العالم الغربي . ثم يقترح في فقرات متتالية برنامجا راديكاليا لاصلاح الكنيسة متمثلا في خطوات أهمها : تخفيض عدد العاملين فيها والذين يعتمدون عليها كمصدر رزق رئيسي لهم ، تحديد العلاقة بين المناصب الأسقفية والتعليم الديني ، اشغال المناصب الكنيسية من قبل العاملين خارجها ، والتخلي عن ظاهرة العزوبية الدائمة . ويعتقد أن الكنيسة في حاجة لرجال يبحثون عن الوعي والحقيقة وبعيدين عن التسلط الهيراركي ويعملون على تغيير الكنيسة من الداخل .

ثم يحاول الكاتب أن يضع تصورا لدور الكنيسة في التغير والتطور الاجتماعي ولكنه يضع شرطا لذلك وهو تخليها عن مفهوم « القوة من أجل الخير » وتفويض

سلطتها لمؤسسة أخرى تمثل الدين العلماني الدنيوي الطوعي . ويعتبر أن ممارسة التغير في الحاضر تكمن في تعيير الهيكل الاجتماعي والقيم السائدة والخلق الاجتماعي . ولكن الابداع الاجتماعي عملية معقدة يتطلب رجالا مخلصين وملتزمين ومستعدين لفقدان مهنتهم اذا لزم الأمر . ولا يجرؤ على تبنّي هذه العملية الاّ من التزم بمبادئ ومثل انسانية لا بسلطة انجيلية . ولذا ، فدور الكنيسة يكاد يكون غائبا في هذا المجال .

ويتناول اليش في الفصلين الثامن والتاسع أنظمة التعليم في الدول المتقدمة – خاصة الرأسمالية – والدول النامية ، وينوه بعقم أنظمة التعليم الحالية في تلك البلدان . وللدلالة على ذلك يطلق لفظة (Schooling) بدلاً من (Education) على تلك الأنظمة ، ويحاول التميز بين اللفظتين في دعوته الى ثورة ثقافية .

ويرى المؤلف أن راسمي السياسات التعليمية في الدول النامية – شأنهم في ذلك شأن معلميهم في الغرب – افترضوا أن أنظمة التدريس يمكن أن تؤدي الى تطور طبقة وسطى بقيم مشابهة لتلك السائدة في العالم الصناعي ، بالرغم من سيادة اقتصاديات الندرة في تلك الأقطار . الاّ أن تلك الافتراضات لم تتحقق . وما حصل فعلا هو ظهور طبقة الأغلبية الأمية المهملة والأقلية المتمدرسة (Schooled Minority) وازدياد الفجوة الاجتماعية بينهما مما أدى الى الاحباط بين أفراد الأغلبية . فالمدرسة تحد من الصعود الاجتماعي بوسائل غير تقليدية لأنها هي الممر الشرعي الوحيد نحو الطبقة الوسطى وتجعل غير الدارسين يتحملون مسؤولية هامشيتهم . والمدرسة تمنح شهادة مقبولة ومتعارف عليها في المجتمع ، وتختار الناجحين وترسلهم يحملون شهادات الملاءمة للخدمة ، ومعيار الملاءمة والكفاءة هو الفلوس والوقت الذي يصرف على التعلم الرسمي وليس القدرة والكفاءة التي تتكون بشكل مستقل عن منهاج معتمد .

ويعتقد اليش أن ذلك يعود الى أنظمة التعليم المستوردة والمبنيّة على عقيدة خاطئة لرأسمالية القرن التاسع عشر والقائلة بأن التدريس المجاني يضمن المساواة الاقتصادية والمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية ، اذ لم يحصل أبدا أن كان ذلك التوقع السابق نتاج أنظمة التعليم المستوردة . ويعطي اليش لكل طالب الحق في أن يحصل على نصيب متساو من مخصصات التعليم انطلاقا من الاعتقاد بأنه « كلما كان المواطن أكثر حرمانا فانه يحتاج أكثر ضمان لحقوقه » . ويستشهد الكاتب بواقع التعليم في

أقطار أمريكا اللاتينيــة فيقرر أن خمس موازناتهــا تخصص للصرف على النظـام التعليمي ، ومع ذلك يشكل المتساقطون من الصفوف الابتدائية أغلبية غير متعلمة . ويعتقد أنه وفقا للأولويات لا تحتاج أمريكا اللاتينية لمخصصات للتعلم أكثر من حاجتها لبناء الطرق والسكك الحديدية . فامكانيات الدول النامية المادية لا تسمح لها باعتماد شمولية التعلم لأبنائها كما هو الحال في الدول الرأسمالية اذ أن ٨٥٪ من السكان لا يستطيعون أن يحلموا حتى ولو بعشر سنوات من التعلم الشامل . والنتيجة اذن اعتماد ١٨–٣٠٪ من الموازنة القومية في هذه الأقطار لتخريج ١٪ من السكان من الجامعات تصبح جزءا من نخبة مختارة متسلطة تحافظ على الأمر الواقع وترعاه . ويتساءل اليش ان كان في ذلك أي نوع من العدالة الاجتماعية أو التوازن الاجتماعي ؟ ومع كل ذلك فلا أحد يجرؤ أن يتحدى حاجة اعطاء فرصة لكل طفل للذهاب للمدرسة ؟ لماذا ؟ لأن أنظمة التمدرس تعمل في خدمة الأمر الواقع وتكرسه وتحافظ على بقائه . فالطفل يلقّن ليتقبل سلطة أولئك الذين يفوقونه علما ، والمدارس من شأنها أن تخفف من حدة طاقة التغيير التي تتضمنها عملية التعلم في المجتمع . فاذا انحصر التعلم في المدارس ، فان من شأن أولئك الذين تدربوا على الطاعة والتلقين في الصفوف الدنيا أن يقبلوا في المستويات العليا . وفي البلدان الفقيرة لا تدرس الأغلبية على الاذعان فحسب ولكن على التبعية والخضوع الذليل . وفي كل مكان في الدول النامية ، تعتبر أي زيادة في مخصصات التعلم للمدارس مزيدا من الامتيازات للأقلية على حساب الأغلبية . وهذه الامتيازات تعتبر هدفا سياسيا يتحوّل الى قانون يحمل في ثناياه استحالة تحقيق فرص التعلم المتساوية للجميع .

ثم يقترح اليش برنامجا راديكاليا للاصلاح التعليمي يتلخص في :

(١) الزام المصانع والمؤسسات الخاصة للتحول الى مراكز تدريب خلال ساعات الفراغ بدعم من الدولة والزام الادارات فيها ليقضوا بعضا من وقتهم يخططون ويشرفون على هذا النوع من التدريب واعادة تصميم العملية الصناعية ليصبح لها قيمة تعليمية ، واذا قدّم هذا النوع من التعلم لجميع الذين يطلبونه فان المصنع يمكن أن يحتل دور المدرسة .

(٢) اعادة النظر في المفاهيم والقيم القائلة بأن المؤهل يجب أن يسبق عملية التوظيف أو أن التعليم يجب أن يسبق العمل المنتج (الشهادة هي اجازة للعمل) .

(٣) خفض مدة التعليم الرسمي الالزامي الى شهرين في السنة وتوزيع مناهج التعليم على عشرين أو ثلاثين سنة من عمر الفرد ، هذا اذا نظرنا للتعليم « كتمرين نحو النضوج » .

(٤) توزيع المراكز التعليمية بين المصنع والحياة السياسية وخلق بدائل للمدارس والاعداد المكثف للآباء للمساهمة في تعليم مبكّر للأطفال .

ويناقش اليش في الفصل العاشر مشكلة السكان وفشل برامج تحديد النسل في الجيتو الأمريكي والدول النامية ، ويقرر أن أي نجاح للسياسة العامة نحو تحديد النسل يكمن في مدى قبولها من قبل المتأثرين بتلك السياسات ويجب أن يصاحبها نوع من الوعي السياسي . وقد فشلت برامج تحديد النسل لأن واضعيها يؤكدون أن تحديد النسل يهدف للوقاية من الفقر لا الى زيادة متعة الحياة . اضافة الى وجود حالة تشابه بين الجيتو الفقير والدول النامية ، فكلاهما يعانيان من قلة المشاركة السياسية والقدرة المحدودة . ولم تقنع دعوات تحديد النسل فقراء العالم الثالث وذلك لأن ٩٠٪ من السكان ليس لهم أدنى طموح في أي تحسن في مستوى معيشتهم . ولذا فهما كانت الأسباب لاقناعهم بتحديد النسل فستكون خادعة لأنها تعني تلقينا وتقبلا لقيم طبقة وسطى . فالخوف من عدم الحصول على الغنى نتيجة لزيادة النسل لا تخيف الفقراء المعدمين تماما كما أن « التخويف من جهنم لم يؤثر في السلوك الجنسي للكاثوليك المتدينين » . ففكرة تحديد النسل تنقل للأغلبية ضمن مظاهر زائفة . وفي مثل هذه الأمور الخاصة فان المناشدة باسم الروح الوطنية والمصلحة العامة أو الدين تعتبر تبريرا جيدا ولكن ليست سببا جيدا للسلوك المطلوب .

ويقرر اليش أن المواطنية المسؤولة والأبوة المسؤولة تتلازمان ، اذ أن كليهما يشتركان في الارتباط المشترك مع الغير ، وأن قرار التصرف كزوج مسؤول وكأب مسؤول يتضمن المشاركة في الحياة السياسية . ولذا فان نجاح برامج تعليمية رسمية موجهة للبالغين بهدف تحديد الأسرة يتطلب التزاما نحو تعليم سياسي .

وفي الفصل الحادي عشر يناقش اليش بدائل لمعنى النمو والتطوير التي يعتقد البعض أنها مبنية على براهين ثابتة الا أنها تخفي في ثناياها افتراضات يمكن التساؤل عنها . فالدول المتقدمة تفرض على الدول النامية حلولا جاهزة تتضمن اختناقات في وسائل المواصلات ونماذج تعليمية جاهزة يعتقدون أنها تسهم في عملية التنمية . ويعارض اليش هذه الحلول الجاهزة والنماذج المنقولة التي تعجز عن دفع عجلة التنمية بل قد تؤدي للتخلف . فالتخلف حالة ذهنية تحدث عندما تتحول الحاجات العامة المتزايدة الى طلب أنواع جديدة من الحلول الجاهزة تعجز الغالبية عن الحصول عليها . أو عندما يستسلم الوعي الاجتماعي للحلول الجاهزة . لذا ، فالتخلف القائم هو عكس التعلم في تعريف اليش والذي يمثل ايقاظ الاحساس نحو مستويات عالية من الطاقة البشرية واستخدام القوة الخلاقة لتطوير الحياة الانسانية .

ومن أجل الوصول الى بدائل لما هو قائم من مؤسسات أو نماذج مستوردة . يدعو اليش للاهتمام بالبحث العلمي مع افتراض استمرار نقص في رؤوس الأموال في الدول النامية . وهو يشير الى ذلك النوع من البحث الذي ينبغي على الباحث فيه (١) أن يبدأ بالتشكيك في كل ما هو ظاهر ومقرر ومقبول ومعقول . و (٢) وأن يقنع صانعي القرارات بالتصرف ضد مصالحهم في المدى القصير أو محاولة اقناعهم للقيام بذلك و (٣) ينبغي كذلك على الباحث أن يعيش كفرد في عالم يحاول تغييره بشكل جذري ليتسنى لزملائه من الأقلية المتميزة رؤيته كهادم للأسس التي يقوم عليها المجتمع .

وفي الفصل الأخير يضع اليش دستورا للثورة الثقافية يبنيه على ما يلي :

أولا : الحاجة لمعرفه الحقيقة من الزيف وليس التنمية من التخلف . والحاجة لمعرفة الانسان بأفكاره واتجاهاته وحاجاته وطاقاته .

ثانيا : العمل على تشجيع معتنقي الثورة الثقافية ليشككوا في الحقائق التي يقبلها غيرهم ، والايمان بأن المستقبل رهن بامكانية تعلم الانسان والاستزادة من الوعي والادراك .

ثالثا : القضاء على مدرسية المجتمع (Deschooling Society) وذلك عن طريق الكشف عن خرافة المدرسية من قبل الثوريين المثقفين .

وأخيرا . تمثل الثورة الثقافية مراجعة لفهمنا للحقيقة وفهمنا لحقيقة الانسان بالذات واعادة تعريف العالم من حولنا بمفاهيم تدعم تلك الحقيقة . والتطور لا يعني ادارة البيئة والسيطرة عليها وقولية الانسان ليتعايش معها ولكنه يعني محاولة خلق بيئة جديدة ثم تعليم الانسان ليدفع ثمن ذلك الخلق .

يشكل كتاب ايفان اليش منهاجا للراديكالية الانسانية . وقد ألمحنا لذلك في بداية العرض ، ولكن لا بد من قول كلمة أخيرة وهي أن أهمية الكتاب تكمن في الأمثلة المستفيضة التي نعطيها الكاتب حول الحقائق شبه الثابتة التي رسختها المؤسسات والفرضيات والقيم الاجتماعية والثقافية . ومع أن الكاتب ينقل لنا آراءه مدعمة ثابتة من واقع أمريكا اللاتينية الا أن القارئ في البلدان النامية لا يشعر بأن الكاتب يتخطاه ، بل هو يشير الى كثير من المفاهيم والقيم الراسخة والمؤسسات التي نعاني منها في المجتمعات النامية بشكل عام . ان دعوة اليش للتشكك والتساؤل حول كل ما هو قائم قد تبدو دعوة متطرفة للبعض ولكن الواقع أن الحقيقة الفعلية يسهل التوصل اليها اذا ما قمنا بهذا التشكك ، فالتغير يبدأ بالتساؤل والاستفسار والتشكيك ، هذا اذا أردنا أن لا نغلق العقل أو الفكر ونحول بينه وبين الحقيقة .

المدرسة السلوكية الليبرالية والنظام السياسي في لبنان

تعليق على كتاب ايليا حريق : **من يحكم لبنان**[1]

د. فريد صقري*

نشأت المدرسة السلوكية (behavioralism) في العلـوم السياسية كردّة فعل للأسلوب الدستوري الجاف الذي كان سائدا في دراسة السياسة . أصبح على الباحث ، حسب المدرسة السلوكية ، استقصاء العمليات السياسية بدرسها مباشرة بدلا من الاعتماد على الدساتير الرسمية والأساطير المبنية حولها . كما وشدّد بعض رواد هذه المدرسة على جعل البحث العلمي حرّا من الأهواء والقيم الشخصية (Value-Free) . وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تم التشديد على استخدام الأساليب المستعملة في العلوم الطبيعية مثل الأحصاء والمفاهيم الدقيقة والرسوم البيانية والجداول والنماذج والبيانات والمعادلات والأشكال الهندسية وغيرها . ومثلما ليس هنالك ما يؤخذ على مدرسة تحاول ، بقدر الامكان تصوير الواقع السياسي كما هو ، ليس هنالك ما يمكن أن يعترض به على استعمال أية وسيلة تساعد على بلوغ هذا الهدف . إلاّ أن ما يؤسف له أن الكثيرين من الذين تدربوا في هذه المدرسة نسوا أهدافها وتعلقوا بوسائلها حتى أصبحت هذه الأخيرة غاية بحدّ ذاتها . لا بل أنه في كثير من الحالات استعملت هذه الشكليات العلمية كواجهة خداعية لتمويه الدعاية الأيديولوجية عبر اظهارها بشكل العلم الموضوعي المجرّد .

فالسلوكيون الأميركيون مثلا استخدموا هذه الأساليب للدفاع عن النظام الليبرالي القائم بما فيه الرأسمالية الاحتكارية والامبريالية الأميركية العالمية . ومن هنا أسمينا

---

* أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الكويت .

السلوكية التي ننقد بالسلوكية الليبرالية . ومع أنه من حق أي مفكر أو عالم أن يعمل على الدعاية لأي نظام يريد ، إلاّ أن المسألة تختلف عندما يحاول اظهار دعايته على شكل قوانين طبيعية ثابتة .

اذ ليس لدينا من الناحية المبدئية أي خلاف مع المدرسة السلوكية كأسلوب علمي أو مع وسائلها وانما يقتصر اعتراضنا على سوء استعمال هذه الوسائل . كذلك فان خلافنا ليس مع استخدام الطريقة العلمية في العلوم السياسية ولكن مع الادعاء العلمي بمعنى تسخير الطريقة العلمية من أجل تحريف الواقع لخدمة مصالح معينة[٢] . واذا ما انتقلنا من العام الى الخاص ، يعكس كتاب الدكتور حريق ، **من يحكم لبنان**[٣]، بوضوح التأثير الكبير الذي تركته المدرسة السلوكية الليبرالية على نظرة الكاتب وأسلوب تحليله السياسي . فالكتاب يتضمن بين غلافيه ، معظم الأساليب والحجج التي استعملتها المدرسة السلوكية الليبرالية في مؤلفات عديدة[٤] .

وهو بالتالي مثال صارخ على أساليب هذه المدرسة . هذا مع التوكيد على أنه ليس من الضروري أن يكون ذلك قد حدث عمدا أو بوعي مسبق من قبل المؤلف . وهذه الدراسة غير مهتمة بمجرد نقد كتاب الأستاذ حريق قدر اهتمامها بتبيان وتوضيح أهم العيوب المميزة للمدرسة السلوكية الليبرالية كما تتجلّى فيه . ومع ذلك لا بدّ لنا ونحن في معرض ابراز هذه العيوب من مناقشة بعض الوقائع في الكيان اللبناني .

« أما العيوب الأبرز للمدرسة السلوكية والتي يعاني منها كتاب الدكتور حريق فهي الآتية :

أولا : عندما تطرق المدرسة السلوكية موضوعا ، فانها قبل أي شئ آخر ، تنقب عن الوحدات التي يمكن عدّها :

الا أنه كثيرا ما يحدث أن هذه الوحدات قد تكون خارجة عن الظاهرة التي يراد درسها أو قد لا تكون مرتبطة بها وفق أية نظرية علمية لكن الباحث المصمم على اظهار نفسه بمظهر علمي لا يتردد في احصاء ما يمكن احصاءه وابرازه في جداول أنيقة . وهو في هذا يكون مثل الطبيب الذي ينهك نفسه عند تشخيص مرض صدري

بعدّ الشعرات المنتشرة على صدر مريضه .

فعندما يحاول الدكتور حريق درس النظام السياسي في لبنان يركز انتباهه على النخبة السياسية (Political elite) وليس هنالك أي خطأ في مجرّد التركيز على هذه المجموعة . لكن من هي النخبة السياسية ؟ انّ مشكلة التعريف هذه تتطلب نظرية معقدة والمدرسة السلوكية الليبرالية غالبا ما تتحاشى النظريات المعقّدة . فاذا جربنا صياغة نظرية عن هوية النخبة السياسية أو اذا تبعنا احدى النظريـــات الموجودة (ماركس ، فيبر ، بارتو ، موسكا ، ميشال ، لازول ، ميلز ، هنتر ، الخ) . فاننا نصطدم بعدة مشاكل منها : من نعدّ ومن لا نعدّ ؟

أية نظرية للسلطة السياسية نتبع دون أن تناقض أيديولوجية الليبرالية أو التعددية ؟ كيف نحصل على المعلومات الكافية للعدد الكبير الذي تتألف منه النخبة ؟ كيف باستطاعتنا وضع نظرية معقدة في جداول أنيقة تدعي الدقّة في أرقامها ؟ وفي هذا المجال يخلّص الدكتور حريق نفسه من الورطة بكل بساطة : فأهل الحل والربط في لبنان ، وفقا لدراسته هم النواب والوزراء ورؤساء الجمهورية وبهذا تكون المدرسة السلوكية قد أتمت دورة كاملة ، أي أنها عادت الى النقطة التي كانت قد هربت منها : الأسلوب الدستوري الشكلي ، وعلى الرغم من اعتراف المؤلف بأن هؤلاء الرسميين هم فقط جزء من أهل الحل والربط في البلاد يقترح بأن التركيز على الرسميين يسهّل مهمته ويجعلها ممكنة في اطار السنة التي كرّسها لأعداد الدراسة (ص : ١٠ ، ١١) ، خاصة وأن النواب والوزراء معروفون والمعلومات عنهم وافرة . كذلك يقرّر الكاتب دون نظرية أو شرح أن معظم السلطة مركزة في أشخاص هؤلاء الرسميين ومناصبهم وأن الآخرين من أهل النخبة السياسية هم من الصف الثاني أو الثالث في ميزان الاستئثار بالنفوذ (ص : ١١) . لكن الدافع الحقيقي لهذا الاستنتاج الذي لا يمتّ الى العلم بصلة ، يظهر عاريا بعد أسطر قليلة حيث يصرح الكاتب : « فعندما نعتبر المنصب الرسمي قاعدة الاختبار لا يعود هنالك مجال للالتباس أو الاختلاف ، فالشخص اما أن يكون نائبا أو لا يكون نائبا اما أن يكون وزيرا أو لا يكون وزيرا ولا ثالث بين الحالتين والحال يختلف عند النظر الى الآخرين فرجل الأعمال قد يكون صاحب النفوذ السياسي وقد لا يكون وكذلك الصحافي ورجل الدين وغيرهم والتثبت من هوية

هؤلاء السياسية يحتاج الى وقت ودراسات في حين أن التثبت من هوية أصحاب المناصب لا سجال فيه ولا أشكال » . (ص : ١١)[٦]

معنى هذا أن النظرية العلمية متوقفة على مقدار الوقت والتسهيلات المتوفرة لدى الكاتب حتى لو أسفر ذلك عن صورة مشوهة للواقع . لكن طالما أنّ الثقل السياسي لرجل أعمال قد يختلف عن ثقل رجل أعمال آخر ألا يصحّ مثل هذا التساؤل عند الحديث عن الوزراء والنواب أنفسهم ؟ ثم هل يقاس الثقل السياسي الفعلي بمجرّد النجاح في الانتخابات أو اعتلاء مقعد في مجلس الوزراء ؟ وماذا عن الأشخاص الذين يصرفون مئات الألوف على الانتخابات ؟ وماذا عن أصحاب المصالح الكبرى الذين يستعملون كلّ وسيلة ممكنة لحماية مصالحهم داخل الحكومة وخارجها ؟ ألا يكون لهؤلاء سلطة سياسية الاّ اذا رشحوا أنفسهم للنيابة ، بدلا عن عملائهم ، ونجحوا فيها ؟

انه لمن حق الكاتب أن يقوم بدراسة خاصة عن الوزراء والنواب في لبنان ولكن مثل هذه الدراسة لن تكون عن النخبة الحاكمة وانما عن النواب والوزراء في لبنان. وطالما أن هؤلاء (أو بعضهم) جزء من أهل الحل والربط حسب اعتراف الكاتب نفسه فان العينة التي بنى الكاتب عليها احصاءاته واستنتاجاته لا تمثل الفئة التي يدّعي دراستها كمجموع .وعليه فان ما يوجّه الدراسة عنده ليس النظرية العلمية بل ما يسهل وضع الجداول والاحصاءات ،أي مظهر العلم وليس العلم ذاته .

ثانيا : تختفي بالنسبة للسلوكية الليبرالية ، الطبقة الحاكمة باختفاء الأريستوقراطية . كذلك عندما تستلم « الطبقة المتوسطة » الحكم لا يعتبر المجتمع طبقيا :

يعلمنا الدكتور حريق أن أهل الحل والربط في لبنان لم يعودوا من الطبقة الأريستوقراطية . وأفراد هذه الطبقة ، حسب ما يقول المؤلف هم أرباب العائلات الكبيرة الذين منحهم العثمانيون أو الأمراء الحاكمون في جبل لبنان لقب مقدم أو شيخ أو أمير ، الخ . كما ويعلمنا الكاتب أنه منذ عهد الاستقلال حتى اليوم يشكل الأريستوقراطيون ٧ر٩٪ من مجموع الوزراء ، واقتصرت نسبة الأريستوقراطيين في المجالس النيابية منذ سنة ١٩٥٧ على ١١٪ وكان ثلاثة رؤساء للجمهورية من أصل ١١ رئيسا تعاقبوا منذ سنة ١٩٢٦ من أصل أريستوقراطي (ص : ١٨–١٩) ومعنى

هذا – يؤكد المؤلف – أن لبنان لم يعد محكوما من الطبقة الاقطاعية ، ولذا لا يجب علينا أن نصف حكام لبنان بالاقطاعيين .

اذا عنينا أن الطبقة الاقطاعية هي فقط تلك الطبقة التي حصلت على الألقاب العثمانية فقد يكون هذا صحيحا . لكن اذا عنينا بالطبقة الاقطاعية طبقة ملاكي الأرض الكبار فانه يحدث تعارض في التقديرات . فحسب دراسة لميشال سليمان ، زاد عدد الملاكين في المجلس النيابي من ٤٢٪ ما بين ١٩٣٤–١٩٤٧ الى ٥٥٪ بين ١٩٦٠–١٩٦٤[٧]. وهذا يناقض ما ورد في دراسة أخرى تدعي أن نسبة الملاكين في المجلس اللبناني تراجعت من ٦٤٪ في سنة ١٩٤٣ الى ٢٣٪ في ١٩٦٤[٨] قد تكون البلبلة في هذه الاحصاءات ناجمة عن التغييرات في طبقة الملاك في لبنان حيث أخذ يعمل الكثير من أبناء هؤلاء في المهن الحرة وأصبح العديد منهم من رجال المال والأعمال ، أي أنهم وظفوا قسما كبيرا من أموالهم الموروثة من الزراعة في مشاريع صناعية وتجارية وتمويلية.ومن الناحية الأخرى ، أصبح الكثير من المشاريع الزراعية الحديثة(Agro Business) لا يختلف عن غيره من المشاريع الرأسمالية حيث يتطلب ذلك رأسمالا كبيرا وادارة علمية وتكنولوجية متطورة . ومن ناحية أخرى فقد جذب هذا النوع من الزراعة عددا من المتمولين الذين لم يكن لهم أية علاقة في الزراعة في الماضي .

لهذا نستطيع أن نقول أن طبقة الملاك في هذه المرحلة من التطور الاقتصادي في لبنان تلتقي مع الطبقة الرأسمالية وتنصهر معها ولو أن هذا الانصهار ما يزال جزئيا ، وعليه فإن عملية التصنيف البسيط لا تعتمد الدقة وقد تتوقف فيها النتيجة على هدف الباحث من التصنيف فما يودّ الدكتور حريق مثلا أن يثبته لنا هو أنَّ « نعت النواب بالاقطاعية خاطئ من الناحية التاريخية والسوسيولوجية » (ص : ٢٣) . وهو يقترح كلمة « الاستئثار بالنفوذ » أو كلمة « زعيم » عندما نعني « الأقطاعية السياسية » لكن الاقطاعية السياسية هي ، كما هو معلوم ، غير النظام الاقطاعي الاقتصادي ولو أننا وافقنا الكاتب في أن الطبقة الاقطاعية تعاني من الانحلال كطبقة فهذا لا يعني أن مخلّفات القرون الماضية من الولاء الموروث عند عدد كبير من الأتباع لبعض هذه العائلات القديمة المنحدرة من عهد الأقطاع قد تلاشت . وهذه المخلفات تشمل العداءات والضغائن القديمة القبلية والتحالف الدائم بين أفراد هذه العائلات والسلطات

الكنسية التي ما تزال تستحوذ على نفوذ كبير في المعترك السياسي . ومع أن بعض هذه العائلات قد تحولت اقتصاديا الى عائلات بورجوازية فقد بقيت وسائلها السياسية وسائل اقطاعية ومع أن الكاتب يذكر لنا أسماء نواب مستأثرين بالسلطة (حسب تفسير معنى الاستئثار بالسلطة – راجع ص – ٢٣) غير منحدرين من العائلات الاقطاعية الارستوقراطية (ص – ٢٤) فهذا لا يمنع أن وسائلهم السياسية هي الوسائل الموروثة من عهد الاقطاع نفسها وأن نفوذهم السياسي هو نفوذ موروث عن آبائهم وأجدادهم. أما حصول هؤلاء أو عدم حصولهم في عصور مضت على ألقاب معينة أو اعتمادهم أو عدم اعتمادهم على الزراعة للحصول على ثرواتهم فهي مسائل خارجة تماما عن ممارستهم الاقطاع السياسي .

وفيما عدا قضية تغيير الاصطلاح ، يجدر بنا ملاحظة استنتاج الكاتب الخاص بأن الطبقة المتوسطة هي التي تحكم لبنان . فأكثرية مجلس النواب لسنة ١٩٦٨ مثلا كانت من « الطبقة المتوسطة البارزة » (٣٠٪) و « المتوسطة المتوسطة » (٤٧٪) بينما كانت الطبقة الأرستوقراطية ممثلة في ١١٪ فقط والعليا في ٨٪ ، في حين بقي ٣٪ للطبقة الدنيا (ص : ٢٥) .

يتبع تصنيف الطبقات هذا التقسيم الليبرالي التقليدي الوصفي الخالي من أية نظرية تلقي ضوءا على علاقة الطبقة بهيكل السلطة السياسي . فهذه الطبقات هي طبقات اجتماعية وليست طبقات سياسية . فما سمي « بالطبقة الأرستوقراطية » مثلا « لا يختلف عما سمي « بالطبقة العليا » الاّ في كونها تحمل ألقابا قديمة « والطبقة العليا » لا تتميز عن الطبقة المتوسطة البارزة « أو « الطبقة المتوسطة » الا في كونها عائلات أقدم في الحسب والنسب . وعلى سبيل المثال يعتبر الكاتب عائلات الصلح وسلام واده وكرامي من « الطبقة العليا » أما شمعون والقادري ومطران والمجدلاني وغيرهم فمن « الطبقة المتوسطة البارزة.» قد يكون هذا التلاعب بالتصنيف مفيدا لحديثي النعمة الطموحين في تطلّعهم الدائم الى سلّم الدرجات الاجتماعية التي يحلمون بصعودها . أما من ناحية هيكل السلطة السياسية فما الفرق اذا كان الذين يحكمون لبنان هم من أصحاب الألقاب وأبناء الحسب والنسب أو من أصحاب الملايين بدون لقب أو حسب أو نسب خاصة وأن الجميع يستعملون نفس الوسائل الأقطاعية في ممارستهم السياسية ؟ يهمل الكاتب

نقطة أساسية في كل هذا التحليل وهي أن لبنان قد تقدّم تقدما محدودا من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية دون أن يرافق هذا التقدم حتى الآن أيّ تقدّم سياسي .

لماذا يعطى الكاتب هذه الأهمية لاثبات أن الطبقة الأريستوقراطية أصبحت أقلية في المجلس ؟ الجواب هو أن الوصف الليبرالي التقليدي يعتبر استلام الطبقة البورجوازية (يسمونها الطبقة المتوسطة) للحكم وكأنه انتهاء الحكم الطبقي . حسب بعض أصحاب هذا الرأي ينتهي الحكم الطبقي بانتهاء حكم أصحاب الألقاب أو حتى الغاء الألقاب وهكذا يقرر الكاتب أن الانقسام في المجتمع اللبناني ليس طبقيا (ص : ١٤٩) وهذا الاستنتاج مبني على استفتاء مبهم أجري في بيروت وبيّن أن الشعب اللبناني لا يشعر بالانتماء الى أية طبقة معينة وأن مفهوم الطبقة عنده يختلف من مفهومها عند العلماء الاجتماعيين (ص : ١٤٩) وهذا المنطق مثل منطق من يستنتج أن الأرض مسطّحة طالما أن بعض الساكنين عليها يعتقدون ذلك .

ومع ذلك يعترف الكاتب أن النخبة الحاكمة في لبنان مميزة عن بقية الشعب اللبناني . فهي « نخبة تتمتع بالثروة والمهارة » وهي « نخبة نشيطة جدا بالحقل الاقتصادي » كما « وأن رجال الأعمال المتمولين لهم وجود بارز في المجلسين الثامن والتاسع » وعلاوة على هذا يستبعد المؤلف أن تعمل النخبة السياسية لصالح الطبقات الشعبية (ص : ٤١) ومن ناحية أخرى ينكر الكاتب أن النواب يمثلون الفئات التي ينتسبون اليها « ولا يمكن اعتبارهم بصورة ضيقة ممثلين لطبقتهم الاجتماعية ولو أنّ العلاقة هذه لا يمكن تجاهلها » (ص : ٤٠) .

من هذه الاقتراحات نستنتج أنه من المستبعد أن يمثل هؤلاء النواب الطبقات الشعبية ويستبعد أيضا أنهم يمثلون طبقتهم . اذن ممثلوا الشعب لا يمثلون أحدا !

ثالثا : تعتبر العقلية السلوكية الليبرالية النظام السياسي الأميركي والأنظمة التي تشبهه من أبدع ما يمكن وجوده ، وتدافع عن الأنظمة التي تخدم المصالح الأميركية مهما كان نوعها (حتى ولو كانت دكتاتورية استبدادية) .

يهاجم كاتبنا منتقدي النظام اللبناني ويحاول أن يثبت لهم عبقرية هذا النظام . والعلماء السلوكيون الليبراليون لا يقيّموا النظام السياسي على أساس انجازاته في حقل

الاقتصاد أو العدالة الاجتماعية أو توزيع الفرص بالتساوي أمام الجميع ، وانما بمدى بعده أو قربه من نموذج سياسي معين،والذي هو عادة النظام الأميركي أو الأسطورة السياسية التي بنيت حول ذلك النظام . وفي هذا المجال يستعمل الدكتور حريق الأرقام ليبرهن لنا أن النظام اللبناني يبدّل وجوه النخبة السياسية وذلك خلافا لما يتذمّر منه البعض عن استمرار الأسماء والوجوه ذاتها في المجلس النيابي (ص : ٤٤) . انّ معدّل تبدّل الشخصيات النيابية الدوري في عهد الاستقلال قد بلغ ٤٢٪ (ص : ٤٧) وفي مجالسا الفترة ١٩٦٠–١٩٧٠ بلغ ٤٦٫٦٪ (ص : ٤٨) . ونسب التغيير هذه – يسارع المؤلف الى القول – هي أعلى من التبدل الدوري في الكونغرس الأميركي (ص : ٤٨) أو في البرلمان البريطاني (ص : ٤٩) . وهكذا فانّ على اللبناني أن يهلل فرحا طالما أن مسرحه يبدّل له الوجوه بسرعة لا تبعث على الضجر .

ومن ناحية ثانية يعترف الكاتب بوجود عامل الوراثة في الانتخابات اللبنانية ، لكنّ الوراثة « موجودة كذلك في انكلترا وفرنسا وغيرهما من البلدان » (ص : ٥٠)
وهنا يركّز الدكتور حريق على أن المهم في هذه الظاهرة هو درجتها وليس وجودها أو فقدانها (ص : ٥٠) :

فالعائلات التي ما يزال لها نواب في مجلس الـ ٦٨ لا تتجاوز ربع تلك التي تناوبت النيابة في عهد الانتداب (ص : ٥١) . وكأن هذه النسبة على الرغم من مضي نحو نصف قرن انتقلت فيه البلاد من الانتداب الى الاستقلال وتبدّل خلاله الاقتصاد الوطني تبدّلا شاملا نسبة ضئيلة .

وعلاوة على ذلك فانه من المعروف عن الانتخابات في لبنان – وكما يذكر الكاتب نفسه (ص : ٥٥) – أنّ هناك أقطاب تتصدّر لائحات المرشحين وهؤلاء الأخيرون ما هم إلا نتيجة المساومات بين الأقطاب ومموليهم ، بين الأقطاب والأقطاب ، وبين الأقطاب ورئيس الجمهورية (الذي يعدّ بحق قطب الأقطاب) . ولهذا فان تغيير وجود الأتباع ليس هو المهم . ولو أن الكاتب ركّز اهتمامه على تغيير وجوه أقطاب اللوائح وعائلاتهم لحصل على نتائج مختلفة ، ولكانت احصاءاته ذات معنى وأهمية .

ثم ينتقل البحث الى الطائفية التي تنال كذلك اعجاب الكاتب . فهو يتساءل بتهكم : « ما هو هذا البعبع المخيف الذي نكره ولا نرغب في التخلي عنه؟» (ص : ٦١) ولا يخاف الكاتب من هذا « البعبع » لأنه انتاج وطني أصيل «كالكشك والأورما » وليس من عمل أجنبي .(ص : ٦٢) كما أن الدكتور حريق يعتبر « أن المتعاطي بالسياسة . . . يضطر أن يستخدم العوامل الفعلية المؤثرة في سلوك الناس طائفية كانت أو غير طائفية » (ص : ٦٢) . وعليه فان الطائفية مستحبة طالما أنها أداة ديماجوجية في يد السياسي .

والطائفية للكاتب ليست مرضا اجتماعيا ، بل هي تكتّل اجتماعي آخر مثل التكتل الطبقي أو العمالي أو الحزبي . وهي تصبح مرضا اجتماعيا فقط عندما تتطرّف وتسبّب ضررا للآخرين أو حين تمنع امكانية الجمع السليم بين الانتساب الطائفي والانتساب الوطني (ص : ٦٢) .

وهذه نقطة بالذات غريبة خاصة أنها تأتي من عالم سياسي ومؤرخ يعرف واقع لبنان في الماضي والحاضر حيث تسببت الطائفية في مذابح القرن الماضي وحيث كانت عاملا كبيرا في الحرب الأهلية سنة ١٩٥٨ وفي المجازر التي تحصل بين مدّة وأخرى بين الجماعات المسلحة والمنظمة على أساس طائفي كما أنها عامل أثّر في عزل لبنان عن غيره من الشعوب العربية وجعل البلد منشقا على نفسه في قضية قومية وعادلة مثل القضية الفلسطينية . ترى متى يعدّ هذا « التكتل الاجتماعي » تطرفا[٩] ؟

الغريب أنه بينما ينام العالم السياسي مطمئنا يعبّر الزعماء السياسيون الذين ترتكز سلطتهم على الطائفية عن خوف تجاه هذه الظاهرة الخطرة وعلى صعيد آخر ، انّ اعتبار الطائفية تكتّلا اجتماعيا مثل التكتل العمالي ما هو الاّ نظرية غريبة جدا . فالتكتل العمالي يبنى على وضع اقتصادي مادي تخلقه مصالح حياتية أساسية فكيف يكون هذا مثل التكتل الطائفي ؟ قد يمكن تبرير تكتّل طائفي في حالة اضطهاد أو كبت لطائفية معينة لكن طالما أنّ كلّ الطوائف لها الحرية التامة في ممارسة دينها فما هي المصلحة التي تخدمها الطائفية في هذا التكتّل المزعوم ؟ الواقع أن هذه ليست تكتلات بل تفرقات مصطنعة تستعملها النخبة الحاكمة وذلك طبقا لنظرية : « فرّق تسد » .

كما يدّعي الكاتب أن الاختلاف بين الطوائف له مرادفاته في مميزات أخرى ، ان في لبنان مثلا تمثيل جغرافي ديموغرافي مرتبط بالطوائف (ص : ٦٤) . ولكن اذا كان هذا صحيحا وافترضنا أن هنالك مصالح متضاربة بين منطقة وأخرى نودّ أن تمثل ، فكل ما يلزمنا هو التقسيم الجغرافي الدائري العادي طالما أن هذه المصالح ستتمثل تلقائيا بواسطة هذا التقسيم . وطالما أن النائب يمثل عادة أهل طائفته وغيرهم في دائرته كما يقول الكاتب (ص : ٦٧) فلم هذا التشديد على مذهب النائب الطائفي اذا ؟ ثم نواجه قول الدكتور حريق : ان التقسيم السياسي على أساس الطائفية يضعف الطائفية (ص : ٧٧) . كيف من الممكن اضعاف الطائفية بينما نجعلها العمود الفقري للنظام السياسي ؟ كيف نضعف الطائفية بينما نربي الأجيال الصاعدة بالقول والفعل ، على أساس أن الفروقات الطائفية هي الركن الأساسي للمجتمع ؟ .

أما عندما يتطرق الكاتب الى بحث الأحزاب السياسية فانه يسجّل الواقع المعروف : « ان الحزب السياسي في لبنان لا يختلف بقوته الانتخابية عن القطب السياسي » . وأن الأحزاب السياسية بمجموعها مسؤولة عن ثلث أعضاء البرلمان فقط (ص : ٨٣) هنا أيضا يدافع الكاتب عن الوضع القائم ويعلمنا أن البرلمان في شكله الحاضر يمثل الشعب اللبناني خير تمثيل ، وأنه – بناء على دراسة قام بها البعض في بيروت – وجد أن ٥٣٪ من الناخبين لا يرغبون في أن يكون النائب حزبيا (ص : ٨٨)[1] وهكذا طالما أن ٥٣٪ في بيروت يفضلون النائب غير الحزبي (على افتراض أنّ الرقم صحيح) فاذا برلمان الأقطاب هو كما يجب أن يكون[11] أليست ٥٣٪ أكثرية ؟

الا أن الأمر الذي لا يذكره الكاتب فهو علاقة الطائفية بمنع تطور الأحزاب أي عندما نجعل الطائفية الأساس الذي ترتكز عليه السياسة فمعنى ذلك أننا جعلنا التقاليد القديمة ، القبلية والتعصب الديني أداة « للوصول الى الحكم بدلا من التفكير السياسي البنّاء والبرامج الاجتماعية الاقتصادية التي تتبناها الأحزاب السياسية عادة . فالطائفية ، كحزب سياسي جامد دائم ، تحقق الدوام للأقطاب التقليديين وتشلّ الوعي السياسي الطبقي وتخدع الجماهير بايحائها لهم أنّ شخصا ما يمثلهم بمجرد حمله اسم الطائفة التي ينتمون اليها . ومجدّدا فان الخلاصة التي ينتهي اليها المؤلف هي ذاتها

وهي أنه مهما تعدّدت النقائص فليس بالامكان أبدع مما كان . فهذا النظام اللاحزبي « ليس بالفاشل الذريع . . . . وأن تعددت فيه المساوئ فلأنها تتعدد في جميع أنظمة الحكم حيثما وجدت وأياكان نوعها » (ص : ٩) .

وهكذا ينتقل الكاتب من نقطة الى أخرى وبتفاؤل أميركي ليبرالي منقطع النظير يجد دائما نقاطا ايجابية مهما كانت المساوئ . حتى في مسألة وجود نخبة حاكمة من المستبعد أن تعمل لصالح الطبقات الشعبية (ص : ٤١) نراه يجد نقطة ايجابية وهي أن التشابه بين أفراد النخبة يساعد على التحام المجتمع وتحقيق الوحدة الوطنية (ص : ٤٣ ، ١٥٠) .

وحتى في حديثه عن العنف في الانتخابات وخلوّ الروح الرياضية وعدم الاعتراف بالخسارة فهو يذكرنا أنه عند الاحتكام للناخبين في الفيليبين تقع المئات من الاصابات « فيما يقتصر الحال في لبنان على بضع ضحايا » (ص : ١١٥) .

ولا تظن أنه ذكرَ هذا على سبيل المزاح !

رابعا : تعتبر المدرسة السلوكية الليبرالية نفسها براغماتية (Pragmatic) وتبدي احترامها للسياسين البراغماتيين واشمئزازها من المفكرين « والعقائديين » .

يحب العلماء السياسيون من أمثال الدكتور حريق أن يصوروا النظام السياسي وكأنه سوق تجارية رأسمالية تسود فيه المبادلة . فالسياسي عندهم مثل رجل المال والأعمال – يؤدي خدمات يحتاجها الجمهور وهكذا يدفع الأفراد بأصواتهم في سبيل الحصول على هذه الخدمات من السياسي الذي يفضلونه . والدكتور حريق يخبرنا أن صاحب النفوذ في لبنان « يجمع نفوذه كما يجمع البائع فلوسه حفنة حفنة » (ص : ١٠) . وهكذا تصبح السياسة بيعا وشراء وتتحرك حسب العرض والطلب وكعالم « آدم سميث » العجيب يأخذ كل شئ مكانه تلقائيا في المجتمع اذ أن « اليد الخفية » تحافظ على مصلحة الجميع عندما يفتش كل فرد على مصلحته على حده .

والكاتب يؤكد لنا في بداية كتابه أنه لا يعتقد « أن المجتمع ينقسم الى حاكم ومحكوم ، متسلّط ومسلّط عليه . . . » (ص : ١٠) هنا من حقنا أن نتساءل : لماذا اذا سمي الكتاب « من يحكم لبنان ؟ » ولماذا الكلام عن « أهل الحل والربط »

« وقمة الهرم ؟ » ولماذا يخلص في النهاية الى القول « أن النخبة السياسية هي نخبة حاكمة ؟ » (ص : ١٤٦) .

وهكذا ، وبناء على هذا التفكير البورجوازي الصغير ، نجد أن صورة السياسي كسمسار هي صورة محببة لقلب العقلية السلوكية .

فكاتبنا يعاتب المثقفين الذين ينعتون السياسي بالسمسار ويستطرد قائلا : « ان دور الوسيط هو دور اجتماعي سياسي بالغ الأهمية له فضل كبير في جعل النظام الديموقراطي في لبنان ذا معنى وأهمية . . . » (ص : ٩٤) . وهكذا يساعد العالم السياسي على ربط فكرة الرأسمالية بالديموقراطية وكأنهما شيْ واحد .

كذلك وعندما يعتبر السياسي سمسارا أو بائعا أو رأسماليا يصبح السلوك القاسد كالرشوة ، والمحسوبية ، وشراء الضمائر والأصوات ، وخداع الجماهير ، الخ . أمورا طبيعية مسوّغة كما هي في عالم التنافس الاقتصادي [١٢].

في هذا الخصوص يبدي الكاتب احترامه لأولئك السياسيين الذين يضيعون أوقاتهم بالمجاملات الفارغة في الأفراح والأتراح وفي أداء الخدمات الشخصية لزلمهم وبمراجعة موظفي الدولة في أمور تافهة . كذلك ينبه الكاتب المنتقدين « العقائديين » الى أن دور الوسيط ليس انحرافا دستوريا وأن هذه الأعمال يجب أن لا تعتبر تضييع وقت لأن هذا يحصل حتى في « بلدان متقدمة كالولايات المتحدة » (ص ١٠٨ ، ١٠٩) ثم يقدم لنا مثلا عن كيف أن أحد النواب بدأ حياته « كعقائدي يدين بالقومية العربية » (على ما يظهر القومية العربية عقائدية بينما الوطنية اللبنانية الطائفية غير عقائدية) الى أن أصبح نائبا في المجلس اللبناني ، وكيف أن هذا المجلس غيره من عقائدي الى سياسي عملي محنّك . يخبرنا الكاتب باعجاب أن هذا النائب لم يخسر مقعده منذ ١٩٥١ . فلقد اكتسب هذا النائب « صفة واقعية » وموهبة عملية » لدرجة أنه في احدى لجان المجلس بقي على الحياد بدلا من أن يصوت كما أراده رئيس الجمهورية ولما استدعي الى فخامة الرئيس وسئل عن سبب امتناعه عن التصويت قال « حككلي بحكّلّك . قسّم دائرتي كما أريد حتى أصوت معك . . » وبالفعل قسمت دائرته كما أراد وكان هذا هو الأمر الأفضل (ص : ١١٠ ، ١١١)ـ للنائب نفسه طبعا. وحيث أن هذا التصرف نوع من أنواع المبادلة التجارية ، نجد الكاتب يعتبر التطور

من « العقائدية المتفذلكة » الى الانتهازية الصرفة نضوجا سياسيا يستدعي الاحترام . ولا يخفي الكاتب أن الوصول الى المجلس النيابي في لبنان ما هو الا للحصول على الحصص والغنائم . « اعجاز الحكومة » مثلا من ناحية المجلس ما هو الا لفسح المجال أمام عدد من النواب الآخرين ليحتل منصبا وزاريا (ص : ٩٢) . ولمنع ظهور معارضة متطرفة (أي التي تطالب بتغيير النظام القائم) . وبما أن النواب يعلمون أن لهم حصتهم « فلا يقطعون شعرة معاوية بينهم وبين رئيس الجمهورية . . . » (ص : ٩٣) .

كم هو جميل هذا التبادل التجاري : أعطهم وزارة أو غيرها من الغنائم فيسكتون . هذا هو التنافس في هذا النوع من الديموقراطية : المنافسة بين أفراد الطبقة الحاكمة على غنائم الدولة والمجتمع .

هذه هي السياسة التي يتغنى بها السلوكيون الليبراليون . فالسياسي الأكمل هو المتقلب كالحرباء ، أو بكلمات من الدكتور حريق : « السياسي ليس المؤمن بقضيته بل الذي يتزعم المؤمنين بها . . . فيدع رداء العقيدة أولا عقائدية فيتلوّن بلونها » (ص : ١٤٨) . ثم يردّد كلمات ماكس فيبر (دون أن يذكر المرجع) « ان السياسة احتراف وليس دعوة » ويعد فيبر هذا أحد أهم آباء المدرسة السلوكية الليبرالية وشيخها الجليل . بكلام آخر السياسة كذب وتدجيل وخداع وليس في هذا كله أي خطأ طالما أنها تخدم مصلحة السياسي الأنانية في لعبته المحببة .

خامسا : تكنّ العقلية السلوكية الليبرالية لمراكز السلطة السياسية ولأولئك الذين يشغلونها شيئا من الاعجاب والروعة قد تبلغ حدا صبيانيا :

كما بينا في الصفحات السابقة ، يضع هذا المذهب العملي البراغماتي نصب عينيه الحصول على المنصب والمحافظة عليه . وهنا تندمج السلوكية الليبرالية بالماكيافيلية . ومن الطبيعي أن هذا الهدف الذي يقتضي كلّ هذه التضحية ينبغي أن يكون له أهمية كبرى . ولهذا يتحدث الدكتور حريق عن « ساحة النجمة» كما يتكلم غيره عن « كابيتول هيل » أو « وستمينيستر » وكأنها ملكوت السموات .

فهو يصف الناجحين بالانتخابات « بالمحظوظين » (ص : ٧٨) والندوة البرلمانية « بدار النعيم » (ص : ١٤٩) والجنة (ص : ١٥٠) . وهو يعلن غضبه تجاه أولئك الذين بانتقادهم يحدون من لذة السلطة والجاه التي يتمتع بها أهل الحل والربط (ص : ١٤٥) . ويصوّب نقمته بنوع خاص باتجاه أهل الفكر : « أما محترفو مهنة الكتابة المدعوون بالمفكرين أو النخبة الفكرية فلا يخلو أمرهم من الحسد والشعور بالعجز في الوصول الى أماكن سبقهم اليها الآخرون . وافتقار الندوة الى أهل الفكر يزيد الضغينة ولا يوفّر لها أقلاما تذود عنها (ص : ١٤٥) . وهو هنا يتبرع بقلمه للدّفاع عنها . وهكذا يصبح ما كان مفترضا فيه أن يكون علما مجرّدا سلاحا سافرا للدفاع عن السلطة القائمة . فالاعجاب الصبياني « بأهل الحل والربط » والملكوت الأرضي » الذي يشغلونه يمنع عقلية الدكتور حريق من تصديق امكانية وجود انسان مفكر خال من كل طمع للحصول على هكذا نعيم ! وهذا الاعجاب نفسه يجعل الكاتب يغفر لأهل السلطة كل التقصيرات والهفوات . فبينما يعترف أنهم لم يوفّروا العدالة الاجتماعية بشكل ملحوظ ، يضيف « أن عبقرية النخبة السياسية في لبنان قد ولدت ونظمت في خلق نظام واقعي وعملي تسوده الحرية وفي وسعه البقاء في محيط قلق وغير مستقر » (ص : ١٤٦) . أي أن الأهم من العدالة الاجتماعية – يؤكد الكاتب – هو بقاء وديمومة حكم أهل السلطة .

وبعد ، اذا كان أصحاب العبقرية هؤلاء عمليين وهذا النظام واقعي ، فَلِمَ العجز حتى عن تحقيق الاستقرار الذي يتيح لهم الاستمتاع أكثر بذلك النعيم الأرضي الكبير : ساحة النجمة ؟ !

الحواشي

١ – يودّ الكاتب أن يبدي شكره الجزيل لزميليه في قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت :

أولا – الدكتور أسعد عبد الرحمن لصرفه الكثير من وقته وجهده في تصليح وتحسين النص العربي لهذا البحث وابداء الرأي في كل محتوياته .

ثانيا – الدكتور هاني فارس لتعليقه القيم ، كمتخصص بالنظام السياسي اللبناني ، على نصّ سابق لهذا البحث .

٢ – بإمكان القاريء الذي يودّ اطلاعا أوسع على المدرسة السلوكية وأساليبها الرجوع إلى المصادر التالية :

هاينز يولاو : حن السلوك السياسي (مترجم) منشورات دار الأفق الجديدة ، بيروت ، ١٩٦٣ .

James Charlesworth : **Contemporary Political Analysis**, The Free Press, New York, 1967, PP. 1 71.
Fred N. Kurlinger : **Foundations of Behavioural Research**, Holt, Rinehart & Winston, New York 1964.
David Easton : **A Framework of Political Analysis**, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N.J. 0965.

٣ – دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ .
في هذا البحث كل أرقام الصفحات تعود إلى هذه الطبعة من هذا الكتاب .

٤ – يبدو أنه كان للمؤلفات التالية أكبر الأثر على تفكير المؤلف .

Robert Dan : **Who Governs ?** Yale University Press, New Haven, 1961.
Edward Banfield : **Political Influence.**, The Free Press., New York, 1961
Nelson Polsby : **Community Power and Political Theory.**, Yale University Press, New Haven, 1963
Arnold Rose : **The Power Structure**, Oxford University Press, New York, 1967
Angus Ca'pbell et al : **The American Voter**, Wiley & Sons, New York, 1960
Seymour Martin Lipset : **Political Man**, Doubleday, Garden City, N.Y. 1960

ومما يستحق الذكر أن كثيراً من هؤلاء المؤلفين يرغبون في أن يسموا بالتعدديين (Pluralists) وما ذلك إلاّ لأدعائهم بأن تحليلهم للمجتمع الديمقراطي (خاصة الأميركي (مبني على أساس تعدد الجماعات وعلى مفهوم نموذج للدّمقراطية يحفظ التوازن بين هذهْ الجماعات ويعرب هؤلاء عن اشمئزازهم تجاه من يتكلّم عن وجود نخبة أو طبقة حاكمة . فهم يحاربون هـذا النوع من التحليل لأنه لا يطابق نموذج الديموقراطية الّتي يعتبرون أنها تحققت في الولايات المتحدة .

والدكتور حريق في تصويره نظام الحكم في لبنان ، يعتمد التفكير ذاته إذ لا يوافق ان المجتمع اللبناني ينقسم إلى حاكم ومحكوم وهذا سنبينه في حينه .
أما فيما يختص بلبنان فمن المرجح أن يكون حريق قد تأثر بدراسة

Mechael Hudson : **The Precarious Republic, Political Modernization in Lebanon,** Random House, New York, 1968

وكاتب هذا الكتاب يتبع أساليب هذه المدرسة في تحليله ونظرته العامة .

٥ – الواقع انه ليس كل ما في العلم (أي علم) يمكن وضعه ، أو من الضروري وضعه ، في أرقام . لذا قد يكون التعلق في الأرقام واستعمالها في المكان غير المناسب مبنيا على فكرة مغلوطة عن العلم بحيث تؤدي إلى تحوير الواقع العلمي .

٦ – هنا يجب أن نذكر أن كثيراً من هذه الدراسات تكتب تحت ضغط النظام الجامعي في الولايات المتحدة حيث يقيّم الأستاذ بكمية ما ينشر وليس بقيمة ما ينشر أو مقدرته على التعليم . هذا ما يخلق اطنانا من المنشورات القيمة كتبها أصحابها كواجب وليس لأنه كان لديهم أفكار ذات أهمية تستحق النشر والتوزيع .

٧– Michael Suleiman : **Political Parties in Lebanon,** Cornell University Press, 1967, P. 47.

٨– Michael Hudson : " The Electoral Process and Political Development in Lebanon " **Middle East Journal,**Spring, 1966.

يستعمل الدكتور حريق هذا الاحصاء في الفصل الثاني حيث المهن ومصدر الثروة .

٩ – كتب هذا البحث قبل المجازر الطائفية في لبنان سنة ١٩٧٥ . والآن بينما يعدّ هذا البحث للنشر يشتعل لبنان في ما سمي جولته الرابعة حيث يجري قتل وخطف وتشريد الألوف من المواطنين بينما تصبح بيروت ساحة حرب ومدينة خراب . وقد تكون من جملة العواقب – هذا إذا توقف القتال – انهيار لبنان الاقتصادي لسنين عديدة . هنا نعيد سؤالنا : ترى متى يعدّ هذا التكتل الاجتماعي « تطرفا ؟ »

١٠ – هذه الدراسات المبهمة التي يستند عليها الكاتب من حين إلى آخر ترفضها المدرسة السلوكية ذاتها . المفروض منه أن يخبرنا مثلا : من قام بهذه الدراسة ؟ متى وكيف أجرى الإستفتاء ؟ ما هي الوسائل التي استعملت ؟ كم كان عدد العينة ؟ على أي أساس أختيرت هذه العينة ؟ الخ . مما يستحق الذكر أن المدرسة السلوكية تدقق على الأقل وتوضح كيفية الحصول على الأرقام .

١١ – وهنا يعيد الكاتب مقطعا معروفا من « أغنية » طالما سمعها كلّ من قرأ التعدذيين الأمريكيين :
« فالحقيقة انه مجلس تمثيلي تبعث الناس اليه ممن تركن اليهم وتؤمن انّ باستطاعتهم تمثيل حقوقهم ومطاليبهم الأساسية . فهو بالفعل مجلس أقطاب النفوذ الذين تمّ بواسطتهم عملية توازن القوى والسلطة في لبنان فتضمن الناس بذلك الاستقرار والحرية . والحقيقة ان التوازن هذا قاعدة الحرية غير المنظورة . . . »

١٢ - وبهذا الخصوص فإن الكتاب المعروف الذي اصطنع نموذجا اقتصاديا للسياسة هو

Anthony Downs : An Economic Theory of Democracy,
Harper & Row, New York 1957.

وهذا الكتاب (وهو ليس الوحيد من نوعه) محبّب جداً لدى أتباع هذه المدرسة على الرغم من سطحيته وانعدام صلته بالواقع .

الصناعية والرجل الصناعي

John Kurr, et. al. **Industrialism and the Industrial Man**
(Harvard Press, Cambridge Mass., 1960).

مراجعة : د. محمود محمد الحبيب *

مقدمة :

قيل بحق : « لقد أخذ العالم يدخل عصراً جديداً هو عصر التصنيع الكلي » . وهذا شيءٌ ملموس في محاولات الدول الصناعية رفع وتائر معدلات التنمية الصناعية فيها ، والبرامج الطموح لدول العالم الثالث في تطبيق سياسة التصنيع لتحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي هو أعمق جذوراً من الاستعمار السياسي الذي تخلصت منه .

لقد تصرّم أكثر من قرن من الزمن منذ ظهور أولى محاولات التصنيع بزعامة الطبقة المتوسطة في أوربا إبان الثورة الصناعية . وكانت انكلترا أول بلد أدخل الصناعة والتصنيع الآليين في أواخر الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وانتشرت منها الى أوربا وقارات أخرى .

وعلم الاقتصاد ، بشقيه النظري والتطبيقي ، كان وما يزال يقف الى جانب هذه التغييرات النوعية الداينميكية التي قلبت الصناعة والتصنيع الموازين فيها ، وطرحت المكننة أو الأتمتة الى حد كبير . وفي عالم اليوم ، نلاحظ أن الأتمتة

* استاذ الاقتصاد بكلية الادارة والاقتصاد في جامعة البصرة .

(Automation) تزحف بسرعة مذهلة ليس على اطار الدول المتقدمة فحسب ، بل على سوح البلدان النامية أيضاً .

وقبل سنوات ، وهذا لن يقلل من أهميتها ، ظهرت في الأسواق دراسة كبيرة مفصّلة ناهزت الثمانمائة صفحة . والدراسة تسمى « الصناعية ورجل الصناعة » بقلم أربعة من أساتذة الاقتصاد والعلاقات الصناعية في طليعة الجامعات الأميركية هم : الدكتور جون كر رئيس جامعة كاليفورنيا في بريكلي سابقاً ، والدكتور جون دنلوب من جامعة هرفرد ، والدكتور فردريك هاربصن من جامعة برنستون ، والدكتور شارلس مايرز من معهد ماسوشوستس للتكنولوجيا . ويحاول المؤلفون في هذه الدراسة ، التي استغرقت بضع سنوات من البحث والأعداد ، ابداء أو طرح وجهة نظر جديدة طازجة في تفسير حركة التصنيع من جهة ، وعلاقات الأطراف المعنية بالتصنيع فيما بينها ، واجابة أسئلة كهذه : مَنْ يقود زحف المجتمع نحو التصنيع ؟ ما هو هدف هذا الزحف ؟ كيف يتم تنظيم خطط الزحف الصناعي ؟

ليس هذا فحسب ، بل ان المؤلفين يثيرون أسئلة حيوية يحاولون الإجابة عليها في ثنايا الفصول العشرة الطويلة التي تؤلف بنية الكتاب . أسئلة جدُ حيوية كالتالية :

١ – هل التصنيع ذو منطق داخلي خاص به ؟ وما هي الاتجاهات الكامنة في العملية الانتاجية ؟ وما أثرها على الحكومات ، والمدراء ، والعمال الذين هم أطراف العملية ؟

٢ – من هم القادة الذين يصنعون خطة التقدم الصناعي ، وما هي مضامين الخطة بالنسبة الى علاقات الحكومة والمدراء والعمال ؟

٣ – ما هي مجالات التصادم بين الثقافة أو الحضارة التقليدية السائدة في البلد وبين التصنيع كحضارة جديدة ؟ كيف يمكن حل هذا التصادم ؟ كيف تؤثر صدامات كهذه بين المجتمَعَيْن التقليدي والحديث في نمط العلاقات السائدة بين الأطراف المعنية ؟

٤ – ما هي أهم قرارات فترة الانتقال من مجتمع تقليدي الى مجتمع صناعي ؟ وما هي الأسئلة الحيوية التي تواجه البلد السائر الى التصنيع ؟ وكيف تؤثر أساليب معالجة هذه الأسئلة في العلاقات السائدة بين الأطراف المعنية (الحكومات ، المدراء ، العمال) ؟

٥ – ما دور ادارات المشروعات في المجتمع الزاحف نحو التصنيع ؟ ما آثار السياسات والفلسفات البديلة التي تتبنّاها النخبة الحاكمة على التطوير الاقتصادي وعلى نمط العلاقات الصناعية ؟ وكيف ينشأ مدراء المشروعات الصناعية وكيف يتم اعدادهم وتدريبهم ؟

٦ – كيف تُعبأ القوى العاملة وكيف تنمو وما هي الدوافع التي تحركها أثناء التصنيع ؟

٧ – ما المواقف التي يتخذها العمال أثناء عملية التصنيع ؟ من الذي ينظم النقابات العمالية ؟ وما هوية النقابات التي ينتمون اليها ؟ وما طبيعة الأفكار والعقائد التي يلتفون حولها .

٨ – ما الأنماط الرئيسية للعلاقات التبادلية التي تقوم أثناء عملية التصنيع بين السلطة والقوى العاملة الصناعية ، ومدراء المشروعات الصناعية ؟

٩ – هل تتجه المجتمعات المتحركة على درب التصنيع الى أن يشبه بعضها بعضاً بغض النظر عن أصولها وقياداتها ؟ أم هل تحتفظ بالسمات المتنوعة التي تميزت بها في الفترة السابقة للتصنيع ؟ أم أنها تنشئ خصائص متباينة جديدة ؟

لقد راجع ودرس المؤلفون الأربعة ركاماً ضخماً من الدراسات وأدبيات التطور الاقتصادي الفكري ولاحظوا أن الدكتور كارل ماركس ، عميد المدرسة الاشتراكية العلمية ، كان أول من أعطى تفسيراً مسهباً لعملية التصنيع في مطلع الحركة التصنيعية الانكليزية ، وما تزال آراؤه تلقى قبولا وتطبيقاً من قبل نخباتٍ وزعاماتٍ يخضع لها ثلث سكان الأرض . ولاحظوا أيضاً أنه مر زمن طويل منذ أن ظهرت أعمال ماركس وريكاردو وسمث ، وأنه قد تبلورت على المسرح الدولي محاولات صناعية متنوعة الأشكال اقتصادياً وسياسياً ، وقد توفر المزيد من المعلومات التي تساعد على وضع « نظرية عامة » في التطوير الصناعي ، اذ يمكن

القول أن التصنيع بأشكاله المختلفة هو الذي يواجه عالم اليوم وعالم الغد ، وأن عملاق التصنيع ، كما يقولون ، هو الذي يزرع الأرض مشياً وركضاً ويغيّر معالم المجتمعات التقليدية . لقد وضع المؤلفون كر وجماعته خمسة نماذج رئيسية اعتبروها نماذج تجريدية لفترة زمنية محددة . والمهم في دراستهم المفصلة الميدانية للعديد من الدول في مختلف القارات ليس الأشخاص ، كما يؤكدون ، والذين يمثلون النخبة ، بل الاتجاهات السلوكية للنخبة في ضوء ما تطبقه من سياسات في حركة التصنيع والصناعة .

الطريق الى التصنيع :

أشرنا الى أن المؤلفين طرحوا أسئلة ثلاثة مهمة تدور حول : الزحف نحو التصنيع / أهداف التصنيع / وتنظيمه ، ثمّ أعقبوها بأسئلة تسعة . وقد رأوا أن الاجابة عليها ككل تعتمد على الأرضية أو الخلفية المسبقة المتمثلة في هياكل الاقتصاد التقليدي ومدى أبعاد الثقافة،وعلى طموحات النخبات التي تقود عملية التصنيع ، ثمّ مواقف العمال الصناعيين .

يركز المؤلفون بصورة خاصة على خمس فئات أو نخبات تقود حركة أو عملية الصناعة وتقوم بالدور الدافع والمنظم والمحرك الرئيسي لها في البلد . ومع هذا ، فهم يذكّروننا بأن هناك عناصر كثيرة أخرى تشارك ، أو قد تشارك ، في كل هذه النخبات أو تكوّنها . ومن هذه العناصر : زعماء السياسة / مدراء الصناعة / ضباط القوات المسلحة / علماء الدين / كبار رجال الادارة المدنية / طبقة المثقفين / القادة النقابيون / وغيرهم .

وعليه ، فحين يتحدث المؤلفون عن « النخبة » فهم يشيرون الى المنحنى الأساس الذي تنحوه هذه النخبة وليس الى الأفراد الذين يكونونها في أية فترة أو لحظة زمنية . وكما قلنا ، فإن هذه الأشكال التصنيعية الخمسة ليست سوى نماذج تجريدية لأنماط الصناعة وتطويرها ومقوماتها وتأثيراتها المتنوعة في مجالات علاقات العمل والادارة الدولية .

النخبات التي تقود الزحف الصناعي :

(١) **النخبة السلالية** : يرى أصحاب الدراسة أن أفراد هذه السلالة الحاكمة

ينتمون في الأصل الى الطبقة البرجوازية التجارية والزراعية وقد ينتمون في أحوال قليلة الى طبقة العسكريين المحالفة للأرستقراطية – كما في مثال الساموراي في اليابان – وقد تكون النخبة أيضاً من نظام طبقي ديني ، أو من نظام بيروقراطي أو رؤساء قبائل .

يجمع هذه النخبة ولاء نحو النظام القائم ، وقد يرتقى اليها أفراد من طبقات المجتمع الأخرى ويصبحون في عداد الأرستقراطيين . ومع هذا فهو نظام مغلق ومبني على العائلة أو الطبقة .

ومن السمات الرئيسية لهذه الطبقة ما وصفه المؤلفون بأنها نخبة منحلّة تضيع وقتها في الجري وراء الملذات والأسراف في المعيشة والغوص في الفساد والتعلق بثقافة أجنبية والاهتمام بالحصول على استثمارات أجنبية . أما السيطرة على التصنيع فينحصر في أبنائها الواقعيين .

(٢) نخبة الطبقة الوسطى : هي طبقة صاعدة تعارض النخبة القديمة ولكنها قادرة على التعايش معها ، وتتكون من فئات التجار وأصحاب المهن ، وقد تتكون من الأقليات الدينية والقومية . انها ذات أمزجة عملية واقعية . وهي تطالب بنظام من القواعد الاقتصادية والسياسية التي تمكنها من السعي وراء البحار ، وبهذا تتصادم مع النظام القديم ، وتحاول الطبقة الوسطى تحقيق ارادتها على دُفعات متلاحقة وليس بضربة واحدة ، وتهاجم أموراً وقضايا معينة دون أن تصل في هذا الهجوم الى حد الثورة الاجتماعية الصريحة .

وتعتمد النخبة على الفردية في حقل الاقتصاد وعلى المساواة في حقل السياسة وأمام القانون وعلى النفع الذاتي والمصالح الشخصية بدلاً من رفاهية المجتمع . كما أنها تهتم باكتشاف الفرص والمقدرة على انتهازها . انها ترفض المخطط الاقتصاد المركزي . ويشير المؤلفون إن نطاقاً كهذا قد ينشأ في مجتمع راسخ كانجلترا والسويد والهند او في محتمع لا طبقي كما في كندا أو الولايات المتحدة[1]

(٣) نخبة المثقفين الثوريين : تتكون هذه النخبة الحاكمة من طبقة جديدة

من المثقفين واخوانهم الثوريين ، مكتسحة النخبة القديمة بأسرع ما يمكن لترسي طبقةً حاكمة جديدة وثقافة جديدة ودولة مركزية تشدها العقيدة وتعتمد على التكنولوجيا والعلاقات الاقتصادية المنسجمة مع متطلبات التطور . وعندما تستقر الحال بالثوريين القدامى ، يحل محلهم تدريجياً مدراء سياسيون وبيروقراطيون ومثقفون ثوريون . ويقول الدكتور كر وجماعته بأن نوعاً من الجدل الدائم سيحصل بين البيروقراطيين من جهة ، والمثقفين الثوريين من جهة أخرى حول السياسة الرئيسية وتحل محلها تفسيرات جديدة للمذهب ، ولكن التشديد يظل على العقيدة الأيديولوجية ، والحزب ، والدولة . ويعطي المؤلفون تفسيراً أعمق لكلمة العقيدة اذ يرون أنها التشديد على متطلبات التكنولوجيا الجديدة وعلى سلطة منظّري أو مفسري هذه العقيدة .

(٤) **النخبة الاستعمارية** : انهم أجانب يمثلون في البلد المستعمر (بفتح الميم الثانية) مجتمع البلد الأم وأهدافه ومنافعه بالدرجة الأولى فيخدمونها بكل حماس بدلاً من خدمة المستعمرة وسكانها الوطنيين . وتهتم النخبة بنوع من التصنيع ولكن في مجالات تخدم تبعية المستعمرة الاقتصادية الى بلدهم . وهناك استعمار موقت ، واستعمار اقطاعي ، ثم استعمار يبتلع البلد ذهنياً وثقافياً وحضارياً . . الخ . وهو أخطر أنواع الاستعمار .

(٥) **نخبة القادة الوطنيين** : النخبات ، كما يؤكد المؤلفون ، كلها وطنية (قومية) الى حدٍ ما وبشكلٍ ما . معنى هذا أن القادة يؤكدون على الاستقلال الوطني والتنمية الموجهة من قبل الدولة كوسيلة للتطور الاقتصادي وسياسة التصنيع . .

ويجد الكتّاب أن الثورة الوطنية على النظام القديم والنضال ضد الاستعمار يوصلان رجلاً فرداً أو مجموعة الى الزعامة . . هؤلاء هم الرمز للاستقلال الجديد وما يدعوه المؤلفون بحملة مشاعل آمال الشعب ، ولهم تأثير شخصي كبير عليه . واذا تذكرنا أن هيكل البناء الاجتماعي لم يتبلور بعد ، فمعناه أنه بوسع هذه الفئة أن تقود المجتمع وتشكله حسب ارادتها الى حدٍ بعيد .

وملاحظة أخرى يسوقها المؤلفون وهي أن المجتمع يصبح ضخم الأحلام

والأهداف ولكنه يفقد الطريق إليها ، ولهذا يغلب عليه طابع العجلة والتأرجح بين « الأمل » في الفردوس الكبير المنتظر و « اليأس » من الواقع الشاحب المر .

ويؤكد أصحاب الدراسة أن القومية تفتقر الى فلسفة اجتماعية اذ بينما تأخذ موقفاً تجريبياً عملياً (خلافاً للمذاهب العقائدية) فانها تميل الى الجهد الذي تبذله الدولة . يبدو أن الرداء القومي متشابه في جميع البلدان ، كما يرون ، غير أن الاتجاهات الفلسفية والقواعد الاجتماعية التي يتحلى بها لابسوها تختلف اختلافاً كبيراً ، فالمنتصر هو الذي يملك القوة على تحديد اتجاه المجتمع . فمثلا ، هناك زعماء وطنيون في بلد تقليدي كتركية ، أو بين المثقفين الأحرار الديمقراطيين وانصاف الاشتراكيين كما في الهند ، أو بين القادة العسكريين كما في بعض دول أميركا اللاتينية أو مصر . والمثلان الأولان يعتمدان على رؤوس الأموال الخاصة والجهد الخاص ، أما الثالث فعلى استثمارات حكومية وجهود السلطة . وبينما يميل الأحرار الديموقراطيون الى الحرية الفردية والأعلام الإقناعي »، فالعسكريون يتجهون الى اللجوء الى القوة والانضباط والواجب والأحكام الشخصية .

ان أهم اختبار تواجهه النخبة القومية ، كما يقول أصحاب الدراسة ، هو قضية سرعة التحول من الفترة السلبية الى الفترة الإيجابية ، ومقدار الجهد الذي تستطيع انتزاعه من الأمة ثم مدى المثابرة على هذا الجهد . ويقولون أن النظم القومية تشترك في خصائص عدة هي :

وجود زعماء وطنيين متحمسين ، ووجود تطلعات الى فردوس منشود (عالم أحسن) من قبل الجماهير ، واستخدام الدولة كوسيلة الى التطور الاقتصادي ، ثم الحاجة الى التوجيه الواضح ، ثم صعوبة التوصل الى هذا التوجيه ، فالزعماء يظهرون من بيئة سياسية ولا يشكلون طبقة متماسكة ولا جماعة متميزة ، بل هم مجرد شخصيات في المجتمع . كما أن الموقف نفسه ليس لديه « عقيدة » جاهزة حول الحياة الاقتصادية ولذلك فهو متقلب ويسير في طريق متقلبة تسودها خلافات اقليمية وقبلية ودينية أحياناً ، كما حدث في اندونيسيا التي جمدها التناقض بين التقليدية الرجعية والاتجاهات الستالينية .

ويضيف المؤلفون الى أننا إذا نظرنا الى التصنيع والسياسة الصناعية وبالتالي تطوير اقتصاديات المجتمع والحياة الاجتماعية والفكرية فيه فلكل من النخبات النموذجية المذكورة في الصفحات السابقة مؤيدوها من المثقفين . فالرومانتيكيون يؤيدون النخبة السلالية والثقافة التقليديـة وفكرة المجتمع . أما الإنسانيـون والعقلانيون فيؤيدون مبدأ الحرية الديموقراطية اوالمجتمع المفتوح . وينادي الثوريون بالاشتراكية والشيوعية وتحطيم النظام القديم . أما القوميون فيرفعون من قدر الدولة القومية والطبيعة القومية . وبين المثقفين من اعتزل المعركة بعد أن إعتراه اليأس وهزته الحيرة ، ولكنهم لا يملكون حرية العمل بل قد تخضعهم الدولة الى سلطانها . وكلما تمتعت الدولة بسلطة أعظم كلما كانت سيطرتها عليهم أشد وأكبر .

الفئات الحكومية وحركة التصنيع :

(١) **النخبة السلالية** : ان أسلوبها الأساسي يتمثل بالمحافظة على المجتمع التقليدي الأبوي ، وطبيعة الضبط الداخلي والخارجي . وتضع الدولةُ وأصحابُ العمل النظمَ الخاصة بعلاقات الادارة والعمال ، فالنظرة للعامل تتركز على أنه تابع ، ولهذا فان النخبة تقابل النزاعات في علاقات العمل – العلاقات الصناعية – بالكبت والخنق .

(٢) **الطبقة الوسطى** : أسلوبها الأساسي مبني على التقدم الذاتي للمجتمع اذ أن الصفة الأساسية للتصنيع هي الأسواق المفتوحة بلا قيود والمنافسة الحرة . أما مصادر التنوع في مواقف هذه الطبقة فتعتمد على جذورها ، فهل هي ثابتة في مجتمع طبقي ، أو ناشئة عن التصنيع السريع . ويشارك أصحاب العمل والنقابات العمالية والدولة في وضع النظم الخاصة بعلاقات الادارات والعمال . أما العمال فيعتبرون مستقلين وليسوا تابعين . وهكذا تُحل النزاعات العمالية في العلاقات الصناعية وفق القواعد الموضوعة .

(٣) **نخبة المثقفين الثوريين** : تهدف النخبة الى حركة التصنيع المدفوع بالقوة لأنه ينبع من اطار الدولة المركزية والتخطيط الشامل ، مع مراعاة الاستجابة

النسبية للعقيدة أو لرغبة الجماهير ، وتنظم النخبة الى الأيدي العاملة كقوة منتجة تؤدي واجباتها . كما أن السلطة هي القاعدة الأساسية لوضع النظم الخاصة بعلاقات العمل ، ويتم مجابهة المنازعات في العلاقات الصناعية بالمنع والقمع .

(٤) **نخبة الادارة الاستعمارية** : ان خدمة البلد الام (أي البلد القائم بالاستعمار) هو منطق هذه الفئة ، وذلك نابع من طبيعة الحكم فهوأجنبي ويسيطر عليه الأجانب في المستعمرة . أما مصادر التنوع في المواقف فتعود الى ماهية النظام النظام على ضوء كونه استعماراً اقطاعياً ، أو استعماراً كلياً ، ويعتمد على وجود المستعمرين المستوطنين في المستعمرة أو عدم وجودهم ، اذ لكل حالة منطقها الخاص ونمطها . ويهيمن المستعمرون على الطبقة العاملة الصناعية ويقمعون النزاعات العمالية ، فالعمال مجرد تابعين يخدمون أهداف السادة المستعمرين .

(٥) **نخبة القوميين** : الأسلوب الأساسي للنخبة الاستقلال الوطني والتقدم ضمن اطار التنمية الاقتصادية الموجهة من قبل الدولة . أما تنويع المواقف فيعتمد على المرحلة السلبية أو الايجابية للتطوير . وتقوم السلطة الى حدٍ بعيد بتسلّم السلطات الأساسية لوضع النظم والتشريعات المتعلقة بتنظيم علاقات العمل ، وتنظر الى العمال كطبقة وطنية ، ولكن النخبة تنظر الى النزاعات العمالية بعين يقظة وحيطة حذرة .

ملخص لسياسات النخبات المتزعمة لحركة التصنيع :

ان القرارات الرئيسية يمكن تكثيفها من الدراسة كالتالي :

أولا – سرعة التصنيع :

تحت توجيه النخبة السلالية فانها لا تزيد عن الحد الأدنى الضروري وذلك لكي تحافظ النخبة على كيانها وقيمتها . أما اذا اضطرت الظروف العسكرية على زيادة سرعة التصنيع فانها تميل الى هذا الاتجاه . ويتم قرار السرعة ، تحت حكم

الطبقة الوسطى ، على ضوء الامكانات أو توقعات الأرباح التي تستلها المشروعات ، وعلى الاختيار الفردي ، مع مراعاة بعض التدخل الحكومي المحدود . ولكن السرعة ، مع هذا ، تتميز بأنها معتدلة . أما المثقفون الثوريون فيحاولون في سياستهم التصنيعية تحقيق ذلك بأكبر سرعة ممكنة ، مع فرض شبكة واسعة من القيود ، في حين تصب نخبة الادارات الاستعمارية على توجيه سرعة التصنيع الى ما يتلاءم ومنافع البلد الأم . أما الموقف بالنسبة الى نخبة القادة القوميين فتتميز اندفاعية الصناعة لديهم بأنها ذات طموح و وعود كثيرة ، ومع هذا فالسرعة غير مستقرة .

ثانياً – مصادر تمويل حركة التصنيع :

اذا كان الحكم سلالياً فتمويل الصناعات يتوقف على المنح الأبوية والحماية الحكومية ، علماً أن الدعم الحكومي متغير ، ويكون الريع الزراعي مهماً ، وقلما تكون المصادر الأجنبية مهمة . ويلعب الائتمان المصرفي وسوق رأس المال وادخارات القطاع الخاص دوراً مهماً في التمويل تحت حكم الطبقة الوسطى . ولكن حجم الاستثمارات يتوقف على القرارات السوقية ومستوى الطلب على الناتج الصناعي ، وهي أمور متقلبة غير مستقرة . وقد تكون الموارد المالية الدولية مهمة . أما المثقفون الثوريون فيلجأون الى تجنيد التمويل الصناعي عن طريق التحديد الاجباري لمستوى الاستهلاك بواسطة استخدام وسائل الضرائب وغيرها لاقتطاع نسبة كبيرة من الدخول الانفاقية على قضايا الاستهلاك . ويتسم التمويل بالثبات والاستقرار والاعتماد بصورة رئيسية على المصادر التمويلية الداخلية . أما المستعمرون وإداراتهم فيعتمدون على الحصول على رؤوس الأموال من ميزانيات البلد الأم ولو أن حجم الاستثمار يتقلب تبعاً لما يرد من هذا البلد من تخصيصات .

ثالثا : أولويات أو أفضليات التنمية :

تحافظ النخبة السلالية على تنمية القطاع الزراعي وتحميه ، كما أنها توسع المشروعات العامة والمنشئات الكبيرة . كما أنها تهتم بالمشروعات الأبوية (محتضنة من الحكم نفسه) كالأسكان مثلا . اما تحت ظل الطبقة الوسطى

فالزراعة تنكمش بتأثير المنافسة الدولية . أما التصنيع فيتابع النمط التقليدي ودور السوق ، فتعطى الأولوية الى صناعات استهلاكية ويتم الانتقال الى صناعات أساسية . وتلجأ النخبة الاستعمارية الى تشجيع تنمية عدد من الصناعات التي يتوفر بنتيجتها المواد الأولية الاستهلاكية للبلد الأم ، أو التي تؤمّن لها العملة الصعبة. وتتطلع نخبة القادة القوميين الى قاعدة صناعية واسعة فتبني الصناعات ذات الأثر المعنوي .

رابعاً – الضغط على مدراء المشروعات الصناعية :

الضغط ضعيف الأثر بالنسبة الى النخبة السلالية ، أما الاحتكار في أسواق المنتجات ووجود الرسوم الكمركية العالية فكلها تحدّ من المنافسة الدولية . أما ضغط المنظمات العمالية فيتركز على القضايا التي تنشأ على مستوى المصانع . أما حكم الطبقة الوسطى فيفرّض ضغطاً قوياً على المدراء الصناعيين . وهناك مزاحمة السلع المتنافسة في الأسواق الداخلية ثم منافسة البضائع الأجنبية . أما بالنسبة لضغط المنظمات العمالية فينجم في آخر المشاكل في المصنع ، ويثير نزاعات صغيرة أو كبيرة على ساحة علاقات العمل . وتوجّه نخبة المثقفين الثوريين ضغطاً شديداً على مدراء المشروعات الصناعية . أما الأهداف الانتاجية فيحدّدها الادارات البيروقراطية ويدعمها الحزب والمدراء المحترفون ونقابات العمال . ولكن الوضع ليس على عين الشاكلة تحت حكم الادارات الاستعمارية فضغطها على مدراء المشروعات الصناعية ضعيف ، ومثله تأثير الأسواق المحلية والعالمية . وقد تشكّل سوق العمل ضغطاً على المشروعات يتبلور في نقص عرض العمل ، ولكن يغلب تطبيق أساليب متعددة (غير ضغط النقابات) من أجل تعبئة الأيدي العاملة بأجور منخفضة . ويعتقد المؤلفون أن القادة القوميين يواجهون صعوبات في تنظيم البيئة التي يعمل بها المدراء ولكنهم يوجهون ضغطاً خفيفاً عليهم .

خامساً – نظام أو فلسفة التعليم :

تحافظ النخبة السلالية على القيم التقليدية . وبينما يُتاح التعليم الابتدائي والثانوي للراغبين ولكن التعليم العالي يقتصر على النخبة وعليّة القوم . أما الجامعات فتلعب دوراً ضئيلاً في قضية التصنيع . وفي الغالب فان العمال لا يتجاوزون مرحلة

التعليم الابتدائي . ويميل حكم الطبقة الوسطى الى جعل التعليم حراً ومتوفراً للشعب بأسره اذ أنه يعتبر أداة رئيسية في حركة الارتقاء العمودي وخاصة بالنسبة الى الطبقة العاملة ، فالمجتمع يتميز بحركة عمودية وأفقية ، ويرتبط التعليم بالعقائد الثورية في ظل حكم النخبة الثورية ، وتعطي النخبة أفضلية عالية للعلوم والحقول التخصصية وتهيئ للطبقة العاملة تدريباً فنياً تخصصياً . أما الاستعماريون فيطبقون في المستعمرة نظام التعليم السائد في البلد الأم نفسها . وتحت حكم القادة القوميين نلاحظ أن النظام التعليمي مستقل ويهتم بالمعنويات القومية . وعليهم مواجهة مشكلة الاختيار بين تعليم عام ، أو تدريب اختصاصي للمناصب العالية .

سادساً – الكفاية الذاتية أو الترابط الاقتصادي مع العالم :

اذا أخذنا النخبة السلالية فالاقتصاد يتميز بتنمية بمقدار عال نسبياً من الكفاية الذاتية وخاصةً عندما تكون الاعتبارات العسكرية مهمةً جداً . وفي عالم نخبة الطبقة الوسطى فان أسواق السلع والتمويل تهيئ مقداراً عالياً من الترابط الاقتصادي مع الدول الأخرى بالمقارنة مع ارتباط بالدولة الأم بالنسبة الى حكم نخبة المستعمرين . ولكننا نلاحظ تصادماً في سبيل التنمية تحت حكم القادة القوميين .

الفئات الحاكمة وحركة التنمية البشرية :

تضع النخبة السلالية سياسات متنوعة تهدف بصورة مباشرة الى تنشيط نمو السكان ، ولكن الحكم أو السلطة لا تخضع هذه المواقف أو السياسات الا الى القليل من السياسات العامة اذ تعتمد في الغالب على قوى السوق وعلى الدخل القومي ومستوى الانفاق الحكومي في تحسين الصحة التي بدورها تساعد على النمو السكاني . كما أنها تسمح بالهجرة الى البلاد . وينهج المثقفون الثوريون عدداً من السياسات التي ترمي الى تحديد زيادة السكان أثناء مرحلة تصنيع البلاد ، ولا تسمح بالهجرة الى خارج البلاد . أما الادارات الاستعمارية فلا تهتم بقضايا السكان اذا توفر عرض العمل . أما اذا قصر أو هبط عرض العمل فانها تعمل

على تعبئة العمال في المستعمرة نفسها ، أو على استيراد الأيدي العاملة من الخارج . وبالنسبة الى القادة القوميين ، فهناك تصادم بين الوسائل المطبقة لتخفيض معدلات الوفيات والمشاكل الناجمة عن تزايد السكان في البلاد المزدحمة .

ملخص لسياسات النخبات المتزعمة للتصنيع :

بينما تحافظ النخبة السلالية على مفهوم العائلة الكبيرة ، فان النخبة من الطبقة الوسطى تضيّق على العائلة الكبرى وتشجّع العائلة الصغرى . أما الثوريون فيدمرون الولاء العائلي التقليدي والمسئولية تجاه العائلة ، بينما لا تغير الادارات الاستعمارية الا القليل منه الا اذا لزم تغييره لتجميع العمال . أما القادة القوميون فيعدلون الاتجاه التقليدي الى اتجاه العائلة الصغرى .

من زاوية الطبقة ، والعنصر ، نجد أن الفئة السلالية تحافظ على الهيكل الطبقي ، في حين أن حكم الطبقة الوسطى يحاول تعديل هذا الهيكل ويخلق حركية أو سيولة أفقية وعمودية بين الطبقات . أما نخبة الثوريين فيدمرون الهيكل التقليدي ليحل محله هيكل طبقة جديدة تلعب دور النخبة . وتحاول القيادات الاستعمارية تأسيس طبقة ممتازة جلدة تحتل مراكز القوة في الميادين كافةً ، بينما يعدل القوميون الهيكل القائم لخلق حسٍ لدى الشعب بالمواطنة المشتركة .

وفي نظام النخبة السلالية محاولة للحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية السائدة في المجتمع ، بينما يحدث تعديل واضافة عليها في نظام الطبقة الوسطى ، واحلال قيم جديدة في المجتمع الذي يقوده المثقفون الثوريون . أما نخبة الادارات الاستعمارية فانها توحد ثقافتين : قيم أخلاقية ودينية أجنبية ومحلية ، مع محاولة احداث تكييف تدريجي بينهما . ويتبلور موقف نخبة القادة القوميين تجاه القيم الدينية والأخلاقية في مخططها الهادف الى تغييرها كلياً أو تعديلها الى حد كبير ، كما يوضح كاتبو الدراسة .

ان القوانين الوضعية كانت وما زالت المنظم للعلاقات الاجتماعية ، وعليه فمن زاوية موقف النخبات من المفاهيم القانونية والتشريعية ، فالدراسة تضع الاستنتاجات بالشكل التالي :

النخبة السلالية : تضع تشريعات تدعم النخبة والدولة والمؤسسات .
الطبقة الوسطى : تطور القوانين بشكل يضمن حماية الحقوق الفردية ويرسي أسس قانون السوق وحرية المشروع ودور المنافسة . . . الخ .
النخبة الثورية : تستحدث أنظمة وقوانين ادارية ، وتشكّل محاكم الشعب .
الادارات الاستعمارية: تنصب جهودها على ايجاد نظامين ، يتعلق أحدهما بالطبقة العاملة ، ويرتبط الآخر بحماية وضمان حقوق المستعمرين .
القوميون : يضعون قانوناً ادارياً ونظاماً قانونياً واحداً .

أما بالنسبة الى مفهوم الدولة القومية فتلتقي على صعيده كل من نخبة السلاليين ونخبة القادة القوميين وحكم القادة الثوريين ، اذ يؤكدون عليه تأكيداً عظيماً ، في حين أن حكم الطبقة الوسطى يؤكد باعتدال عليه . أما الادارات الاستعمارية فلا تعبأ به الا قليلاً ، وقد تحاول اجهاضه كلما ظهرت بوادرُه .

اذا التفتنا الآن الى منظومة الثقافة العامة ، فهناك تقبل لمعظمها من قبل السلاليين ، ثم التعديل الجذري أو التحطيم الذي ينهجه المثقفون الثوريون ، وتشجيع الثقافتين الحاكمة وهذه الثقافة ، وتقبّل الجانب الآخر من القوميين . أما الطبقة الوسطى فلا سياسة محددة لها تجاه الثقافة العامة بمجموعها .

الموقف تجاه التمويل والسياسة الزراعية :

تلجأ النخبة السلالية الى ضغط قليل نسبياً على مستوى الاستهلاك القومي بسبب قلة سرعة التصنيع ، وتلجأ الى سياسة الاستهلاك اذا لزم ذلك ولغرض تجنيد الادخارات . أما الطبقة الوسطى فتعتمد على الادخارات الطوعية ثم الضرائب التي تجبيها الحكومة كسبيل للتمويل ، ولكن الاعتماد الكبير يقوم على الادخارات الخاصة . وتلجأ نخبة القادة القوميين الى التضخم النقدي . ومع أن الطموح عالٍ ولكنه يصعب تطبيق أي ضغط في تقليل مستوى الاستهلاك . وبالمقاومة فانّ نخبة القادة الثوريين تفرض تحديداً على جبهة عريضة لتجنيد

الأموال الضرورية لتصعيد سرعة حركة التصنيع . أما الادارات الاستعمارية فان تقليل حجم الاستهلاك والى أي مدى يتم سيعتمد على حاجات البلد الأم وبحيث تطبق قيوداً مباشرة على سلع قليلة ، وخاصة على حركة الاستيراد .

ويلتفت المؤلفون الأربعة إلى القطاع الزراعي والسياسة التي تنتهجها النخبات . هناك قليل من التغيير في هيكل الزراعة الا اذا دعت الحاجة الى زيادة الكفاءة الانتاجية لتصدير الفائض الزراعي الى المدن ، وهذا ما تعكسه سياسة النخبة السلالية . وتلعب قوى العرض والطلب دورها في توجيه اتجاهات سياسة حكم الطبقة الوسطى تجاه القطاع الزراعي . ويتبع المثقفون الثوريون تنظيماً كاسحاً للسياسة الزراعية يرمي الى تحرير وزيادة الانتاجية . وتحاول الادارات الاستعمارية تنمية بعض جوانب القطاع الزراعي ، أي الحقول الاختصاصية التي تخدم أغراض البلد الأم . وتتميز السياسة الزراعية لقيادة القوميين بكونها قليلة الأهمية بالمقارنة مع الرغبة القوية في التنمية الصناعية .

كلمة أخيرة حول الدراسة :

لقد استعرضت في الصفحات السابقة أهم النقاط التي حفلت بها دراسة الدكتور جون كر وجماعته ، وأعطيت بأمانة علمية وجهات نظر المؤلفين في قضية التصنيع وأهدافه ومسيرتة التي هي ، في الجوهر ، مسيرة التطور الاقتصادي كما يروه .

لقد لاحظنا أنهم قد تحدثوا عن أربعة نظم تبدو قادرةً على احداث هذه المسيرة وهي النخبة السلالية ، ونخبة الطبقة الوسطى ، ونخبة المثقفين الثوريين ، ثم القادة القوميين . ثم بحثوا نظاماً خامساً هو نظام رجال الادارات الاستعمارية ورأوا أنه غير قادر على البقاء ، وأن تأثيره ينحصر في المدى القصير وحده فالاستعمار ينتهي بالهزيمة أو بالتحول الى غير استعمار . ثم عالجوا ، ولو باقتضاب عنصرين طليقين هما المثقفون والقادة العسكريون ، وقالوا بأنهما من العناصر المهمة في فترات الأزمات ، ولكنهما لا يشكلان جماعات قادرة على توفير القاعدة الثابتة للتقدم الصناعي .

لِنَرَ الآن ، وقد واكبنا تحليلهم ، كيف يجيبون على الأسئلة الجوهرية التي

طرحوها في أول الدراسة ، منظوراً الى ذلك من وجهة نظر كل نخبة حاكمة :

١ – من يقود الزحف نحو التصنيع ؟

تقول « **النخبة السلالية** » بأن القادة هم الذين وُلدوا ليقودوا ، وإنهم يُعرَفون بعائلاتهم وطبقتهم . ان حكمهم الشخصي مبني على التقاليد الموروثة ومسنود بالقوة اذا لزم الأمر .

أما « **نخبة الطبقة الوسطى** » فترى أنها هي التي تستحق تسلّم المسؤولية القيادية بفضل تنافسها ، والاختيار ، والتجربة التي تمرّست بها . وتقوم زعاماتها على القبول ، وتدار بموجب بعض القواعد العامة التي تنظم سير الزحف الصناعي .

ويقول « **المثقفون الثوريون** » بأنهم الأشخاص الذين يمتلكون نظرية متوفقة للتاريخ ، وأسلوباً متفوقاً لتنظيم المجتمع ، تمشياً منهم مع حاجات التكنولوجيا الصناعية . ويقيم الثوريون زعامتهم وسلطتهم على دعامة القوة بمختلف أنماطها .

ويرى « **القادة القوميون** » بأنهم هم النخبة التي يتوفر لديها بُعد النظر والشجاعة فالأمل ، ولهذا فهم المستقبل . أما سلطتهم فتقوم على إرساء الحس الوطني والقومي بين أفراد الأمة .

٢ – ما هو هدف التصنيع ؟ وكيف تنتظم مسيرته ؟

ترى « **النخبة السلالية** » أن الهدف هو المحافظة على القديم وتأكيده على المجتمع الأبوي الى أقصى حدٍ ممكن ، مع السيطرة في الوقت نفسه على طرق الانتاج الجديدة . ويتطلب المجتمع الأبوي دولةً قويةً مصممةً على المحافظة على الأمن والاستقرار الداخليين . كما ترى النخبة منح قدرٍ كبيرٍ من السلطة في ميدان التصنيع الى مدراء المشروعات ، ولكن مع ابقاء الطبقة العاملة تابعة ومنفذة .

أما الهدف وفق فلسفة حكم « **الطبقة الوسطى** » فهو إيجاد طريقة توفّر ، مع مرور الزمن ، أكبر الرفاهية الاقتصادية الممكنة للأفراد في المجتمع . وهذه الطريقة (النظام الاقتصادي) هي السوق التنافسية المفتوحة في الشؤون الاقتصادية والسياسية . وتتضمن السوق المفتوحة تشديداً كبيراً على أهمية القطاع الخاص بدلاً من القطاع العام ، وعلى توزيع سلطة وضع أنظمة العلاقات الصناعية بين

كل من : أ - مدراء المشروعات ب - منظمات العمال جـ - السلطات الحكومية . ثم هناك تأكيد على اقرار استقلال العمال وحريتهم في السعي لمصالحهم الذاتية وحقهم في اللجوء الى النزاعات مع أصحاب العمل ، باسم هذه المصلحة الذاتية .

ويتبلور هدف « **المثقفين الثوريين** » كقادة على انشاء مجتمع جديد ومنسجم مع التقنية الجديدة الحديثة . ويتطلب هذا وجود دولة قوية مركزية تمتلك في يدها جميع سلطات وضع النظم والقواعد ، وتفرض على الطبقة العاملة - وخاصة الصناعية منها - القيام بمسؤولياتها وواجباتها تجاه هذا المجتمع الجديد ودونما تحدٍ أو نزاع مع السلطة ، على اعتبار أن الدولة تتصرف لصالح هذه الطبقة العاملة .

أما « **القادة القوميون** » فيرون الهدف في استقلال الأمة وتقدمها وتطوير اقتصادياتها ، ولن يتحقق ذلك الا بإشراف الدولة وارشادها .

وتَعِدُ النخبة السلالية بالاستمرار ، بينما تعد الطبقة الوسطى بالاختيار الفردي . أما وعد المثقفين الثوريين فهو الاسراع بالتصنيع ، في حين أن القادة القوميين يعدون بوحدة الأمة وتقدمها .

وينتهي المؤلفون الى القول بأن أياً من هذه النخبات لا يستطيع مهما كانت نظرته أو نظريته أن يتجاهل قضية ضرورة الحصول على اجماع الأمة ودعمها له وقبولها لدعوته وايديولوجيته وسياسته الاقتصادية وزحفه نحو التصنيع وخلال مسيرة تطور الصناعات في البلد .

انهم - أي قادة هذه النخبات - يبدأون قلةً ، ويحتاجون الى قبول المجتمع لدعوتهم ، والى ارتكازٍ الى ثقافة تنسجم مع موقفهم ونمط أسلوبهم التطبيقي . فاذا حصل هذا ، فان المؤلفين الأربعة يستخلصون النتيجة التالية وهي أن المجتمع يصبح مجدباً من ناحية العقائد الداخلية اذ ينتفي التصادم حول الأسلوب من المجتمع الجديد ، المجتمع الصناعي . واذا تدهورت العقائدية في المجتمع ، أصبح مستعداً لقبول الأسلوب المسيطر .

هذا هو الهيكل العام للدراسة التي استعرضناها (**الصناعية ورجل الصناعة**) للدكاترة الأساتذة كر ، دنلوب ، هاربصن ، ومايرز . . ومع طرحنا هنا لآرائهم فليس معناه اتفاقنا مع كل ما قالوه ووصلوا اليه من استنتاجات ، فالكثير منها يثير أكثر من نقاش ، وقد نعود لهذا الشيْ ، وقد تحفز آخرين للمناقشة .

ونخلص الى مقولة للكاتب فولتير : اذا أردت لشعبٍ أن يحيا ويتقدم ، فعلّمه كيف يفكر » .

كلنا ، دون مراء ، نريد ونحلم أن نتعلم ونفكر ، ونناقش .

الحلقة الدراسية حول مشكلات التنمية وآثار التكنولوجيا على المجتمعات التقليدية

اعداد : د. اسحق القطب *

منظمو الحلقة :

عقدت الحلقة الدراسية بعنوان « مشكلات التنمية وآثار التكنولوجيا على المجتمعات التقليدية » في الخرطوم بجمهورية السودان خلال الفترة ما بين ١٦-١٨ شباط فبراير ١٩٧٦ .

وقد تم تنظيم الحلقة بالتعاون ما بين منظمة تطوير العلـوم الاجتماعية في الشرق الأوسط ، ومجلس البحوث الاجتماعية والاقتصادية التابع للمجلس القومي للبحوث بالسودان ، ومؤسسة فورد .

وتعتبر هذه الحلقة سلسلة من الحلقات العلمية التي تنظمها منظمة تطوير العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط ، التي تأسست حديثا (آب أغسطس) ١٩٧٤) في الاجتماع الذي حضره نخبة من العلمـاء في مختلف ميادين العلـوم الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط ، وتم فيه انتخاب هيئة ادارية مؤقتة وتعيين الدكتورة ليلى الحمامصي سكرتيرة عامة للمنظمة . وهدف المنظمة تطوير العلوم الاجتماعية لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتشجيع العلماء في منطقة الشرق الأوسط لاجراء البحوث والدراسات المشتركة لمعالجة قضايا التغير والتحضر ، وعقد الحلقات والمؤتمرات العلمية ، ومناقشة البحوث النظرية والتطبيقية الأصيلة بقصد تطويع العلوم الاجتماعية للتعرف على مشكلات المنطقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، واقتراح الحلول المناسبة لها . وتوفر المنظمة تمويل البحوث والدراسات ، وحرية التعبير والفكر ، ودعوة المفكرين والعلماء للإدلاء

---

* أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب في جامعة الكويت .

بنتائج بحوثهم ودراساتهم ، وتبادل المعلومات والخبرات من العلماء والجامعات في منطقة الشرق الأوسط باستثناء فلسطين المحتلة (اسرائيل) .

وتنوي المنظمة عقد عدد من هذه الحلقات العلمية التي تتناول قضايا معاصرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية تواجه دول المنطقة قبل عقد المؤتمر العام خلال العامين القادمين حيث تناقش في هذه المناسبة استراتيجية عمل المنظمة مستقبلا في مجالات البحوث والدراسات وتوثيق التعاون وتبادل الخبرات بين العلماء في ميادين العلوم الاجتماعية العاملين في الجامعات ومراكز البحوث والمعاهد العلمية في دول المنطقة ، والتعريف بالجهود العلمية التي يبذلها العلماء وتشجيع العمل المشترك سواء بين العلماء في ميادين العلوم الاجتماعية ، أو بين علماء احدى العلوم المتخصصة في عدة جامعات ومراكز بحوث بأكثر من دولة في منطقة الشرق الأوسط . ومن المتوقع أن تعقد المنظمة حلقة دراسية حول « الأسرة والتنمية » بالتعاون مع جامعة الكويت في العام الدراسي القادم ٧٦-١٩٧٧ .

المشتركون في الحلقة :

بلغ عدد المشتركين في الحلقة أربعون من المتخصصين في علم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس والعلوم السياسية والاقتصاد والادارة والتنمية يمثلون دول الكويت ، والمملكة العربية السعودية ، وجمهورية السودان الديمقراطية ، وجمهورية مصر العربية ، وتونس ، وتركيا .

وقد تم اختيار المشتركين على أساس تخصصاتهم واستعدادهم لتقديم بحوث أصيلة في موضوع الحلقة وفق الاستمارة التي وزعتها منظمة تطوير العلوم الاجتماعية على الأعضاء . وقد جاء الاختيار جامعاً للاتجاهات المختلفة من الدول المشار اليها والبحوث المتنوعة والمتكاملة (بقدر الامكان) حول الموضوعات الرئيسية التي تم تصنيفها في البرنامج العلمي للحلقة . وقد تراوح المستوى العلمي للمشتركين بين أستاذ مساعد وأستاذ يعملون حاليا في الجامعات ومراكز البحوث في الدول الممثلة .

اللغات المستخدمة :

استخدمت اللغات الثلاث العربية والانكليزية والفرنسية ، خاصة وأن العلماء العرب من تونس يجيدون التعبير العلمي بالفرنسية أفضل من اللغات الأخرى .

ولتسهيل مهمة التداول والمناقشة فقد أجريت الترجمة الفورية في هذه اللغات الثلاث من قبل مترجمين عالميين من العرب .

برنامج الحلقة :

تضمن برنامج الحلقة مناقشة ٢١ بحثا علميا تم توزيعها على ست موضوعات رئيسية عرضت في خمس جلسات عمل ، صباحية ومسائية خلال ثلاثة أيام متتاليـة .

وقد اتبعت الحلقة أسلوباً علمياً في عرض الموضوعات ومناقشتها بحيث اتيحت الفرصة لأصحاب بحوث كل موضوع رئيسي بعرض خلاصة بحوثهم خلال ١٥ دقيقة . ثم نظم رئيس الجلسة الحوار والمناقشة والاستفسارات من قبل المشتركين والباحثين . وفي ختـام الجلسة ، لخّص رئيس الجلسة الاتجاهـات الرئيسيـة للموضوعات والأفكار التي طرحت . وقد خصصت جلسة ختامية لمناقشة التوصيات ومقترحات المشتركين للبحوث والدراسة التي تتناول قضايا معاصرة في دول المنطقة والتي يمكن أن تقود الى خطة عمل لبرامج المنظمة في المستقبل .

وقد ساد المناقشة جو من الصراحة العلميّة والموضوعية والنقد البناء والتفاهم والاحساس بالمسئولية تجاه تحقيق الافادة القصوى من هذه اللقاءات العلمية في

تحقيق أغراض المنظمة وأهدافها وتوطيد التعاون وتبادل الخبرات والبحوث بين المشتركين . وقد وزعت المنظمة كتيبا يشمل أسماء المشتركين وشهاداتهم العلمية وميدان التخصص والجامعات التي تخرجوا منها والبحوث العلمية والمؤلفات المنشورة وذلك لاتاحة الفرصة لمزيد من التفاعل والتعارف واستمرار العلاقات المهنيّة بين المشتركين أثناء وبعد الحلقة .

البحوث العلمية :

قدّم للحلقة ٢١ (واحد وعشرون) بحثا باللغة العربية والانكليزية والفرنسية ثم تصنيفها حسب موضوعاتها الى خمس ميادين بحث على النحو التالي :

١ – التنمية والتحضر وآثارهما الاجتماعية والنفسية .

٢ – التنمية الريفية والعوامل التي تؤثر فيها .
٣ – الهجرة الداخلية والخارجية ومشكلة عودة المهاجرين الى ديارهم .
٤ – التغير الاجتماعي والسياسة المركزية .
٥ – ادارة التنمية ودور المؤسسات الاجتماعية وآثارها الاجتماعية .

وقبل عرض أهم الأفكار والاتجاهات التي نوقشت في كل ميدان من الميادين الخمس ، تجدر الاشارة الى افتتاحية الحلقة التي قدمها الدكتور سيد وديع حباشي ، رئيس المجلس القومي للبحوث ، وحدد فيها بعض الخطوط العريضة المرتبطة بموضوع الحلقة وأشار الى أهمية تطويع الامكانيات والطاقات البشرية والمادية المتوافرة في تطوير الريف الذي يشكل الطاقة البشرية والمورد الغذائي الهام وتحقيق مستوى معيشي أفضل . وأشار الى أن التنمية الشاملة هي الهدف واعتبار جميع العوامل التي تؤثر في التركيب والبنية الاقتصادية والاجتماعية كمداخل لدراسة أفضل السبل لتحقيق أهداف التنمية ، وتعتبر التكنولوجيا أداة فعالة في التنمية ولا بد من استيعابها واستخدامها فى خطط وبرامج التنمية في دول العالم الثالث .

١ – التنمية والتحضر وآثارهما الاجتماعيه والسسيه

أشارت البحوث الى مؤشرات هامة في التنميه بعضها تاريخي ارتبط بالنظام الاستعماري ، وبعضها ثقافي أرتبط بالمعرفة والفكر والقيم المتصلة بالتطوير ، وبعضها اقتصادي تعلق بنظم الانتاج والتوازن بين المطالب والحاجات ومعادلة الامكانيات والموارد مع الاحتياجات . ثم تطرق البحث الأول الى بدائل التنمية التي تساعد الدول المتخلفة على التحرك من مواقعها المتخلفة نحو أوضاع أفضل مثل تطوير وتنويع الانتاج والتخطيط لتنمية الموارد البشرية والاستخدام الأمثل للخامات والمعادن المتوافرة مثل البترول في دول الخليج .

وفيما يتعلق بالتحضر ونمو المدن ، دلّت الاحصاءات أن العالم العربي يسير بسرعة نحو التحضر (تتراوح بين ٣٪ في السنة و ١٨٪ في السنة وتمثل النسبة الثانية دول الخليج) .كما تتفاوت نسبة السكان في المدن بين ٨٦٪ (دول الخليج) و ٣٠٪ فأقل (المغرب والسودان والجزائر) . وقد تأثر التحضّر بسبب الزيادة الطبيعية السنوية في السكان (بين ٢ر٢٪ و ٤ر٣٪ سنويا) وبين الهجرة من الريف

والبادية الى المدن المتوسطة والكبيرة . وقد بلغ عدد سكان المدن المئة ألفية ٥٩ مدينة عام ١٩٧٠ في الدول العربية . ومن آثار التحضر السريع ، زيادة الضغط على الخدمات وتضخم المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي والجرائم ، بالاضافة الى التخطيط العمراني – الاجتماعي . ويتحتم ايجاد خطط مدروسة لمواجهة التحضر المتزايد في الوطن العربي .

أما بالنسبة للتأثيرات الاجتماعية للأستقطاب الحضري بناء على تحليل لست مدن مصرية ، فقد أثبتت نتائج الدراسة أن الاستقطاب الحضري مرتبط بدرجة كبيرة بالقاعدة الصناعية ، وبالتباين والاختلافات القائمة بين المجتمعات المحلية ، ووجود فرص أفضل للعمل ، والرغبة في الاستفادة من الخدمات المتاحة في المراكز الحضرية التي لا توجد في البلد الأصلي . وتشكل هذه أهم عوامل الاستقطاب في القاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى والمنصورة وأسيوط وأسوان .

كما قدمت الدراسة حول العلاقة بين مستوى التنمية ومستوى الخصوبة وتأثير ذلك على التخطيط لخفض نسبة الخصوبة نموذجاً علمياً يمكن دراسة هذه العلاقة وقياس مستوى التنمية بالمتغيرات الكمية القابلة للقياس مثل معدل الدخل السنوي للفرد ، ووفيات الأطفال ، عدد التراكتورات ، نسبة الأميّة ، نسبة الطلاب – للأساتذة ، لمجمل انتاج الكتب . . . الخ . وهذه محاولة جديرة بالاهتمام نظراً لأهمية دراسة العلاقة في الوقت الذي تسعى الدول النامية للتوازن بين الزيادة السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين درجة التحضر والتوتر النفسي ، فقد أثبتت الدراسة الميدانية المقارنة بين مجتمع القاهرة والمراكز الريفية حولها بأن الدرجة العالية من التحضر تصحبها درجة عالية من التوتر النفسي ، خاصة بين هؤلاء الأفراد الذين يعملون تحت ظروف التوتر النفسي كالمهندسين وعمال المصانع والسائقين والعاملين بالقوات المسلحة ممن يعايشون الخطر ويحتكون به بشكل منتظم وممن يتعاملون مع أدوات الحضارة الحديثة .

التنمية الريفية والعوامل المؤثرة فيها[٢] :

عالجت بحوث هذا الموضوع مفهوم التنمية المتكاملة وأهميتها لتطوير الريف

كسياسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وأشارت لأهمية التصنيع الزراعي بالاضافة الى الصناعات الريفية الصغيرة وفق معطيات البيئة الزراعية والموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوافرة . وتؤدي هذه التنمية الى انعاش الريف والتخفيف من حدة الهجرة وزيادة الانتاج القومي وتحديث أساليب الانتاج الريفي .

وقد اتضح أن الجمعيات التعاونية في المجتمعات المستحدثة شمال الدلتا تواجه العديد من الصعوبات والعقبات بسبب انخفاض الوعي التعاوني وغياب التنظيم الذي يساعد الريفيين في الافادة من التعاونيات كنمط اقتصادي واجتماعي ، إذ أن القيم الريفية والبنيات التقليدية تجعل من المتعذر تحقيق التقدم المنشود . وهناك عوامل عديدة تؤثر في عدم تحقيق النتائج المرجوة .

كما أن المؤسسات الريفية والوحدات الاجتماعية والارشادية الزراعية والطبيّة والتعاونية والمراكز ومجالس القرى والأصلاح الزراعي ، بالرغم من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ترمي لتحقيقها في عملية تطوير وتحديث الريف ، إلاّ أن التقدم والتغيّر يعتبر بطيئاً ولا تزال القيم التقليدية وعدم الوعي التخطيطي يحتمان ضرورة اعادة النظر في تنظيم هذه المؤسسات لتقوم بدور أكثر فعالية .

٣ – الهجرة الداخلية والخارجية ومشكلة عودة المهاجرين[٣] :

لقد اهتمت هذه البحوث في ابراز المشكلات التي تواجه عودة المهاجرين (في تونس وتركيا) خاصة بعد غياب يتراوح بين ٥–١٥ سنة في التأقلم للنظم المحلية التي لم تتغير بنفس السرعة والدرجة التي يتوقعها المهاجرون العائدون بالاضافة الى الروتين والبيروقراطية والمعونات التشريعية والادارية التي تحول دون قيام المهاجرين بالمشروعات التي يقترحونها من ناحية ، ولغياب مخطط تنموي يأخذ بعين الاعتبار استيعاب هؤلاء العائدين حتى يستفاد من طاقاتهم وامكانياتهم ولمساعدتهم على التأقلم والتكيف للمجتمع الذي هجروه وعادوا اليه . وهذه مشكلة حقيقية سوف تواجه الدول العربية (المصدّرة للمهاجرين) ودول العالم الثالث وهي بالتالي تستحق التفكير والتخطيط .

٤ – التغير الاجتماعي والسياسة المركزية :

ان البحوث في الموضوعات السياسية – الاجتماعية قليلة بطبيعتها لأن العلماء والباحثين في منطقة الشرق الأوسط يتحفظون في معالجة القضايا لعدة أسباب تتعلق بخوفهم من الاجراءات التأديبية التي قد تفرض عليهم . ولذا كانت البحوث محدودة واقتصرت على بحثين[٤] : أولاهما دراسة من تونس والآخر من تركيا . يعالج البحث الأول دراسة لبلدة « تستور » في شمال تونس . ويبرهن على أن ادخال التكنولوجيا الى الانتاج الزراعي والصناعات اليدوية لبلدة صغيرة له آثار في العلاقة بين البلدة والدولة ككل ، إذ أن التكنولوجيا تسهم في التكوين الطبقي الجديد وتحدث تحديثا في النظام الاقتصادي التقليدي وتسهم في المركزية السياسية والاستقرار ، الأمر الذي لم يتوفر عندما كانت التكنولوجيا تصنّع محليا .

أما البحث الثاني ، فهو يحاول اثبات أن المشاركة السياسية موجودة بنوعيها الديمقراطي والاستعراضي . ويستعرض الأحزاب السياسية في تركيا ويعتمد على نتائج الأصوات في الانتخابات الأخيرة ويخلص البحث الى أن هناك علاقة سلبية بين المشاركة السياسية وبين اجراءات التحديث الاجتماعية والاقتصادية (التصنيع والتجارة) والتكامل الريفي ، وأن الناخبين قلّ اشتراكهم في الحياة السياسية بالرغم من التقدم في مجالات التحضر والتغيّر .

٥ – ادارة التنمية ودور المؤسسات الاجتماعية وآثارها :

ناقشت الحلقة ثلاثة بحوث في هذا المجال ، الأول حول التجربة المصرية في ادارة التنمية[٥] . ويستشهد الباحث هنا بمشروعات التنمية الناجحة مثل الأصلاح الزراعي ، وادارة قناة السويس بعد التأميم ، وادارة السد العالي ويشير الى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسيّة للمجتمع المصري منذ ثورة ٢٣ تموز يوليو وحرب سيناء ١٩٥٦ وحرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ والتعديلات الإدارية المتأثرة بالاصلاحات الدستورية . ويبرز أن الدول النامية بامكانها تطوير الأساليب الادارية التي تحقق نسبة ملموسة من النجاح اذا ما أخذت بعين الاعتبار المعطيات العلمية والبيئية العربيـة .

أما البحث الثاني فيناقش دور المؤسسات الاجتماعية وأثرها في مشروعات

التنمية الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي[٦] . ويناقش الكاتب فيه أبعاد السياسة الانمائية التي تهدف احداث تغيير موجه في ثقافة المجتمع وحضارته ، بالاضافة الى تطوير المؤسسات التحتية في تنمية القدرات البشرية من القوى العاملة المحلية وتحسين مستويات المعيشة ، ويناقش المنهج السعودي في ارساء قواعد التنمية في المجالات المختلفة .

أما البحث الثالث ، فقد عالج موضوع التغير الاجتماعي المصاحب لعملية التصنيع في المجتمع المصري – نموذج لأثر التصنيع والتكنولوجيا على تغيّر البناء الاجتماعي لمنطقة حلوان (٧) . وقد ركز الباحث على الآثار السلبية للتصنيع ، ومنها التغيرات الأيكولوجية متمثلة في هجرة الأيدي العاملة وتحول الأراضي الزراعية للبناء ، الازدحام السكاني وانتشار ظاهرة التكتل والتجمع ، ومنها الاجتماعية مثل التكتلات الاجتماعية المهنية والفئات الوافدة من مناطق مختلفة من مختلف مناطق الأقاليم المصرية أفقد المنطقة الوظيفة الصحية والسياحية وشوه الشخصية الحضرية للمنطقة ، وظهور كثير من المتناقضات واختلال التوازن في الاسكان (٦٦٪ من العمال يعانون من أزمة السكن) .

وتناول البحث الأخير ، وهو بعنوان : التحديث الحضاري وأثره على البناء الاجتماعي والثقافي لمجتمع القرية – دراسة ميدانية للبناء السياسي ، وعلاقات ومحددات القوة داخل القرية المصرية (٨) . وأكّد البحث مظاهر التغيير في نظم الحكم والسلطة المحلية داخل المجتمع الريفي في القرى المدروسة وزيادة وعي القرويين بأهمية المشاركة الشعبية في الحكم المحلي وبروز قيادات فلاحية ومن الطبقة المتوسطة ومعاييراكتساب المركز القيادي . غير أن المشاركة السياسية الشفهية من جانب الريفيين تفوق المشاركة الفعلية المتكاملة في الأنشطة السياسية .

الخلاصة :

انتهت الحلقة بمجموعة من المقترحات حول موضوعات البحوث والدراسات في المجالات التي تداولها المشتركون في الميادين المشار اليها . وتتميز الموضوعات المقترحة بالعمق والغوص في المجالات التي لم تطرق بعد والتي يجب أن يقوم علماء العلوم الاجتماعية بدراستها نظريا وقد كان الاتجاه التطبيقي طاغيا كمنهج

علمي للدراسات المطلوبة في هذه المرحلة من تطور المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط كما ركزت البحوث على القضايا المعاصرة والمشكلات التي ما زالت تبحث عن حلول . كما أكدت المقترحات على اجراء دراسات في القضايا التي يعنى بها أكثر من بلد واحد بقصد اجراء المقارنات من ناحية ولتوثيق التعاون بين العلماء من مختلف البلدان وفي مختلف التخصصات خاصة في مجالات التحضر ونمو المدن والهجرة الداخلية والخارجية والتغير الاجتماعي وآثار التكنولوجيا على النظم والنسق التربوية والاقتصادية والسياسية والأسرية والدينية .

كذلك ، أكدت المقترحات ضرورة التعاون بين الجامعات ومؤسسات البحوث في تحقيق التبادل والتوثيق في مجالات العلماء والأساتذة والمتخصصين ، وفي مجالات البحوث والدراسات والمؤلفات العلمية ، وكذلك في مجال الاشتراك كفريق عمل في تمويل واجراء البحوث المشتركة .

ولا بد أن نؤكد أهمية مشاركة العلماء العرب في مختلف ميادين العلوم الاجتماعية في هذه المنظمة الفتية والاشتراك في الحلقات الدراسية واعداد البحوث العلمية ، اذ أن العلماء الشباب الذين يحملون الأتجاه التجديدي العلمي يجب أن يخرجوا من العزلة والعمل الفردي الى العمل الجماعي والمساهمة العلمية بغرض خدمة أهداف التنمية وتحليل أبعادها ونتائجها .

(١) والأبحاث التي عرضت هي :

Development of Underdevelopment: Critical Remark, by Dr. K. Glavanis.
Urbanization Trends in the Arab World, by Dr. Ishak Qutub.
Social Efforts of Urban Polarization: An Applied Analytical Study – Egypt, by Dr. Mahmoud El. Kordy.
The Relationship Between Level of Development and Fertility Level and Its Implications for Plan to Reduce Fertility, by Dr. Nader Fergany.

العلاقة بين درجة التحضر والتوتر النفسي (دراسة لثلاثة مجتمعات (ريف ، حضر ، شبه حضر) دكتور مصري عبد الحميد حنورة .

(٢) من البحوث التي عرضت :

Integrated Rural Development and Agro-Industrialization (Near Eastern Countries) Dr. Abdul Saheb Alwan.

The Institutional Factors Obstructing Riral Development in Newly Reclaimed Areas – Study of Cooperation in Egypt, by Dr. Helmi Tadros.
Rural Development in Egypt, by Dr. Abdul Hadi El-Gabary.

(٣) من البحوث التي نوقشت حول هذا الموضوع :

The Return of Emigrants to their Homes: Factor of Social Change, by Dr. Yosuf Alouane.
Migration as an Obstacle for Re-integration in Industry: The Turkish Case, by Dr. Nermin Abadan anct.
Characteristics of Turkey's Industrial Workers (Istanbul – Izmit Complex) by Dr. Denil Kamdiyoti.

(٤) هما :

Technological Change and Political Centralization in Tunisia by Nicholas Hopkens.
Modernization and Political Participation and Party Support – The Case of Turkey, by Dr. Ostun Ergoder.
An Essay on Egyptian Experience in Development – by E.H. Valsan.

(٦) للدكتور عبد الله المحمد الخريجي – رئيس قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز بجدة .
(٧) للدكتور كمال عبد الحميد الزيات – جامعة أسيوط .
(٨) للدكتور نبيل محمد السمالوطي – كلية البنات – جامعة الأزهر .

ندوة تنمية القوى البشرية - دور المرأة

(٤-٧ نيسان ١٩٧٦)

اعداد فوزية حسونة *

لما كان الانسان هو المحور الذي تدور حوله عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو بالتالي وسيلة التنمية وغايتها ، وهو المحرك الأول لعملية الانتاج فانه كان لا بد من الاهتمام بجعل هذا الانسان قادرا على العطاء وتهيئة الظروف المناسبة له لدفع مسيرة التنمية الى الأمام .

ولما كانت المرأة الأردنية تشكل نصف المجتمع ، وتعمل جنبا الى جنب مع الرجل في جميع المجالات منذ بدء مسيرة التنمية وايمانا بأن المرأة تستطيع أن تلعب دورا أكثر فعالية من الدور الذي تقوم به حاليا ، في زيادة انتاجها ومشاركتها على نطاق واسع فقد انعقدت ندوة تنمية القوى البشرية الثانية ، الخاصة بدور المرأة الأردنية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير حسن ولي العهد وباشراف وزارة العمل في مدينة الحسين للشباب خلال الفترة ٤-٧ نيسان ١٩٧٦ لدراسة مشكلات المرأة والتحديات التي تواجهها ، والتي تضمنتها أوراق عمل سبع قامت سبعة لجان باعدادها وهي : -

١ - عمل المرأة واتجاهاته وحوافزه .
٢ - دور المرأة في النشاطات الاقتصادية .
٣ - دور المؤسسات الاعلامية في استقطاب المرأة للعمل .
٤ - دور المرأة الأردنية في مجال التربية والرعاية الاجتماعية والصحية .
٥ - مجالات عمل المرأة في المهن والتخصصات الفنية .
٦ - مساهمة المرأة في العمل الاضافي خارج المنزل .
٧ - عمل المرأة في نطاق الأسرة .

وقد جاء عقد الندوة خلاصة لنشاط متواصل استمر طوال عام اتسم بالاهتمام الكبير بقضايا التنمية بعد عقد ندوة تنمية القوى البشرية الأولى عام ١٩٧٤ .

* مديرة المركز الإقليمي لتأهيل وتدريب الكفيفات في الأردن (سابقا) .

وقد شارك في الندوة عدد من أساتذة الجامعة الأردنية ، وبعض الهيئات التي لها علاقة بتنمية القوى البشرية ، كالجمعية العلمية الملكية ، والمجلس القومي للتخطيط ، والمنظمة التعاونية ، ورعاية الشباب ، ومعهد الادارة ، والاتحاد العام للجمعيات الخيرية ، وديوان الموظفين ، كذلك كان من ضمن المشتركين بعض الوزراء الذين لهم دور في قضايا التنمية ، كوزير التربية والتعليم ، والصحة ، والاعلام ، والمالية ، والصناعة والتجارة والأوقاف الاسلامية ، بالاضافة الى بعض المهتمين بموضوع الندوة.

وقد تمكنت الندوة من عرض بحوثها وأوراق أعمالها وفقا للبرنامج الموضوع ولكنها لم تتمكن من اعلان التوصيات في اليوم المقرر وهو ٧ نيسان وقد أرجئ إعلان التوصيات حتى ١٠ نيسـان .

وقد ابتدأت الندوة يومها الأول برئاسة سمو الأمير حسن ولي العهد الأردني صباح يوم الأحد الموافق ٤ نيسان ١٩٧٦ وقد قام معالي وزير العمل الأستاذ عصام العجلوني بافتتاح الندوة بكلمة رحب فيها بصاحب السمو الملكي وشكره على اهتمامه بهذه الندوة وتفضله برئاستها ، ثم تكلم ولي العهد الأردني فشكر جميع الذين شاركوا في إعداد أوراق العمل وأشار الى أهمية دور المرأة في بناء المجتمع المتقدم الذي أصبح رمزا للتطور والتقدم وأن الدراسات والأبحاث الجدية المتعلقة بتقييم مسيرة التنمية هي السبيل الوحيد الذي يساعد على استخدام الطاقات البشرية والمادية أفضل استخدام لتحقيق مفهوم التنمية الحقيقي .

ثم قام بعد ذلك وزير العمل بصفته مقررا عاما للندوة بدعوة رئيس اللجنة الرابعة الدكتور عبدالله الخطيب بعرض ما جاء في ورقة العمل المتعلقة في (دور المرأة الأردنية في مجال التربية والرعاية الاجتماعية والصحية) .

وبعد أن تم عرض الورقة دارت مناقشة موضوعية حول ما جاء فيها وقد برزت أثناء المناقشة الاتجاهات التالية :

١ – أن التعليم للمرأة أو الرجل هو أساس عمليات استثمار الرأسمال البشري وهو الخطوة الأولى للنمو الاقتصادي والاجتماعي .
٢ – أن الاتجاه العام بالنسبة للتعليم المهني بالنسبة للفتاة يمثل مشكلة في الدول النامية بشكل عـام .

٣ – أن هناك حاجة الى تكريس مفهوم التعليم المختلط بهدف اعطاء معنى المساواة مفهوما واقعيا وخاصة في المراحل الأولى .
٤ – ان المشكلة الأساسية التي تواجه التعليم الثانوي هي مشكلة التوجيه المهني .
٥ – أ همية تبني مفهوم العمل الاضافي للمرأة في وزارة التربية والتعليم .
٦ – أهمية التكامل بين المؤسسات التي تعمل في مجال الرعاية الاجتماعية ضمن خطة متكاملة على مستوى الوطن .

وبعد أن انتهت مناقشة ورقة العمل الأولى رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة . واستؤنف عقد الجلسة لمناقشة ورقة العمل الثانية المتعلقة في (مجالات عمل المرأة في المهن والتخصصات الفنية) . .

وقد قامت الآنسة لوريس احلامس رئيسة اللجنة بتقديم ما جاء في الورقة ، ومن خلال المناقشة التي أدارها معالي المقرر العام برزت بعض الاتجاهات والحقائق التالية :

١ – أن نسبة مشاركة الفتاة في التعليم الالزامي ما زالت أقل من مشاركة الفتى بشكل عـــام .
٢ – انخفاض نسبة مشاركة الفتاة في التعليم الثانوي بصورة عامة رغم التحسن النسبي .
٣ – أن نسبة التسرب بين البنات أعلى منها بين البنين في جميع مراحل الدراسة .
٤ – أن نسبة القوى العاملة من الأناث الى مجموع السكان ما زالت منخفضة جدا .
٥ – ان مشاركة المرأة في المهن والتخصصات الفنية ما زال ضعيفا .
٦ – أن هناك صعوبات ومعوقات تحول دون مساهمة فعالة في مجالات

المهن والتخصصات الفنية وأهمها :

أ – التشريعات والممارسات القائمة .
ب – العوامل الاجتماعية .
جـ – فرص العمل وظروفه .

وقد أنهت الندوة أعمال يومها الأول بمناقشة أدارها سمو الأمير حسن ومعالي المقرر العــام .

وفي اليوم التالي (٥-٧-٧٦) ابتدأت الندوة أعمالها بجلسة صباحية رئسها سمو الأمير ، وقد عرضت السيدة نمرة طنوس رئيسة اللجنة السادسة محتويات ورقة العمل المتعلقة بـ (عمل المرأة الاضافي خارج المنزل) التي أعدتها اللجنة نفسها .

ثم أعقبها مناقشة قادها معالي المقرر العام برزت من خلالها بعض النقاط الهامة فيها :

١ – أن هناك طلب من سوق العمل سواء القطاع الخاص أو الحكومي على العمل الاضافي للمرأة .

٢ – ضرورة استثمار واستغلال طاقات المرأة الغير مستغلة حاليا ورفع مستواها التدريبي المهني حتى يمكن استغلال طاقاتها هذه لسد حاجة سوق العمل من العمل الاضافي.

وبعد أن انتهت مناقشة ورقة العمل الأولى رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة واستؤنف عقد الجلسة لمناقشة ورقة العمل الثانية المتعلقة بـ « عمل المرأة في نطاق الأسرة » من اعداد اللجنة السابقة .

وقد قام الدكتور ابراهيم عثمان رئيس اللجنة بعرض محتويات الورقة ، وقد دارت مناقشة قادها معالي المقرر العام ومن النقاط التي برزت من خلال هذه المناقشة :

١ – أنه اذا أمكن تهيئة الظروف المناسبة في محيط الأسرة فانه يمكن التفكير في أدوار جديدة تنموية تسهم فيها المرأة وهذه الأدوار الجديدة تستند على أساس مشاركة العائلة بأفرادها جميعا .

٢ – أن نشاط المرأة الانتاجي داخل الأسرة نوعين :

أ – نشاطات توفر على الأسرة في مجالات الصرف النقدي .

ب – نشاطات تزيد من دخل الأسرة .

وقد انتهت أعمال ذلك اليوم بمناقشات قادها سمو الأمير حسن ومعالي المقرر العـــام .

وفي اليوم الثالث للندوة في (٦-٤-٧٦) قدمت الأوراق الخلفية وهما :

١ – عمل المرأة واتجاهاته وحوافزه من اعداد اللجنة الأولى وقدمته الدكتورة عدوية العلمي رئيسة اللجنة .

٢ – دور المرأة في النشاطات الاقتصادية من اعداد اللجنة الثانية وقدمه الدكتور صالح خصاونة نيابة عن رئيس اللجنة الدكتور كامل أبو جابر .

ثم قدمت بعد ذلك الدكتورة عائدة النجار ورقة العمل الخاصة « بدور المؤسسات الاعلامية في استقطاب المرأة للعمل » من اعداد اللجنة الثالثة .

وقد دارت مناقشات انتهت بها أعمال الندوة في ذلك اليوم على أن تقوم لجنة صياغة التوصيات بالاجتماع يومي ٧ و ٤/٨ لاعلان التوصيات يوم ٤/١٠ بدلا من ٤/٧ .

وفي ٤/١٠ عقدت الجلسة الختامية برئاسة سمو الأمير حسن قدم فيها السيد اسحق الفرحان رئيس الجمعية العلمية الملكية تقييما عاما للندوة ثم أعقبه معالي وزير العمل الأستاذ عصام العجلوني ، ثم سمو الأمير حسن ، وفي آخر فقرات الجلسة تمت تلاوة التوصيات ، وانتهت أعمال الندوة بمناقشات مستفيضة للتوصيات قادها سمو الأمير حسن واشترك بها عدد كبير من المشتركين . وقد اتخذت التوصيات ضمن الاطار التالي :

أ – توصيات تتعلق باجراء الدراسات وتنمية الاتجاهات الايجابية التي تضمن رفع الكفاية الانتاجية للمرأة :

١ – تقوم وزارة العمل باتخاذ الاجراءات الكفيلة لانشاء دائرة تعنى بشؤون المرأة ، يكون من مهامها متابعة وتنفيذ التوصيات التي تتمخض عنها الندوات والاجتماعات والمؤتمرات الخاصة بالمرأة على أن تقوم الوزارة في المستقبل بتحديد مهام الدائرة ووضع الأنظمة الخاصة بها لتكفل قيامها بعملها على الوجه الأفضل .

٢ – ضرورة انتهاج سياسة واضحة ومتكاملة في مجال تنظيم الأسرة تستهدف رفع المستوى الاجتماعي والمعيشي والصحي للمواطنين مما يتيح للمرأة فرصا أوسع للمشاركة في النشاط الاقتصادي .

٣ – قيام وزارة العمل بتحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة العاملة بحيث تشمل جميع الفئات من العمال والعاملات الذين لا يشملهم القانون الحالي .

٤ – قيام مؤسسات الدولة باشراك المرأة في مجالات التخطيط والمجالس الادارية العليـــا .

٥ – دعم مشروع الجامعات الأردنية بالتعاون مع المركز السكاني في الأمم المتحدة لانشاء مركز للدراسات السكانية .

٦ – العمل على تجميع الدراسات المتوفرة عن المرأة في مركز واحد ، وتبادل هذه الدراسات مع الدول العربية الأخرى .

ب – توصيات تتعلق باعداد المرأة وتأهيلها للعمل : –

١ – التوسع في التعليم الفني للفتيات في المعاهد الفنية بعد المرحلة الثانوية ، وفتح باب القبول للفتيات في المعاهد الفنية (البوليتكنيك) على قدم المساواة مع الفتى .

٢ – قيام وزارة التربية والتعليم بزيادة التنويع في البعثات العلمية للفتيات ولجميع البلدان وزيادة الفرص للتخصصات الهندسية والطبية وغيرها من العلوم التطبيقية .

٣ – قيام وزارة التربية والتعليم بتشجيع التعليم المختلط في المرحلة الابتدائية في جميع مدارسها .

٤ – العمل على مغالجة ظاهرة التسرب من المدرسة خاصة بين الأناث واجراء الدراسات اللازمة لذلك .

٥ – تشجيع البحوث المتعلقة بدراسة مفهوم وصورة المرأة التي تعكسها المناهج في مختلف المراحل الدراسية كمبتدأ لتضمينها الاتجاهات الايجابية للمرأة وابراز دورها المتطور والانتاجي .

جـ – توصيات تتعلق بعمل المرأة ودور المؤسسات المختلفــة في تحسين أساليـب استخدامها : –

١ – دعم وتشجيع القطاع الخاص وخاصة المؤسسات الصناعية الكبيرة على توفير التسهيلات الاجتماعية اللازمة للمرأة العاملة كدور الحضانة ورياض الأطفال باشراف من وزارات التربية والتعليم والصحة والعمل على أن تقوم وزارة التربية والتعليم باعداد العاملات في دور الحضانة ورياض الأطفال .

٢ – توفير فرص التدريب المهني لرفع كفاءة المرأة العاملة أثناء الخدمة ، وايجاد الحوافز التي تكفل تشجيع المرأة من الانتفاع من هذه الفرص كاحتساب أوقات التدريب والدراسة من ساعات العمل المأجورة وغير المأجورة من التسهيلات .

٣ – اتاحة فرص متكافئة للمرأة العاملة في البعثات الممنوحة للموظفين والموظفات.

٤ – تشجيع العمل الجزئي للمرأة في الوزارات المختلفة .

٥ – استحداث نشاط خاص للارشاد الريفي السنوي ضمن المشاريع المحلية الريفية على غرار التجربة الرائدة في وادي الأردن .

٦ – قيام وزارة العمل عن طريق مؤسسات التدريب المهني بانشاء مراكز في مختلف أنحاء المملكة لتدريب المرأة على بعض أعمال التجميع الصناعي البسيط على غرار صناعات لعب الأطفال في اليابان .

٧ – دعم مشروع انشاء مكاتب الاستخدام في وزارة العمل لتقوم بدور فعّال في خدمة المرأة العاملة وصاحب العمل والقوى البشرية المتوافرة .

د – توصيات تتعلق بدور المؤسسات الاعلامية في استقطاب المرأة للعمل : –

١ – قيام وزارة الثقافة والاعلام بالتعاون مع مؤسسات الدولة المختلفة بتوعية اعلامية حول الأدوار التي على الفرد أن يقوم بها ضمن نطاق الأسرة من أجل تكامل وتعاون أسري في العمل .

٢ – قيام دائرة شؤون المرأة في وزارة العمل بتشكيل لجنة استشارية للتعاون مع وزارة الثقافة والاعلام بالمشاركة في وضع البرامج والخطط المتعلقة بالمرأة في مجالات الاعلام المختلفة .

٣ – قيام دائرة شؤون المرأة في وزارة العمل بتأسيس مجلة متخصصة بالمرأة وأخرى بالطفل وذلك بقصد توعية المرأة وابراز دورها في التنمية وكذلك لمساعدة تهيئة الأطفال للنمو بشكل صحي من النواحي الاجتماعية والصحية والنفسية .

٤ – تشجيع المجتمعات المحلية على اقامة مراكز المشاهدة الجماعية الريفية بواسطة المرشدين الريفيين والاجتماعيين وتزويد المراكز بأجهزة راديو وتلفزيون من

قبل الدولة لاتاحة فرص الاستماع والمشاهدة الجماعية نظرا لما في ذلك من تأثير قوي على المواطنين .

٥ – قيام الجامعة الأردنية باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لانشاء معهد عال للصحافة لاعداد وتأهيل الصحفيين المتخصصين في مجالات الاعلام المختلفة .

تنويه

وقع في مقالة الدكتور فهد الثاقب المنشورة في العدد السابق خطأ مطبعي في الصفحة ٨٣ السطر السادس من أسفل ، أشير بموجبه إلى عائلات مكونة من عشرة أشخاص بدلا من خمسة. كما ورد في الجدول رقم ٢ ص ٨٩ في بند المجموع رقم ٩ر٣٢ بدلا عن ٩ر٢٣ .

ولذا استوجب التنويه .

المؤتمر العلمي الثالث للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

الكويت ٦-١٠ مارس ١٩٧٦

عبد الرحمن فايز *

بدعوة من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عقد في السادس والعاشر من آذار/مارس ١٩٧٦ المؤتمر العلمى الثالث للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب تحت شعار « التقييم المحاسبى للاداء » . وقد ضم المؤتمر نحوا من ٧٠ مشتركا من الدول العربية ، واشتمل برنامج المؤتمر على محاضرات وكلمات تتعلق بموضوع بحث المؤتمر الرئيسى .

وقد حضر المؤتمر وفد عن الامانة العامة لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب برئاسة الدكتور عبد العزيز حجازى الامين العام للاتحاد . كما حضره الاستاذ محمد عبد الفتاح ابراهيم وزير التأمينات في جمهورية مصر العربية ، اضافة الى ممثلين عن كافة النقابات والجمعيات الاعضاء في الاتحاد ، ومندوبين عن كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ، ومندوبين عن كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومركز التنمية الصناعية للدول العربية والجمعية المصرية للإدارة المالية . كذلك فقد حضر المؤتمر مندوبون عن المنظمات العربية المتخصصة العاملة في الكويت وجامعة الكويت والمعهد العربي للتخطيط والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وديوان المحاسبة في دولة الكويت .
قدم للمؤتمر اثنان وعشرون بحثا ، تم طبعها وتوزيعها على السادة المؤتمرين .

---

* مساعد سكرتير التحرير .

كما عقد المؤتمرون خمس جلسات خلال مدة انعقاد المؤتمر تم خلالها مناقشة اربعة عشر بحثا . وتميزت جلسات المؤتمر بالمناقشات العلمية العميقة للعديد من القضايا المحاسبية والمالية والادارية المرتبطة بصميم الهدف الذى عقد من اجله المؤتمر .

وقد اوضحت البحوث والمناقشات العلمية التي عاشها المؤتمرون خلال مدة انعقاد المؤتمر ان تأمين النجاح الذى تنشده الاقطار العربية من ثورتها التنموية وصولا الى الارتفاع بمستوى الفرد العربي ، والامة العربية الى مصاف الشعوب الاكثر تقدما في عالمنا الحديث يتطلب تخطيطا سليما للمشروعات وتقييما عميقا مسبقا للنواحي العلمية والمالية والاقتصادية والاجتماعية بمستوى المشروع الواحد او المشاريع المتماثلة او المتكاملة او بمستوى الخطة العامة للقطر والمتكامل بين الاقطار العربية .

كما يتطلب في الوقت نفسه متابعة مستمرة لهذا التقييم تتماشى مع مراحل التنفيذ ، وتأخذ بعين الاعتبار العوامل المختلفة نوعية او محلية ، عربية ام دولية .

ان تقييم الاداء ينصرف في جوهره الى مقارنة الاداء الفعلي من فترة زمنية لاخرى . او فيما بين المنشآت المماثلة او بمستوى معين من الاداء المخطط يحتاج الى وسائل علمية حديثة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم . وان المفاهيم المحاسبية الحديثة بتكاملها مع المفاهيم الادارية والاقتصادية والاحصائية وحتى العلمية الصرفة منها . تستطيع ان تقدم الخدمة الكفؤة للامة العربية في هذا الميدان .

لقد تبين للمؤتمرين ان الاستفادة من خبرات الدول الاكثر تقدما في هذا الميدان اجراء سليم جدا . الا ان العنصر الاكثر فائدة ان يحقق المحاسب العربي الفرص الكاملة لا ختيار الاساليب التي اتبعتها الدول المذكورة في عالمنا العربي وضمن ظروف اقطارنا العربية وتطويعها وفق مقومات وطبيعة هذه الظروف بما يؤمن تحقيق مستوى اعلى من النجاح

ففى صباح اليوم الاول تقدمت للمؤتمر ثلاثة ابحاث كانت : « النظام المحاسبى المتكامل للوحدة المحاسبية الحكومية » ، « تقييم الاداء محاسبيا للاغراض المختلفة » ، « وتقييم الأداء من خلال التنسيق بين اجهزة الرقابة » وقد قدمها على التوالي كل من السادة : حنا رزوقي الصائغ ، ابراهيم مبارك و موفق العطار .

وكان مقررو هذه الجلسات كل من : الدكتور عبد العزيز رجب ، الدكتور شعيب عبد الله والدكتور عباس الشيرازى .

وفي المساء قدم الدكتور محمد عباس حجازى بحثا بعنوان « الأنماط الكمية والمالية وقياس وتقييم الأراء » ،وبحث آخر بعنوان « تقييم الأداء محاسبيا على مستوى الوحدة الاقتصادية للدكتور عباس الشيرازى . أما السيد فهمى العسال فقد قدم بحثا تحت عنوان « تحليلات مرونة التكاليف . وقد كان مقررو هذه الجلسات كل من : الدكتور وجدي شركس ، الدكتور حلمي نمر والدكتور على عبدالرحيم .

وفي ثانى أيام المؤتمر قدمت في الفترة الصباحية البحوث التالية :

« المحاسبة وبعض آثار التضخم النقدى » للسيد نزهت الطيب ، « مشاكل وحدود استخدام النسب المالية في تقييم الأداء » لكل من الدكتور سمير يباوى فهمى والدكتور احمد محمد موسى ، ثم « التقييم المحاسبي للأداء بين النظرية والتطبيق » للسيد مختار عبد الحليم مدكور . وكان مقرروا الجلسات في هذه الفترة السادة : حنا رزوقى الصائغ ، والدكتور يوسف العادلى ، والدكتور عبد العزيز رجب .

وفي الفترة المسائية كان مقرروا الجلسات السادة : الدكتور على السلمى ، الدكتور ابراهيم هميمى والدكتور عرفان شافعى ، حيث قدمت البحوث التالية : أنسب طرق تقديم المعونة الفنية في مجال تطوير أساليب تقيم الأداء الصناعي للسيد محى الدين برهان نور ، « تقييم الأداء في إطار نظام متكامل للمعلومات » للدكتور على السلمى ، و « تقييم الأداء والتكامل الاقتصادى العربي » للسيدة ليلى نصر زيدان .

واستهل اليوم الأخير للمؤتمر بالفترة الصباحية التي قدم فيها بحثان هما « أسلوب بيرت والتكاليف لتقييم أداء المشروع » ، للدكتور محمود سلامة و « اللامركزية ومشاكل قياس وتقييم الأداء للدكتور يوسف العادلى ، وكان مقررا هاتين الجلستين كل من الدكتور يباوى فهمى ، والدكتور محمد عباس حجازى .

وفي المساء اعلن المؤتمر توصياته وقراراته .

التوصيات والقرارات :

١ – التأكد على أهمية الاخذ بالموازنات التخطيطية وموازنات البرامج والاداء بالنسبة للقطاع الحكومى وقطاع الاعمال العام والخاص كمرحله اساسية

لا بد منها لتوفير المناخ المناسب للتخطيط السليم وتقييم الاداء بصورة فعاله .

٢ – لغرض توفير الظروف المناسبة لقياس الاداء في القطاع الحكومى الخدمى بشقيه المركزى والمحلى يقر المؤتمر الخطوات الآتية كمراحل اساسية لتحقيق هذا الهدف :

أ –ان تكامل الدورة المحاسبية للوحدة المحاسبية الحكومية في نطاق المحاسبة المالية مرحلة لا بد من تحقيقها قبل الانتقال الى تطبيق موازنة البرامج والاداء .

ب–ان النظام اللامركزى في تمويل الوحدات المحاسبية الحكومية اسلوب اكثر ملائمة لتحقيق التنظيم السليم للنظام المحاسبى المتكامل للوحدة المحاسبية الحكومية .

جـ–ان تطبيق النظام اللامركزى وتكامل الدورة المحاسبية للوحدة المحاسبيه الحكومية ، يجب ان يكون في اطار الحفاظ على تكامل الدورة المحاسبية بمستوى الدولة والتدفق السليم والسريع للمعلومات عن نشاط كافة الوحدات .

٣ – ان نجاح الموازنات التخطيطية وموازنات البرامج والاداء في تحقيق الهدف من استخدامها يتطلب تحديد انماط ومؤشرات كمية ومالية ونوعية واقعية لقياس الاداء داخل الوحدة وعلى صعيد المنشأة والقطاع والدولة .

٤ – تدعيم انظمة التكاليف باشكالها المختلفة في كل من الوحدات الاقتصادية والوحدات الخدمية باعتبارها اللبنة الاساسية لمتطلبات قياس الاداء في مراحل التخطيط والمتابعة والتقييم .

٥ – التأكيد على ضرورة نشر القوائم المالية بالقيم التاريخية ، مع الاعتراف رسميا بتأثير تغيرات الاسعار على محتويات هذه القوائم ونشر قوائم معدلة ملحقة تأخذ بنظر الاعتبار اثر هذه التغيرات على تلك القوائم . وذلك باستخدام الارقام القياسية المناسبة في التعديل .

٦ – الاعتراف بكافة العمليات الضمنية سواء للتكاليف او الايرادات مع التفرقة بين ارباح النشاط الجارى وارباح المضاربة بالاضافة الى ضرورة تبويب الحسابات الختامية بما يكفل اظهار عناصر القيمة المضافه تمشيا مع خدمة اغراض المحاسبة القومية .

٧ – ان تقييم الاداء الداخلى لكل منشأة قد يستلزم اعادة النظر في الهياكل التنظيمية للوحدات بالادارية وتقسيمها الى مراكز مسؤولية بأنواعها المختلفة مثل مراكز التكلفة ، مراكز الربحيه ومراكز الاستثمار تساعد المستويات الادارية العليا في الوقوف على مدى ما تم تحقيقه من الاهداف المخططة .

٨ – التأكيد علي ضرورة السعى لتوحيد المصطلحات ومرادفاتها والاسس المحاسبية بمستوى النشاطات المختلفة داخل كل قطر عربي . وعلى الصعيد العربي بمستوى الدول العربية بصورة عامة . مع الاعتراف بأنظمة محاسبية وانظمة اداء لكل نشاط من الانشطة المتخصصة .

٩ – العمل على التنسيق بين اجهزة الرقابة الخارجية والداخلية بما يمنع التكرار والازدواج والتداخل بحيث يتم تقسيم العملية الرقابية فيما بينها بمفهومها الشامل الذى يتضمن ليس فقط صيانة وحماية اموال المشروع بل يمتد الى تحقيق الكفاءة والفاعلية على دورة استخدام هذه الاموال .

١٠ – ان تهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ التوصيات السابقة يتطلب تهيئة الكوادر المحاسبية الكفؤة لتحمل مسؤولياتها في هذا الميدان .

ولذلك يوصى المؤتمر بضرورة انشاء مركز عربي للبحوث المحاسبية مرتبطة باتحاد المحاسبين والمراجعين العرب يتولى القيام باعمال البحث والمسح المحاسبى للنشاطات المختلفة في العالم العربي وتهيئة الانظمة المناسبة لكل نشاط ضمن اطار المبادئ والاسس العامة وتدريب الكوادر بالمستويات المختلفة للعمل على تنفيذ هذه النظم ومتابعة النتائج .

١١ – تقديم الدعم العلمى والفنى الكامل لمجلة المحاسب الناطقة باسم اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وذلك بتزويدها بالبحوث العلمية التطبيقية على المستوى العلمى والعربي لتأمين المرجع المناسب للمحاسب العربي بما يمكنه من مواكبة احداث التطورات في ميدان المحاسبة والمراجعة .

١٢ – العمل على اصدار ميثاق عربي لمهنة المحاسبة والمراجعة والسعى لدى كافة الدول العربية لا صدار تشريعات محلية تأخذ بالاسس والمبادئ التي يعتمدها الميثاق ، بشكل يفسح المجال للمحاسب العربي كى يلعب دوره الفعال في خدمة الثورة التنموية .

١٣ – التأكيد على اهمية اقناع المستويات الادارية وعلى الأخص العليا منها باهمية تقييم الاداء ودور المحاسب في هذه المهمة وتعريفها بالوسائل التي يستخدمها المحاسب في هذا المجال .

١٤ – مناشدة الحكومات العربية التي ليس فيها تنظيم كامل للمهنة بأهمية تكوين نقابات مهنية للمحاسبين والمراجعين ترعى شئون المهنة وتعمل على تدعيمها لتأمين الخدمات المحاسبية الكفؤة لتحقيق اهدافها في التنمية الشاملة .

١٥ – التأكيد على ضرورة تكوين لجنة تحضيرية من الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب في المؤتمرات العلمية القادمة تتولى مهمة تقييم البحوث وتنسيقها تمهيدا لتقديمها للمناقشة في المؤتمر .

لقد وفرت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية للسادة الضيوف والمؤتمرين الفرصة الكاملة للاطلاع على التقدم الملموس الذى تشهده دوله الكويت في كافة المجالات .

كما ان مقابلة صاحب السمو امير البلاد المعظم الشيخ صباح السالم الصباح وسمو ولى العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر الاحمد الصباح للسيد الامين العام للاتحاد ومندوبون عن المنظمات المشاركة في المؤتمر رغم مشاغلهما الكثيرة اضافة الى البرقية الرقيقة التي تلقاها المؤتمر من سمو امير البلاد المعظم اثناء انعقاده انما تمثل دعما صادقا وتعبيرا واضحا عن الاهتمام الكبير والعناية الفائقة التي تحظى بها التجمعات العلمية العربية من لدن سموهما . وتأكيدا على اهتمام القيادات العربية بالاساليب العلمية الحديثة في مجالاتها المختلفة وادخال المناسب منها الى العالم العربي .

يسجل المؤتمرون شكرهم الجزيل للسيد وزير النفط (وزير التجارة والصناعة بالنيابة) السيد عبد المطلب الكاظمى لتفضله برعاية المؤتمر .

وفق الله قادة العرب المخلصين لتحقيق امانى الامة العربية .

دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا

مع صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ من مجلة العلوم الاجتماعية بدأنا بنشر تقارير أكاديمية عن الجامعات العربية وغير العربية متضمنة أوضاعها الأكاديمية ، وملخصات عامة عن أقسامها ونشاطاتها ، ودورها في خدمة المجتمع .

وقد اختطت المجلة سياسة محددة في هذا المجال ترمي الى الاتصال بالجامعات والمؤسسات ونشر ما يردها من التقارير تباعا على أساس أن يتناول، كل عدد من أعداد المجلة فكرة عن واحدة أو أكثر من المؤسسات التعليمية العليا أو الجامعات في بلد معين .

وفي هذا العدد نقدم تقريرا ملخصا وشاملا ، عن إحدى المؤسسات التعليمية في بلد عربي شقيق ، هي جامعة حلب .

جامعة حلب

جامعة حلب هي الجامعة الثانية في القطر العربي السوري ، سبقتها جامعة دمشق وتلتها جامعة تشرين (اللاذقية) ، وهي احدى المؤسسات العلمية التي استطاعت - بالرغم من حداثتها - أن تلعب دورا كبيرا في تطوير التعليم العالي وربطه بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطر .

لمحة تاريخية عن جامعة حلب وتطورها

أحدثت جامعة حلب عام ١٩٥٨ وكانت نواتها كلية الهندسة التي كانت جزءا من الجامعة السورية بدمشق رغم تأسيسها في مدينة حلب عام ١٩٤٦ .

وأخذت جامعة حلب تظهر الى حيز الوجود الفعلي اعتبارا من عام ١٩٦٠ حيث صدر قرار بالحاق كلية الهندسة بحلب بجامعة حلب واحداث كلية للزراعة فيها .

وفي عام ١٩٦١ تم احداث كلية للحقوق وفي عام ١٩٦٢ حوّل المعهد العالي للتجارة الى كلية للتجارة الحقت بالجامعة وفي عام ١٩٦٥ صدر مرسوم يقضي باحداث كلية للطب البشري وقد بدأ التدريس فيها اعتبارا من العام الدراسي ١٩٦٧-١٩٦٨.

وفي عام ١٩٦٦ صدر مرسوم يقضي باحداث كلية للغات تضم الأقسام التالية : اللغة العربية - اللغة الفرنسية - اللغة الانكليزية - اللغة الروسية - اللغة الألمانية ، وقد تم افتتاح قسم اللغة العربية في العام الدراسي ١٩٦٦-١٩٦٧ وافتتاح قسم اللغة الفرنسية في العام الدراسي ١٩٦٧-١٩٦٨ وافتتاح قسم اللغة الانكليزية في العام الدراسي ١٩٦٨-١٩٦٩ . وقد تم عام ١٩٧١ تغيير اسم الكلية حيث أطلق عليها اسم كلية الآداب بدلا من كلية اللغات .

وفي عام ١٩٦٧ أحدثت كلية العلوم الاقتصادية لتحل محل كليتي الحقوق والتجارة اللتين أوقف القبول فيهما اعتبارا من العام الدراسي ١٩٦٧-١٩٦٨ ، وتضم هذه الكلية خمسة فروع : الاقتصاد - التخطيط - الاحصاء - التجارة - المالية ،

كما أحدثت في نفس العام كلية العلوم بفروعها الثلاثة : العلوم الرياضية – العلوم الرياضية والفيزيائية – العلوم الفيزيائية والكيميائية .

وفي عام ١٩٦٩ تم احداث كلية للطب البيطري في مدينة حماه الحقت بجامعة حلب .

والى جانب هذه الكليات السبع تم احداث ثلاثة معاهد متوسطة ، مدة الدراسة فيها سنتان ، من أجل اعداد الأطر الفنية المتوسطة المزودة بالمهارات العملية بشكل يمكنها من الاسهام في تنمية الانتاج وتحسينه وتطويره تلبية لحاجات التنمية في مختلف المجالات . وقد بدأت الدراسة في المعهد المتوسط الهندسي في العام الدراسي ١٩٧٠–١٩٧١ وفي المعهد المتوسط الطبي والمعهد المتوسط الزراعي في العام الدراسي ١٩٧١–١٩٧٢ .

وفي عام ١٩٧٢ افتتح مستشفى الكندي الجامعي ليكون مركزا لتدريب طلاب السنوات النهائية بكلية الطب البشري كما افتتحت مدرسة التمريض بهدف تأمين الأعداد اللازمة من الممرضات الاختصاصيات المدربات للمستشفيات الملحقة بالجامعة ومستشفيات القطر بشكل أعم .

وقد رافق هذا التطور في مجال التعليم تطور آخر في المنشآت الجامعية ، فقد انشئت مبان عديدة تستوعب الكليات المحدثة على مساحات واسعة من الأراضي المجاورة لكلية الهندسة كما جهزت المخابر بأحدث التجهيزات .

وكان من الطبيعي أن ينعكس التطور الكبير للجامعة على عدد الطلاب ، فقد ازداد عددهم من ٥٧٦٥ طالبا وطالبة في العام الدراسي ١٩٦٩–١٩٧٠ الى ١٣٩٤٠ طالبا وطالبة في العام الدراسي ١٩٧٣–١٩٧٤ والى ١٨٠٥٨ طالبا وطالبة في العام الدراسي ١٩٧٤–١٩٧٥ .

أما أعضاء هيئة التدريس فقد تطور عددهم من ٧٧ عضوا في العام الدراسي ١٩٦٩–١٩٧٠ الى ١٥٢ عضوا في العام الدراسي ١٩٦٩–١٩٧٠ والى حوالي ٢٠٠ عضوا في العام الدراسي ١٩٧٤–١٩٧٥ بالاضافة الى عدد كبير من المعيدين والأساتذة المحاضرين والمعارين من الدول العربية والأجنبية تستفيد الجامعة من خبراتهم في شتى الميادين .

كما ازداد عدد الموفدين لصالح الجامعة من المعيدين وغيرهم من ١٢٨ موفدا عام ١٩٦٩–١٩٧٠ الى ١٩٦ عام ١٩٧٣–١٩٧٤ .

كليات ومعاهد جامعة حلب ونشاطاتها

كلية الهندسة

كانت هذه الكلية النواة التي قامت عليها جامعة حلب ، وقد بقيت مرتبطة بالجامعة السورية بدمشق منذ تأسيسها عام ١٩٤٦ وحتى بروز جامعة حلب الى حيز الوجود الفعلي عام ١٩٦٠ وتتألف حاليا من أربعة فروع :

- فرع الهندسة المدنية ، ويهدف الى تخريج مهندسين قادرين على العمل في مجال الأشغال العامة وتنفيذ الانشاءات المدنية والطرق والسكك .
- فرع الهندسة الكهربائية ، ويهدف الى تخريج مهندسين مؤهلين للعمل في محطات توليد الطاقة والشبكات الكهربائية والاتصالات الكهربائية والاليكترونيات .
- فرع الهندسة الميكانيكية ، ويهدف الى تخريج مهندسين مؤهلين للعمل في محطات توليد القوى وفي المعامل والمؤسسات الصناعية .
- فرع الهندسة المعمارية ، ويهدف الى تخريج مهندسين معماريين يسهمون في تصميم المشاريع العمرانية وفي تطوير الفن المعماري .

كلية الزراعة

ان فكرة احداث كلية للزراعة في مدينة حلب ، سبقت كثيرا انشاءها الفعلي فنذ عام ١٩٤٨ شكلت لجنة من قبل وزارة التربية هدفها دراسة انشاء الكلية تحت ادارة جامعة دمشق ، الجامعة الوحيدة في القطر في ذلك الحين ، ولكن عدة عقبات حالت دون وضع المشروع موضع التطبيق العملي الى أن تقرر تأسيسها ضمن جامعة حلب في نفس الوقت الذي تم فيه الحاق كلية الهندسة بهذه الجامعة .

وتساهم الكلية حاليا باعداد المهندسين الزراعيين المزودين بالمعرفة والخبرة الفنية بالتعاون مع مؤسسة استثمار حوض الفرات ومع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة التابع لجامعة الدول العربية ومع مؤسسات عالمية منها وكالة الطاقة الذرية ومنظمة الأغذية والزراعة .

وتتألف الكلية حاليا من الأقسام الأربعة التالية :

- قسم الانتاج النباتي .
- قسم الانتاج الحيواني .
- قسم الأراضي والري .
- قسم وقاية النبات .

ويتصل بكلية الزراعة مركز أبحاث بضاحية المسلمية قرب مدينة حلب وهو يعتبر مخبرا طبيعيا للأراضي والري والبساتين والمحاصيل وتربية الحيوان وانتاج الألبان.

كلية الآداب

كان الهدف الرئيسي من افتتاح هذه الكلية في جامعة حلب هو تأمين الأساتذة المختصين باللغات الذين تحتاجهم المدارس الثانوية .

وتتعاون هذه الكلية مع عدد لا بأس به من الأساتذة الأجانب من أجل تدريس مختلف اللغات الأجنبية .

وقد انتظمت الدراسة حتى الآن في أقسامها التالية :

- قسم اللغة العربية وآدابها .
- قسم اللغة الفرنسية وآدابها .
- قسم اللغة الانكليزية وآدابها .

وان المساعي تبذل حاليا من أجل افتتاح القسمين المتبقيين ، قسم اللغة الروسية وآدابها وقسم اللغة الألمانية وآدابها كما يدرس موضوع افتتاح قسم للدراسات الاجتماعية والنفسية وقسم للغات الشرقية (السريانية ، الفارسية ، العبرية ، التركية . . . .) .

كلية العلوم

كان الغرض الرئيسي من افتتاح هذه الكلية هو تأمين المدرسين المختصين اللازمين بكثرة للتعليم الثانوي في القطر ، بالاضافة الى تأمين العناصر الفنية العلمية للمؤسسات الصناعية وتقديم الخبرة لها بهدف تحسين مردود الانتاج وزيادته .

وتضم الكلية حاليا ثلاثة أقسام :

- قسم الرياضيات
- قسم الفيزياء
- قسم الكيمياء .

ومن المنتظر افتتاح الشهادات اللازمة لمنح الاجازة في العلوم الكيميائية (شعبة الكيمياء التطبيقية) قريبا ، كما تعد الكلية الدراسات اللازمة لافتتاح فروع العلوم الطبيعية .

كلية الطب البشري

لقد كان الهدف من افتتاح هذه الكلية هو تزويد القطر بالأطباء الذين تزداد الحاجة اليهم مع ازدياد الوعي الصحي لدى المواطنين .

وقد أنشئت هذه الكلية على أحدث طراز وزودت مخابرها بأحدث الأجهزة العلمية .

وقد حددت أقسامها على الشكل التالي :

- قسم التشريح ويضم التشريح والجنين والنسيج .
- قسم وظائف الأعضاء ويضم الفيزيولوجيا وعلم الأدوية .
- قسم الكيمياء الحيوية .
- قسم الأحياء الدقيقة ويضم الجراثيم والطفيليات والحمات الراشحة والفطور .
- قسم التشريح المرضي ويضم التشريح المرضي والطب الشرعي والمخابر .
- قسم الأمراض الباطنية ويضم شعب الأمراض الباطنية والجلدية والنفسية .
- قسم الأمراض الجراحية ويضم شعب الجراحة المختلفة والتخدير والانعاش.
- قسم أمراض الرأس ويضم أمراض العين والأنف والأذن والحنجرة .
- قسم الأطفال ويضم أمراض الأطفال الباطنة وصحة الطفل .
- قسم التوليد وأمراض النساء وجراحتها .
- قسم الأشعة ويضم التشخيص والمعالجة الشعاعية والمعالجة الفيزيائية .
- قسم الصحة العامة ويضم صحة البنية والصحة المهنية والصحة الريفية والصحة المدرسية .

كلية العلوم الاقتصادية

كان الهدف من احداث هذه الكلية اعداد المختصين للمساهمة في التطوير الاقتصادي والاجتماعي في القطر وقد حلت هذه الكلية محل كليتي الحقوق والتجارة اللتين أوقف القبول فيهما منذ افتتاحها ، وهي تشمل حاليا الأقسام التالية :

- قسم الاقتصاد
- قسم التخطيط
- قسم المالية
- قسم التجارة
- قسم الاحصاء

ويجري المسؤولون حاليا دراسة شاملة لأقسام الكلية ومناهجها بغية تطويرها وافتتاح أقسام جديدة في المستقبل القريب .

وتقوم الجامعة حاليا بانشاء مركز للحاسب الاليكتروني سيستفيد منه طلاب الكلية – وعلى الأخص قسم الاحصاء – في التدريس . والى أن يتم انشاء هذا المركز يتم تدريب الطلاب على الحاسب الاليكتروني في المكتب المركزي للاحصاء بدمشق .

كلية الطب البيطري

ان حاجة القطر الى مختصين في مختلف حقول العلوم البيطرية هي التي دعت الى احداث هذه الكلية وقد اختيرت مدينة حماه كمركز لها لعدة أسباب من أهمها وجود مدجنة حكومية ومحطة لتربية الأبقار بالقرب من موقع الكلية ومركزين لتربية الأسماك في منطقة الغاب القريبة منها . وقد أسهم مجلس محافظة حماه بمبلغ من ميزانية العمل الشعبي لدعم الكلية عند احداثها كما قدمت جمعية دار العلم والتربية بحماه قسما من المبنى القائم حاليا كهدية للجامعة لتكون النواة لأبنية الكلية الجديدة .

وتقوم الجامعة حاليا باعداد المخططات التنفيذية لاستكمال أبنية الكلية ومنشآتها بالتعاون مع خبراء منظمة الأغذية والزراعة F.A.O. ، كما يجري تجهيز المخابر والمستوصفات بأحدث الأجهزة العلمية والمخبرية .

المعاهد المتوسطة

ان الغاية من احداث المعاهد المتوسطة هي اعداد الأطر التي تشكل حدا وسطا بين العامل الفني والمجاز الاختصاصي ، وقد أملت ذلك ضرورة توفير الأعداد اللازمة من القوى البشرية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة التي يعتمدها القطـر .

وتضم جامعة حلب حتى الآن ثلاثة معاهد متوسطة :

- المعهد المتوسط الهندسي الملحق بكلية الهندسة والذي يساهم في اعداد الأطر الفنية المتوسطة التي تشكل حلقة الوصل بين المهندس والمصمم والعامل الفني ويشتمل على الشعب التالية : الشعبة المعدنية والشعبة الميكانيكية والشعبة الكهربائية .
- المعهد المتوسط الطبي الملحق بكلية الطب والذي يساهم في اعداد الأطر الفنية المتوسطة في الاختصاصات التالية : مساعد في التحليل الجرثومي ، مساعد نسيجي ، مساعد في التحليل الكيميائي . ويعد مجلس المعهد حاليا الدراسات اللازمة لاحداث اختصاص مساعد شعاعي .
- المعهد المتوسط الزراعي الملحق بكلية الزراعة والذي يساهم في اعداد الأطر الفنية في الاختصاصات التالية : الانتاج الحيواني ، المحاصيل ، الفاكهة والخضروات ، المكافحة .

التصور المستقبلي لجامعة حلب

يعيش القطر العربي السوري اعتبارا من بداية عام ١٩٧٦ خطتة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد كان لجامعة حلب ضمن هذه الخطة تصورا طموحا اذ رصد حوالي نصف مليار ليرة سورية لاستكمال المشاريع التي لم ينته انجازها خلال الخطة الثالثة ولتنفيذ عدد كبير من المشاريع الجديدة سوف تساهم – ولا شك – مساهمة فعالة في تطوير الجامعة وربطها بعجلة التنمية للقطر ومن أهم هذه المشاريع الجديدة .

معهد التراث العلمي العربي

لما كانت دراسة تاريخ العلم عند العرب أمرا ضروريا في مرحلة التحول التي

يمر بها الشعب العربي لأنها تتيح الاطلاع على منجزات العرب الرائعة في العلم والتكنولوجيا وحيث أن ما نشر حتى الآن من أبحاث جادة في تاريخ العلم العربي قد تم من قبل الباحثين الغربيين بالدرجة الأولى والتي لم يهتم أحد ، حتى الآن ، بمجرد ترجمتها الى العربية ، ومع أن الباحثين الغربيين قد أدوا خلال النصف الأول من القرن الحالي خدمات جلى بتعمقهم بدراسة التراث العلمي عند العرب فان نظرتهم للأمور تظل ، على الغالب ، مطبوعة بطابع غربي لا يستطيع أن يسبر أعماق الفكر العربي الشرقي . هذا اضافة الى أنه ظهرت فئة من الباحثين تحاول ، بشكل متعمد ، طمس فضل العرب ودورهم في تطوير الحضارة الانسانية وقد بدأ الانحراف واضحا ، بشكل خاص ، بعد قيام اسرائيل وتصاعد الصراع بين الصهيونية والأمة العربية .

وان دراسة التراث العلمي العربي ليست عودة الى الماضي وانما هي تعريف بالعبقريات العربية وما قدمته للانسانية وبامكانات العربية المبدعة التي تستطيع أن تخطط لمستقبل مشرق وأن تعيد للعرب دورهم الحضاري والانساني .

لكل هذا ، وتمشيا مع توصية مجلس اتحاد الجامعات العربية الى الاهتمام بالدراسات التي تلقي الأضواء على منجزات العرب في ركاب العلم وبناء على خطة القطر بوجوب احياء التراث العربي وعلى قيام الجامعة بقيادة الحركة الفكرية والثقافية في المجتمع سوف يحدث خلال العام الحالي معهد للتراث العلمي العربي بجامعة حلب .

وسيجهز هذا المعهد بالمخطوطات القيمة والكتب النادرة اضافة الى أجهزة حديثة لتصوير وقراءة الأفلام العلمية ولخزن المعلومات واستعادتها ونواة مكتبة لصور المخططات العربية (الميكروفيلم) ومختبر لتحليل المخطوطات لمعرفة تاريخ نسخها وأنواع مواردها .

هذا وقد دعت الجامعة بمناسبة افتتاح معهد التراث العلمي العربي الى ندوة عالمية موضوعها « تاريخ العلوم عند العرب » تعقد في مدينة حلب خلال شهر نيسان من العام الحالي تناقش فيها عدة بحوث قدمت من قبل علماء من كافة أقطار العالم .

كلية طب الأسنان

لقد بلغ عدد أطباء الأسنان في القطر عام ١٩٧٤ /٥٦٣/ طبيبا منهم /٤٩٨/ طبيبا يعملون في المدن وما تبقى منهم يعمل في الريف .

ويتخرج حاليا من كلية طب الأسنان في جامعة دمشق – الكلية الوحيدة في هذا الاختصاص في القطر – حوالي /١٥٠/ طبيب أسنان .

ومع الامكانات الحالية للتعليم سوف يصبح عدد أطباء الأسنان في عام ١٩٨٠ حوالي /١٠٦٣/ طبيب أسنان لسكان سيبلغ عددهم حوالي ١٠ ملايين نسمة وهو عدد سكان القطر المنتظر عام ١٩٨٠ ، أي سيصبح لكل ١٠ آلاف نسمة طبيب أسنان واحد .

ولما كانت النسبة المقبولة لا يجب أن تتجاوز طبيب أسنان واحد لكل ٢٠٠٠ نسمة ، لذلك فان حاجة سكان القطر من أطباء الأسنان في عام ١٩٨٠ ستكون حوالي /٥٠٠٠/ طبيب أسنان .

ولمحاولة تغطية العجز تقرر ادراج مشروع انشاء كلية لطب الأسنان في جامعة حلب ، ومن المتوقع أن تبدأ الدراسة فيها عام ٩٧٨م ليتم تخريج الدفعة الأولى عـام ١٩٨٣ .

معهد أبحاث البيئة والتلوث

ان مشكلة المحافظة على البيئة تعتبر من أخطر المشكلات التي يتعرض لها العالم الحديـــث .

وان كانت هذه المشكلة تطرح نفسها بالحاح في الدول المتقدمة صناعيا فان انعكاساتها أخذت تبرز للوجود حتى في الدول النامية .

ففي القطر العربي السوري أصبح التلوث باديا ومهددا للثروات (كما حدث للثروة السمكية في مياه نهر العاصي التي لوثتها فضلات مصفاة حمص ومعمل سكر حمص ومصابنها) ومزمرا للسكان (يتذمر السكان والمزارعون بجوار مصانع الاسمنت في سورية بسبب تلوث هواء المنطقة المجاورة بالغبار والغازات) .

لذلك فان مكافحة التلوث في القطر لها قيمتها الاقتصادية ليس على المدى البعيد فحسب بل في المجال القريب والعاجل أيضا ، لأن المؤسسات الموجودة في القطر تنفق الأموال الطائلة لاستدعاء الخبراء المختصين بهدف مجابهة المشاكل الناجمة عن التلوث .

وقد رأت جامعة حلب أن تبادر لاحداث معهد أبحاث للبيئة والتلوث يأخذ على عاتقه اجراء الدراسات لمعالجة كافة المشاكل التي تطرحها مشكلة المحافظة على البيئة وسوف ينفذ هذا المشروع في السنوات الأخيرة للخطة .

مستشفى الأطفال

لما كانت المعالجة التي تستوجبها أمراض الأطفال تختلف عن المعالجة في مستشفيات الكبار ، وتمشيا مع تطور طب الأطفال في العالم رأت كلية الطب بجامعة حلب ادراج مشروع انشاء مستشفى لطب الأطفال يمكنه أن يؤمن ، اضافة الى أهدافه التعليمية ، العلاج لأطفال المنطقة الشمالية .

ولضرورة عدم اختلاط المرضى الأطفال بالمرضى الكبار طرحت جامعة حلب مشروع انشاء مستشفى مستقل لطب الأطفال بدلاً من الجناح الخاص بالأطفال الملحق بمستشفى حلب الجامعي الذي كان قد ورد في مشاريع الخطة الثالثة ، وسيستوعب هذا المستشفى ٢٠٠ سريرا .

وبالاضافة الى هذه المشاريع تضمنت الخطة الخمسية الرابعة للجامعة مشاريع أخرى مختلفة تغطي كافة النشاطات الجامعية من أهمها انشاء مرصد فلكي وتأسيس مرصد لتسجيل الزلازل ومتحف للعلوم ومزرعة تطبيقية وانتاجية على حوض الفرات ، كما سوف تنتظم الدراسات العليا في بعض كليات الجامعة في المستقبل القريب .

ان المشاريع التي نفذتها والتي سوف تنفذها جامعة حلب خلال خطتها الحالية سيكون لها أثر كبير في تطوير التعلم العالي في القطر العربي السوري بكامله ، ولا شك أن تشجيع البحث العلمي الذي بدأ يأخذ أبعاده الحقيقية بعد صدور مرسوم تفرغ أساتذة الجامعات سيشكل خطوة هامة في عملية ربط الجامعة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر .

وإن كانت جامعة حلب قد توصلت الى ما هي عليه فالفضل ، كل الفضل ، يعود الى الدعم غير المحدود الذي لاقته وتلاقيه من قبل السيد رئيس الجمهورية العربية السورية الرفيق حافظ الأسد الذي أخذ على عاتقه جعل الجامعة منبرا للفكر واداة فعالة في عملية التنمية .

بيان احصائي للهيئة التعليمية بجامعة حلب
للعام الدراسي ١٩٧٤/١٩٧٥

الكليـــة	المراتـــب					
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	محاضر	معيد	المجموع
الطب البشري	١	٦	٢٣	١٠	٢٠	٦٠
الطب البيطري	٨	٢	٤	٥	١٠	٢٩
الهندسة	٧	٩	٣٨	١٢٣	٢٨	٢٠٥
العلـــوم	٤	٧	٢٥	٢٧	٢١	٨٤
الزراعة	—	٩	٢٣	٤٨	١٣	٩٣
العلوم الاقتصادية	١	٤	١٢	٣	٢٣	٤٣
الآداب	٣	٢	١١	٢٠	١٣	٤٩

بيان احصائي لخريجي كليات جامعة حلب
للعام الدراسي ١٩٧٣/١٩٧٤

الكليـــــة	طالـــب	طالبـــة	المجمـــوع
الطب البشري	٧٥	١٨	٩٣
الطب البيطري	١٩	—	١٩
الهندسـة	٢٧٥	٢٣	٢٩٨
العلـــوم	١٢٣	٢٩	١٥٢
الزراعـة	١٣٦	١٨	١٥٤
العلوم الاقتصادية	١٣٥	١٨	١٥٣
الآداب	٩٦٧	٢٢٨	١١٩٥

بيان احصائي لتطور عدد طلاب جامعة حلب
للأعوام الدراسية ١٩٧٠/١٩٧٥

الكليـــــة	العـــام الدراســـي				
	٩٧١/١٩٧٠	١٩٧٢/١٩٧١	١٩٧٣/١٩٧٢	١٩٧٤/١٩٧٣	١٩٧٥/١٩٧٤
الطب البشري	٤٨١	٦٤٤	٩٣٦	١١٧١	١٥٠٣
الطب البيطري	٧٠	١٣٣	١٩٨	٣٨٨	٥٧٩
الهندســـة	٢٢٣٦	٢٧٥٤	٣٠٦٢	٣٦٥٦	٥٠٢٠
العلـــــوم	١٠٢٨	١٢٤٣	١٥٦٠	١٨٧٧	٢٥٩٦
الزراعـــة	٩٧١	١٤٠٤	١٤٧٦	١٧٤٢	٢٣٤٠
العلوم الاقتصادية	٧٠٧	٧٩٤	٧٦٣	٧٠٦	٩٤٢
الآداب	٢١٨٨	٣٨١٣	٣١٧٧	٣٤٣٢	٤١٥١
المعهد الطبي	١٢٨	٢٠٥	٢٥٣	٣٣٨	٣٠١
المعهد الهندسي	١٣٩	٣٨٣	٤٩٧	٤٣٨	٣٩٠
المعهد الزراعي	—	٤٦	٢٥٨	١٩٢	٢٣٦
المجموع	٧٩٤٨	١٠٤١٩	١٢١٨٠	١٣٩٤٠	١٨٠٥٨

قاموس الترجمة والتعريب

مع صدور هذا العدد ، واستمرارا في سياسة التطوير التي انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية منذ صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، نواصل في هذا العدد معالجة موضوع الترجمة والتعريب في مجال العلوم الاجتماعية . تمهيدا لعقد مؤتمر خاص بهذا الموضوع مستقبلا .

وفي هذا العدد ننشر جزءا من مصطلحات الادارة العامة ، كما ترجمها الدكتور زكي راتب غوشة . أستاذ الادارة العامة بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الأردنية .

ونأمل أن تتحقق الأهداف التي رجوناها من هذا العرض ، كما نعد باستكمال تقديم ترجمة وتعريب لمصطلحات العلوم الاجتماعية الأخرى .

المصطلح	الترجمة
Absentee	متغيب
Absolutism	الاستبداد
Academic Leave	اجازة علمية ، أكاديمية
Acceptablé Performance	أداء أو انجاز مقبول
Accountabitity	مسؤولية
Accrued Leave	اجازة مستحقة
Accumulated Leave	اجازة مجمعة
Achievement Test	اختبار الأداء
Action Group	مجموعة عمل
Active Emplouee	موظف في عمله الحالي
Activity	نشاط
Adaptability	ملاءمة
Adjourn	انهاء الجلسة
Administrative Accountability	المسؤولية الادارية
Administrative Action	نشاط اداري
Administrative Audit	التدقيق الاداري
Administrative Cadre	كادر الهيئة الادارية
Administrative Class	فئة ادارية
Administrative Code	مجموعة أنظمة ادارية
Administrative Communication	الاتصال الاداري
Administrative Control	الرقابة الادارية
Administrative Cost	التكاليف الادارية

الترجمـــة	المصطلـــح
التنميــة الاداريــة	Administrative Development
حرية التصرف الاداري	Administrative Discretion
الكفاءة الادارية	Administrative Efficiency
المهــام الاداريــة	Administrative Functions
اداري عــــام	Administratve Generalist
الاستماع الاداري	Administrative Hearing
التدرج الاداري	Administrative Hierarchy
دليــــل اداري	Administrative Manual
أسلوب اداري	Administrative Method
مسؤول اداري	Administrative Officer
السياسة الادارية	Administrative Policy
اجراءات العمل الادارية	Administrative Procedures
العمليــة الاداريــة	Administrative Process
اعادة التنظيم الاداري	Administrative Reoganization
المسؤولية الاداريــة	Administrative Responsibility
المراجعــة الادارية	Administrative Review
دولــة الادارة	Administrative State
النظــام الاداري	Administrative System
محكمة اداريــة	Administrative Tribunal
قبـــول	Admission
تحذيـــر	Admonition
اقرار أو تبن	Adoption
الانتمـــــاء	Affiliation
تحديد السن الوظيفي	Age Limitations

الترجمة	المصطلح
وكالة أو هيئة	Agency
جدول أعمال	Agenda
عضو في المجلس البلدي	Alderman
الولاء	Allegiance

التحليل الهيكلي الوظيفي في دراسة علم السياسة

ايليا حريق

مع ازدياد الاهتمام بالدراسات التحليلية ، احتل المنهج الهيكلي – الوظيفي مكانا بارزا في حقل العلوم السياسية وبالذات منذ مطلع الستينات .

وهذا البحث معنى باسهامات المنهج المذكور في فهم علم السياسة . وليس في تقييم ذلك المنهج بشكل شامل . ويتلخص جوهر البحث في تقديم تحليل نظري للقناعات الرئيسية التي يؤكد عليها دعاة اعتماد المنهج الهيكلي – الوظيفي في دراسة العلوم السياسية ، وفي تفحص دقة تلك القناعات .

وتأمل الدراسة في النهاية الاسهام في بلورة وتحديد الميزات والعيوب التي تواكب استخدام ذلك المنهج في تحليل الظواهر السياسية .

تأملات في كتابات أصحاب نظرية النسق الخاصة بدراسة السياسة الدولية

كارول بريجب

كانت صورة « النسق الدولي » هي المسيطرة في المحاولات المتعدّدة لوصف الظاهرة الكليّة الخاصة بالسياسة الدولية . وقد عزى الفضل في رسم معالم تلك الصورة الى العلماء السلوكيين .

وتحاول هذه الدراسة التدقيق في الأغراض السلوكية التي خدمها مفهوم « النسق » أما المقاييس المعتمدة في هذا التحليل فهي ، على الأقل في المراحل الأولى من الدراسة ، مقاييس سلوكية . غير أنه مع الاستطراد في التحليل ، يضع البحث يده على أربعة أنماط من « النسق » . وتنصب المعالجة ، في مجملها ، على تفحص جدوى كل واحد من تلك الأنماط في دراسة السياسة الدولية ، وعلى قيمته وفائدته في المستقبل .

قواعد وأسس النشر في
مجلة العلوم الاجتماعية

تطمح « مجلة العلوم الاجتماعية » الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، لأن تكون منبرا بارزا من منابر الأكاديميين العرب ، وترغب في أن تتخصص في الأبحاث (باللغتين العربية والانجليزية) المهتمة بالصروح النظرية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكارا وعرضا ونقدا) . وهي مهتمة ، في الوقت ذاته ، في مقالات النظرية متوسطة المدى – التي تبحث شؤون المناطق الاقليمية – على أساس معاملة المناطق هذه –كوحدات مستقلة وبخاصة في الدول النامية في آسيا ، وافريقيا ، وأميركا اللاتينية. وأخيرا ، فان المجلة مستعدة النشر الدراسات الخاصة ببلد معين طالما أن هذه الدراسات تتحرك ضمن اطار الانسجام أو النقد أو التعديل لواحدة ، أو أكثر ، من النظريات الفاعلة في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية.

١ – الأبحاث والدراسات :

ترحب المجلة بنشر الأبحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية التي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .

وتقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي أو (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواش اللازمة . أما الأبحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب ألا ترسل للنشر الا بعد أن تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرهـا .

أ – ملاحظات وقواعد محددة :

وكي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعي واضع البحث الملاحظات التالية : – (١) اعتماد الأصول العلمية في اعداد وكتابة البحث . (٢) ألا يكون قد سبق نشره . (٣) أن تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها . (٤) تضمين غطاء عنوان البحث بأقل عدد ممكن من الكلمات اضافة الى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه . ويرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، خاصة درجة تحصيله العلمي وتخصصه الدقيق ، وانتاجه المنشور ، وعنوانه الكامل . (٥) ترسل الأبحاث معنونة الى سكرتير التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص . ب : ٥٤٨٦ .

وبعد أن تصل الأبحاث الى سكرتارية التحرير يتم عرضها ، في العادة ، على واحد أو أكثر من المختصين الذين ترى هيئة التحرير أن بامكانهم اعطاء رأي محدد في صلاحيتها للنشر في المجلة . وفي خطوة لاحقة ، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ أصحاب الأبحاث المقدمة بالرأي النهائي لهيئة التحرير بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية : (أ) يبلغ أصحاب الأبحاث التي تقبل عن موعد النشر ، كما ترسل اليهم نسخة من العدد الذي يحوي أبحاثهم مجانا . (ب) أما الأبحاث التي ترى هيئة التحرير أو مستشار التحرير وجوب اجراء بعض التعديلات أو الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد الى أصحابها مع ملاحظات هيئة التحرير كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر . (جـ) وفي حالة استحالة نشر بعض الأبحاث في المجلة

بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، أو غير ذلك من الأسباب ، فان سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ أصحابها بذلك .

ب – ملاحظات وقواعد عامة :

(١) الأبحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى أصحابها . (٢) تبلغ سكرتارية التحرير مقدمي الأبحاث عن استلامها لأبحاثهم خلال أسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها فيا يختص بامكانية النشر خلال مدة لا تتجاوز الثمانية أسابيع . (٣) يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية أخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة أخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول أية أبحاث أخرى في المستقبل من صاحب البحث . (٤) تزول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة . (٥) تدفع المجلة لأصحاب الأبحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية مقدارها (٦٠) ستين دينارا كويتيا . علاوة على هدية مجانية تتكون من (١٠) مستخرجات عن المقالة ونسخة مجانية من العدد ذاته .

٢ – مراجعات الكتب :

وبالاضافة الى نشر الأبحاث العلمية المختلفة ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية : (١) أن تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر . (٢) أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى . (٣) أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ٤ صفحات من الحجم العادي والا يتجاوز (١٠٠٠) كلمة وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، الى ثلاثة أقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج . (٤) أن يرسل منها ثلاث نسخ . (٥) أن تحوي الصفحة الأولى عنوان الكتاب الدقيق واسم المؤلف ودار النشر وتاريخه مع ذكر عدد صفحات الكتاب وثمنه ان أمكن . وفي حال نشر الكتب في الأصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الأصلية ذاتها . (٦) ولما كانت سياسة المجلة تقضي بأن تراجع الكتب التي تقرها هيئة التحرير ، فلن تقبل المراجعات التي لا يحصل أصحابها على موافقة مسبقة حولها من هيئة التحرير . وعلى أية حال ، ستقوم سكرتارية المجلة باقتراح قائمة كتب ودراسات ترغب في عرضها ونقدها . (٧) تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد أحد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية مقدارها (٢٠) دينارا كويتيا ، علاوة على نسختين مجانيتين عن العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

٣ – الندوات العلمية :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات ، ودراكا منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الأكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على تنظيم ودعوة سكرتارية التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره أن المجلة ستدفع مكافأة تشجيعية لكل مساهم في الندوة قدرها (٣٠) دينارا كويتيا ، عدا مصاريف السفر والاقامة اذا ما استضافت

أحدا ، أو دعتها احدى المؤسسات .

٤ - تقارير خاصة :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية قدرها (٢٠) دينـارا كويتيـا لكل تقرير علمي خاص يغطى بشكل شامل ومنظم أخبار وتنظيم وأبحـاث واستخلاصات المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الأكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة . وأخيرا ، تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به ذلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤ ون البحث العلمي أو فر وع التخصص المختلفـة . .

المعرفة

مجلة ثقافية شهرية

رئيس التحرير : صفوان قدسي

المراسلات : باسم رئاسة التحرير ، جادة الروضة ، دمشق ،
الجمهورية العربية السورية

الاشتراك السنوي ، خارج الجمهورية العربية السورية ، ١٢ ليرة سورية أو ما يعادلها ، يضاف اليها رسوم البريد (عادي او جوي حسب رغبة المشترك) .

ترسل قيمة الاشتراك حوالة بريدية او شيكا او تدفع نقدا الى محاسب مجلة المعرفة ، جادة الروضة ، دمشق .

يتلقى المشترك كل سنة كتابا هدية من منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي .

ثمن العدد : ١٠٠ قرش سوري ، ١٠٠ قرش لبناني ، ١٢٥ فلسا اردنيا ، ١٢٥ فلسا عراقيا ، ٢٠٠ فلس كويتي ، ٢٢٥ روبية ، ٣٢٥ شيلن ، ١٥ قرشا مصريا ، ١٥ قرشا سودانيا ، ١٥ قرشا ليبيا ، ريالان سعوديان ، ٣٢٥ دينار جزائري ، درهمان مغربيان ، درهمان تونسيان .



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

فصلية علمية تعنى بشؤون الخليج والجزيرة العربية
السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - العلمية

رئيس التحرير : الدكتور محمد الرميحي

صدر العدد الاول في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥

يحتوي العدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لطائفة من اهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .
- ابواب ثابتة : تقارير — وثائق — يوميات — بيبليوجرافيا .
- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية .

ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي او ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للافراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ٣ دنانير كويتية في الوطن العربي « بالبريد الجوي » ، ١٥ دولارا امريكيا او ٥ جنيهات استرلينية في سائر أنحاء العالم « بالبريد الجوي » .

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية ٨ دنانير كويتية ، في الخارج ٣٠ دولارا امريكيا او ١٠ جنيهات استرلينية .

العنوان : جامعة الكويت — مبنى ٢ — الدور الثاني — الخالدية — ص.ب ١٧٠٧٣ .
هاتف : ٨١٦٦١٣ — جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .

شؤون فلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة احداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمتخصصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الاول في مارس ١٩٧١

٢٤٠ صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللصهيونية واسرائيل ، الى جانب الابواب الشهرية الثابتة التي تسجل الاحداث والنشاطات الفلسطينية المختلفة .

ثمن العدد : ٣½ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ فلسا في الكويت والعراق ، ٤½ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ، ٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٩٠ ل.ل. في اميركا واستراليا وآسيا . الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) ، رأس بيروت ، بيروت — لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ، برقيا : مرأبحاث ، بيروت .

name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.

4– The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5– The renumeration for a book review is 20 KD. ($ 60 U.S.)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:

Managing Editor
Journal of the Social Sciences
P.O.Box 5486.
Kuwait University
Kuwait.

KUWAIT UNIVERSITY

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guidelines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address.
4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
5) Publication procedures are as follows:
   - a– An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
   - b– If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
   - c– Renumeration for an article accepted for publication will be 60 K.D. (approx. 180$ US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
   - d– Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal,

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance:

1– The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)
2– The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).
3– Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name,

for being told several times that a theory will "offer insights", we are not given much idea of how any particular theory would be valuable (or even informative) in a particular case. There are also some missed opportunities. When discussing the linkage approach, for example, Frankel emphasizes the extent to which the United States had become an integral part of the British decision-making process. But, surely more dramatic in the context of this case-study, was the extent to which the United Kingdom had become a system "penetrated" by the EEC, not only before membership but, of course, afterwards as well. As far as integration theory is concerned, Frankel's treatment of it is very limp. Above all, he fails to take up one of his earlier themes (p.55) – the problem of whether economic integration spills over into political integration – and so loses the chance to relate the diverging fortunes of economic and political integration in the EEC.

The most serious omission in this book is, as mentioned above, the lack of any reference to "transnational politics". As nation-states become increasingly unable to control their own destinies, students of International Relations are turning their attention to the various forces which cut across national boundaries and render the traditional concept of "sovereignty" more or less obsolete. Multinational firms are among these transnational "actors" and the burgeoning literature in this field forms a respectable branch of International Relations. It must be said that linkage politics acknowledges these developments, but the emphasis is still on the State-as-actor. The theory of International Relations needs to encompass this new dimension: it needs to admit fully the non-State actor. If Frankel had included some consideration of this dimension, his book might have broken new ground. As it is, he has set out to do something that other writers have done much better before; and he falls below the standards he has previously set himself.

Frankel is much more at home in Chapters 5 and 6 where he looks at the State as "actor" first in isolation (or rather internally) and then in interaction with other States. These State-oriented approaches accord much more with the author's own predilections and. indeed, much of what he says is mere repetition of what he has said in previous books. His section on the importance of "perceptions" in decision-making is one of the best in the book; again one wishes that Frankel had spent more time on this area since, as he says (p.72), "Evidence both from history and from psychology overwhelmingly supports the view that decision-makers fit incoming information into their existing theories and images". This is really the political variant of the strategic truism that generals always plan on the basis of the last war, rather than the next; and one need not look far to see evidence for this in foreign policy. Britain turned her back on the EEC for so long because of an outdated assumption about her position in the world: and the United States held on in Vietnam because of an outdated belief in the "domino theory". An aspect of this kind of approach is Festinger's theory of "cognitive dissonance" which Frankel could have usefully explored further, since it is a convincing explanation of personal behaviour; and thus forms a useful adjunct to any theory of international behaviour based on the decision-maker's "strategic image". The ensuing chapter on "States in Interaction" is largely devoted to the theory of games and conflict analysis. Arguably, this chapter might have included, also, some consideration of the notion of a "balance of power" which, although eluding precise definition, is still descriptive (if not "prescriptive"), of British foreign policy in the past, and United States foreign policy today. Frankel's overall verdict on the theory of games is that it can provide some useful insights into the decision-making process, but that it distorts reality by oversimplification.

The book closes with a case-study – Britain and the EEC – in which the author applies all the approaches in his book to the various facets of the relationship between Britain and the EEC up to the time of membership. In the course of the case-study Frankel is, of course, underlining one of his central themes, i.e that no particular theory is a satisfactory explanation or prediction of international phenomena. The idea of such a case-study is a good one, but it is handled badly and, like the rest of the book, suffers from being over-compressed. No particular theory is pushed very far and, except

Joseph Frankel

Contemporary International Theory and the Behaviour of States.

London: Oxford University Press (1973).

Reviewed by: **E. Moxon-Browne** *

The development of theory in International Relations has been primarily an American academic pursuit. With one or two exceptions, of whom Frankel is one, the British (and European response) has been to criticise and reject. This rather negative response reflects a feeling that the growth of International Relations theory in the 1960s in the United States generated more heat than light; and that the efforts and expense of research have been out of all proportion to the progress achieved.

Frankel is one of a few European scholars who have followed theoretical paths which diverge from the mainstream American output. For this reason, he and they are likely to be less ephemeral. The book being reviewed here, however, is simply a short critical introduction to International Relations theory; and it must be said that it does not add very much to what has already been said about these theories in other similar books. Admittedly, in his introduction, Frankel disclaims any attempt at examining the substance of various theoretical approaches, but states that the book is concerned "with what theory is for and about". Even so, this task has been better performed else where.

The chapter on "systems analysis" is probably the most disappointing; and between the lines we can read the author's obvious disenchantment with the whole subject. Leaning heavily, as he admits, on Oran Young's work on political systems, Frankel fails to make any reference to the work of Morton Kaplan who, despite his limitations, has probably made the most significant contribution as far as international systems are concerned. Frankel's general "evaluation" (on p.41) of systems analysis is bland, to say the least. Given Frankel's own theoretical orientation, we might have expected something more vigorous than his assertion that "the system's approach suffers from a number of shortcomings" (p.41). The "linkage approach" – closely allied to systems analysis – is a more fruitful one, as Frankel himself obviously believes. Even so, it receives only passing reference and this seems a pity when one of the great omissions in this book is a section dealing with "transnational politics".

* E. Moxon-Browne is a lecturer in the Department of Political Science at The Queen's University of Belfast.

thority to raise or lower personal and corporate tax rates within specified limits which would be subject to congressional veto. Third, direct wage and price control should be employed where there is market power. Corporations and unions can shove up costs and prices while demand in the economy is shrinking and unemployment rising, thus influencing the distribution of power and income. Fourth, there should be a movement toward a more egalitarian income distribution as an indispensable aspect of successful economic policy. Fifth, planning for the supply and conservation of important products and services will, increasingly, be an aspect of monetary and economic management. Sixth, stability in international exchanges can only be achieved through stability in national economies. This is possible only when the industrial countries have succeeded in combining reasonably high employment with tolerably stable prices. International currency movements will have to be regulated if stability in international exchanges is to be achieved.

Galbraith warns that if the cures mentioned above were to be followed, success would not be easy. Whether or not they will be followed depends largely upon economic and political circumstances. We can be sure that the recent experience with slumpflation will generate a continuous debate and efforts towards a better, more workable system.

This book (and its conclusions) will not recommend itself to those Galbraith defined as the conventionally wise, and it will, for sure, generate much discussion. Further, it will not only enlighten the interested reader, but oddly enough, will continuously amuse him.

Galbraith's views, monetary policy, if administered properly, is very effective both against depression as well as inflation and that inflation whether it is of the demand-pull or cost-push type is a monetary phenomena. They argue that money is not only important but that it is the only thing that matters. They go so far as saying that the instability in the economy stems from discretionary fiscal and monetary policies. If the money supply were to be controlled, they say, so as "to allow for a steady moderate increase in magnitude to the increase in economic activity," the task of economic management would be achieved. That is to say, if the money supply were to be allowed to increase automatically by a certain percent similar to the increase in real output, it would be sufficient, as a policy, to bring stability and full employment to the economy. This according to Galbraith and the Neo-Keynesians is an extremely simple solution which will not do or even be tried.

Galbraith goes on to list four flaws of the New Economics: The first is the reliance on prediction and foresight. His view is that foresight is an imperfect thing and that economists in high office are usually under a "strong personal and political compulsion to predict wrongly." The second is in the machinery for dealing with the familiar problem of market power. Experience shows, especially in the 1970's, that fiscal and monetary policies were offset or defeated by the actions of large corporations and labor unions, and the result was stagflation. Monetary policy had to reach unacceptable levels of disaster before big companies and unions reduced their prices and wages by a notch. Open societies cannot stand too much of this kind of disaster. The third is the inelasticity of the Keynesian System. Fiscal policy has become "a one-way street", e.g. it can increase expenditures but cannot reduce them, and it can reduce taxes but cannot increase them. That is to say, it "will work wonderfully against deflation and depression but not very well against inflation." The fourth is the revival of faith in monetary policy. Galbraith argues that monetary policy has widespread and unknown effects and therefore cannot be relied upon.

In view of the above, Galbraith suggests the following: First, monetary policy should be used minimally and cautiously since the quantity of money cannot effectively be measured and its short-run movements cannot be controlled. Second, to get flexibility in the Keynesian System, it is suggested that the President be given au-

of the management of money. Galbraith says:

> "What is not in doubt is that the pursuit of money, or any enduring association with it, is capable of inducing not only bizzare but ripely perverse behavior." p.3.

The management of money, as Galbraith has shown, could give everyone a warm feeling of well being, and could also result in a "terrible day of reckoning." The question he raises throughout the book is "how to have the wonder without the reckoning?" In fact, the question is still raised to this day, e.g. where does economic change originate? Does money influence the economy or does money respond to the economy?

Professor Galbraith unleashes a strong attack on monetary policy and concludes that the clearest 'lesson of the recent past is that it is perversely useful, frustrating and dangerous to rely on., He says :

> " ... its (monetary policy) record of achievement in this century has been patently disasterous. It worsened both the boom and the depression after World War One. It facilitated the great bull market of the 1920s. It failed as an instrument for expanding the economy during the Great Depression. When it was relegated to a minor role during World War Two and the good years thereafter, economic performance was, by common consent, much better. Its revival as a major instrument of economic management in the late '60s and early '70s served to combine massive inflation with serious recession. And it operated with discriminatory and punishing effect against, not surprisingly, those industries that depend on borrowed money, of which housing is the leading case. To argue that it was a success may well be beyond even the considerable skills of its defenders." p. 305

Neither Milton Friedman, who is responsible for the revival of monetary policy, nor his followers, would disagree with Galbraith concerning the management of money and the errors of the Federal Reserve.They would, however, disagree with him vehemently about the usefulness and importance of monetary policy. The Friedmanites or Friedmanics, as Walter Heller calls them, argue that, contrary to

John Kenneth Galbraith

Money: Whence It Came, Where It Went

Boston: Houghton Mifflin Co **(1976)**

Reviewed by : Ghazi T. Farah*

Dr. Galbraith was born in Ontario, Canada in 1908. He obtained a B.S. degree in Education from the University of Toronto in 1931 and M.S. and Ph.D. degrees in Economics in 1933 and 1934 respectively from the University of California. He wrote the noted trilogy : **The Affluent Society, The New Industrial State,** and **Economics and the Public Purpose.** He served as Deputy Administrator of the Office of Price Administration between 1941 and 1943 and as U.S. Ambassador to India between 1961 and 1963. He is a former President of the American Economic Association (1972) and since 1959 has been Paul M. Warburg Professor of Economics at Harvard University.

This book is concerned with the history of money and its management. The field of money and monetary policy, according to most economists, is an extremely volatile and controversial branch of economics. This book, therefore, will most likely add more fuel to the fire.

Professor Galbraith has written a masterly survey in which he combines an excellent literary skill with historical knowledge and professional economic competence.

The book contains twenty-one chapters. In the first eighteen, the author shows how money and the techniques for its management and mismanagement were evolved and how they now serve or fail to serve. The remaining three chapters discuss the various flaws of the New Economics and sketch a future course for monetary policy and the larger economic policy.

The historical information presented in the book is not knew to students of money or economics; one can find rather lengthly historical accounts in many reference books. What is new, however, is the art of choosing and simplifying, for the average reader, the relevant information the book is set out to emphasize. The style of presentation is novel, light-hearted and yet profoundly serious. The reader is given some sense of the simplicities, ironies and deceptions

* Ghazi T. Farah is an assistant professor in the Economics Department at Kuwait University.

except the abstract purpose of advancing truth and knowledge. But the professions put it back in again ; basic science could not cure a patient or build a bridge or an airplane, but the medical and engineering professions are organized to do so. *Op. cit.*, p. 133.

In his " The Perils of Odysseus " Oran Young maintains that theory-building will continue to be the single most important intellectual activity in the discipline, but that he now concedes that other kinds of intellectual exercises may legitimately occupy scholars, *i.e.*, " sensitization, conceptualization, factual assessment, simple generalizations, correction, and extrapolation." (pp. 187-190).

34. Talcott Parsons, *The Social System* (Glencoe, Ill., 1951), p. 126 ; Chadwick F. Alger, " Trends in International Relations Research," *A Design for International Relations Research : Scope, Theory, Methods, and Relevance*, edited by Norman D. Palmer ; J. David Singer, " Knowledge, Practice and the Social Sciences," *ibid.* ; Oran R. Young, " The Perils of Odysseus," p. 195, p. 187, footnote 36 ; W. G. Runciman, " Sociology in its Place," *Sociology in its Place and Other Essays* (Cambridge, 1970), p. 2 and *passim*.

35. Heinz Eulau, " Segments of Political Science Most Susceptible to Behavioristic Treatment," *The Limits of Behavioralism in Political Science*, edited by James C. Charlesworth (Philadelphia, 1962).

36. Michael Haas, " International Relations Theory," p. 449.

> A secondary purpose of the overview will be to point out some of the shortcomings that beg for analytical work to render each methatheory more useful. In this second task the essay may appear to break with a tacit gentleman's agreement among international relations theorists not to quibble too much with one another's problems in the pioneering stages of conceptualization, theory construction, and operationalization. Yet after more than a decade of such pioneering, with a danger of theory diverging completely from research in prospect, it seems urgent to attempt such a constructive critique.

37. Johan Galtung, " The Social Sciences : An Essay on Polarization and Integration," Knorr and Rosenau (eds.), *op. cit.*

38. See, for example, Alfred Schutz, " Commonsense and Scientific Interpretation of Human Action," and " Concept and Theory Formation in the Social Sciences," both contained in *Philosophy of the Social Sciences : A Reader*, edited by Maurice Natanson (N.Y., 1963) ; Peter Winch, *The Idea of a Social Science* (New York, 1958).

39. Hugh Stretton, *op. cit.*, pp. 164-165.

40. See generally sections devoted to " Relevance in *A Design for International Relations Research : Scope, Theory, Methods, and Relevance*, especially, Joseph E. Johnson, " Policy Implications and Applications of International Relations Research for Foreign Policy and Diplomacy," pp. 229-239.

41. Don K. Price, *op. cit.*, p. 129.

42. Cf. George Modelski, *Principles of World Politics*, p. 11.

> For any given society, politics is that set of activities that is concerned with the achievement (or " production ") of order and justice. World politics is the set of activities that is concerned with the achievement of order and justice for world society.

On the basis of all the foregoing arguments, it is very difficult to maintain a tidy and stable distinction between a social scientist and a member of a profession. As Don K. Price puts it,

> [t]he professions (for example, engineering and medicine) make tremendous use of the findings of the sciences, but they add something more : a purpose. Science has advanced by getting rid of purpose,

logue of scientific and technical societies in the United States and Canada listed 1,836 organizations. Scientists have indeed managed to maintain comprehensive organizations. But they have done so only when they have been interested in some purpose beyond science itself. For example, they established the Federation of American Scientists, and in recent years built up the American Association for the Advancement of Science, out of an interest not only in science but also in its social and political implications.

21. Stephen Toulmin, *The Uses of Argument*, p. 257.

22. *Ibid.*, p. 258.

23. Jerome R. Ravetz, *Scientific Knowledge and its Social Problems*, p. 372.

24. *Ibid.*, p. 373.

25. Charles Lindblom, " The Science of ' Muddling Through '," *Public Administration Review*, XIX (Spring 1959), pp. 79-88.

26. See, for example, Louis Gottschalk, ed., *Generalization in the Writing of History*. A Report of the Committee on Historical Analysis of the Social Science Research Council. (Chicago : University of Chicago Press, 1963) ; *Generalizations in Historical Writing*, edited and with an introduction by Alexander V. Riasanovsky and Barnes Riznik. (Philadelphia : University of Pennsylvania Press, 1963) ; Frederick J. Teggart, *Theory and Processes of History*. (Berkeley : University of California Press, 1941).

27. M. B. Nicholson, " Mathematical Models in the Study of International Relations," *The Yearbook of World Affairs*, 22 (1968), pp. 47-68.

28. Graham T. Allison and Morton H. Halperin, " Bureaucratic Politics : A Paradigm and Some Policy Implications," *World Politics*, XXIV (Supplement to Spring, 1972), pp. 40-79, p. 40.

Cf. Morton A. Kaplan, *Macropolitics*, Part III, " On Historical Explanations," and A. L. Burns, " Ascertainment, Probability, and Evidence in History," *Historical Studies : Australia and New Zealand*, IV (May 1951), in which Burns discusses historical explanation at length and proposes " consilience as a criterion for assessing historical explanations." (" The strenghening effect of one historical hypothesis upon another when it is noticed that both hypotheses would be explicable by means of a third historical hypothesis.") (p. 337) But compare Morton A. Kaplan's differences with Michael Scriven's arguments in " Truisms as the Grounds for Historical Explanation," *Theories of History*, edited by Patrick Gardiner (Glencoe : The Free Press, 1959), taken up in *On Historical and Political Knowing*.

29. See Morton A. Kaplan, *On Historical and Political Knowing*, for a discussion about the entirely non-mechanical problem of " identification," pp. 10-12.

30. J. Barrington Moore, Jr., " The New Scholasticism and the Study of Politics," *World Politics*, VI (October 1953), pp. 122-138.

31. Jerome R. Ravetz, *op. cit.*, p. 136.

32. *Ibid.*, p. 5.

33. *Ibid.*, pp. 339-340.

15. James N. Rosenau, ed., *Linkage Politics : Essays on the Convergence of National and International Systems* (New York, 1969), " Introduction : Political Science in a Shrinking World." p. 15.

> Yet it cannot be said that our research strategy was entirely successful. It is a measure of the conceptual challenge posed by linkage phenomena that these essays, taken together, do not achieve the degree of comparability to which we aspired at the outset. Despite the shared commitment to examine certain basic linkages in the same analytic framework, the essays are marked as much by variability as by similarity. The original linkage framework presented in Chapter 3 does infuse the chapters that follow with common dimensions, but comparisons across these nine empirical chapters are difficult to make. They vary in the extent to which they adhere to the original assignment and consider the links between leadership attributes and international system variables.

16. Talcott Parsons, *The Structure of Social Action* (New York : 1937).

17. Karl W. Deutsch, " On Theories, Taxonomies and Models as Communication Codes for Organizing Information, " *Behavioral Science*, 11 (January, 1966), pp. 1-17. Karl W. Deutsch, J. David Singer, and Keith Smith, " The Organizing Efficiency of Theories : The N/V Ratio as a Crude Rank Order Measure," *American Behavioral Scientist*, IX (1965), pp. 30-33.

Cf. Peter Nettl, " The Concept of System in Political Science," *Political Studies*, 14 (October 1966), esp. 323-338.

18. See, for example, Mario Bunge, " The Weight of Simplicity in the Construction and Assaying of Scientific Theories," *Philosophy of Science*, 28 (1961), pp. 120-149.

19. Abraham Kaplan, *The Conduct of Inquiry : Methodology for Behavioral Science* (San Francisco : Chandler Publishing Co., 1964), pp. 3-11.

20. Don K. Price, *The Scientific Estate*, pp. 111-12.

> The scientist at work in his laboratory has not, during the twentieth century, been pursuing the ideal of a single scientific method that is gradually giving a single comprehensive view of reality. He has been developing the particular method of a particular discipline, the one that works well and produces results with respect to a special aspect of reality. And when he undertakes to join with his fellow scientists to advance his discipline, he finds it most useful to associate not with a continuously broadening group, but a narrower and more specialized one. . . .
>
> Even when new scientific concepts and techniques began to integrate the methods of certain sciences, the result was not to unite their organizations but to split them further. As the techniques of chemistry seem to be more useful in biology, the result was not to unify the associations of chemists and biologists, but to add a new American Society of Biological Chemists. The scholarly and professional motives of the scientist led toward ever-increasing specialization ; the 1960 cata-

> the weaker or the stronger. We only say at the end that those which succeeded must have been the stronger. Hence the chain of causation can always be recognized with certainty if we follow the line of analysis, whereas to predict it along the line of synthesis is impossible.

S. Freud, *Psychogenesis of a Case of Female Homosexuality* (1920). *Standard Edition,* Vol. XVIII, p. 167 f. Hogarth Press, 1955. Cited by Robert Waelder, *Progress and Revolution : A Study of the Issues of Our Age.* N.Y. : International Universities Press, Inc., 1967, p. 126.

8. Morton A. Kaplan, *Macropolitics,* p. 8.

9. E.g., Hedley Bull, " Order vs. Justice in International Society," *Political Studies,* XIX (September 1971), pp. 269-283; J. Siotis, " Social Science and the Study of International Relations : A Perspective from Geneva," *The Yearbook of World Affairs,* 24 (1970), pp. 1-24, p. 2.

10. George A. Kelly and Linda B. Miller, " Internal War and International Systems : Perspectives on Method," *Struggles in the State : Sources and Patterns of World Revolution,* edited by George A. Kelly and Clifford W. Brown, Jr. (New York, 1970), pp. 226-260.

11. *Ibid.,* p. 230. The affinity with technological systems is made even plainer in the " Editors' Comment " preceding the article.

> It is important to grasp the range and limitations of this approach in political analysis. No claim is made to what the modern philosopher of science calls *prediction and explanation.* Through a generally inductive pattern of historical examination one seeks to establish the most durable concepts and " rules " by which the observer may reasonably expect to order and understand the chaos of events that we nevertheless feel free to call a " civilization " or a " system." This is more an exercise of clarification and ratiocination than of prophecy, and it necessarily implies an intellectual tension between political typologies and the ultimately inscrutable movement of history. *To use Kant's language, the generalizations that emerge from " historical sociology " are used only regulatively ; they are not " laws " that could be constitutive of the political universe.*
>
> Hence, it follows that politics still depends on a philosophy that is established by methods beyond political research and analysis. (p. 224).

12. See quote in footnote 11, above.

13. Oran R. Young, " The Perils of Odysseus : On Constructing Theories of International Relations," *World Politics,* XXIV (Spring 1972 Supplement), p. 179.

14. R. N. Rosecrance and J. E. Mueller, " Decision-Making and the Quantitative Analysis of International Relations," pp. 5-6 and *passim ;* Robert Jervis, " The Costs of the Quantitative Study of International Relations," Knorr and Rosenau, *op. cit.,* pp. 177-217 ; Michael Nicholson, " Measured Approaches to Peace : Thinking by Numbers (#9)," *Times Literary Supplement* (November 5, 1971), 1397-8.

ability of theories that is most important, and that theories ought to be ranked and cultivated on the basis of this criterion. But one should also be aware that this position is not easily reconcilable with all the other features of scientific theory which, if one must choose between prediction and explanation, must throw in its lot with the latter.

Cf. Raymond Tanter, " Explanation, Prediction and Forecasting in International Politics," in Rosenau, Davis, East, *op. cit.*, pp. 41-53. Tanter's analysis, too, somewhat distorts the standard philosophy of science treatment of prediction. Coming to the realization that prediction, in contrast to theoretical explanation, has been somewhat neglected heretofore, he exaggerates the importance that Hempel and Oppenheim assign to prediction. Hempel and Oppenheim feel free to emphasize the importance of prediction only because in the hypothetico-deductive model of explanation that they depict, prediction and explanation almost invariably advance together. Predictions which are not substantially underwritten by scientific explanations (more properly called forecasts) have only very problematic status.

See Mario Bunge, " Technology as Applied Science."

At the same time, to say that social science is in a better position to explain than predict, as we think Aron would say and as Rosecrance and Mueller seem to be saying in the quotation immediately below, is also to say something significant about its scientific status, but also, more profoundly, about its epistemological nature. For if fairly specific social science prediction were, in principle, impossible on the basis of social science explanations, this conclusion could have repercussions for other aspects of social science epistemology. For a technological systems practitioner's view of prediction (as opposed to forecasting) see Olaf Helmer's, " Political Analysis of the Future," 3.

7. R. N. Rosecrance and J. E. Mueller, " Decision-Making and the Quantitative Analysis of International Relations," *The Yearbook of World Affairs*, 21 (1967), pp. 1-19, p. 3.

> Cf. the rather analogous situation in psychoanalysis which Freud describes : So long as we trace the development from its final outcome backwards, the chain of events appears continuous, and we feel we have gained an insight which is completely satisfactory or even exhaustive. But if we proceed to reverse the way, if we start from the premises inferred from the analysis and try to follow these up to the final results, then we no longer get the impression of an inevitable sequence of events which could not have been otherwise determined. We notice at once that there might have been another results, and that we might have been just as well to understand and explain the latter. The synthesis is thus not so satisfactory as the analysis ; in other words, from a knowledge of the premises we could not have foretold the nature of the result.
>
> It is very easy to account for this disturbing state of affairs. Even supposing that we have a complete knowledge of the aetiological factors that decide a given result, nevertheless what we know about them is only their quality, and not their relative strength. Some of them are suppressed by others because they are too weak, and they therefore do not affect the final result. But we never know beforehand which of the determining factors will prove

FOOTNOTES

1. Hugh Stretton, *The Political Sciences : General Principles of Selection in Social Science and History*. London : Routledge and Kegan Paul, 1969, *passim*.

2. Johan Galtung, " The Small Group and the Theory of International Relations," *New Approaches to International Relations*, edited by Morton A. Kaplan, p. 270.

3. Raymond Aron, " What Is a Theory of International Relations ? " *Journal of International Relations*, XXI (Summer, 1967), p. 204. At the beginning of this paper Aron explicitly contrasts two senses of " theory " :

(1) contemplative knowledge, drawn from ideas or from the basic order of the world, can be the equivalent of philosophy. (Aron distinguishes this form of theory "from action and from knowledge animated by the will to predict and act." The practical and the theoretical are diametrically opposed.

(2) a hypothetical, deductive system consisting of a group of hypotheses whose terms are strictly defined and whose relationships between terms (or variables) are most often given a mathematical form. (p. 187).

It is quite apparent that Aron identifies his view of theory with the first definition.

4. *Ibid.*, p. 195.

5. Oran R. Young, " Aron and the Whale : A Jonah in Theory," *Contending Approaches to International Politics*, pp. 129-143.

6. The standard philosophy of science view on the matter of prediction and explanation is that the prerequisites that enable one to predict also enable one to explain, and *vice versa*. However, we are more sympathetic to Helmer and Rescher's argument spelled out in *On the Epistemology of the Inexact Sciences* In that monograph they argue that, as a matter of fact, in the inexact sciences prediction and explanation are asymmetrical, *i.e.*, that the power to explain (which belongs to basic sciences) does not always or even usually lead to the power to predict (which, of course, is essential to technology). Their recommendation is that the social sciences devote much more attention to the problems of systematic prediction (which we have generally treated as a part of our technological systems type). If Oran R. Young is typical of the thinking in the behavioral literature on this question, a very subtle and significant shift in emphasis and interpretation is occurring that ought not to go unnoticed. In his most recent " The Perils of Odysseus," he seems to be hewing to a rather classical view of theory (which Bobrow's contribution to this special edition of *World Politics* seems to share) except, in Young's case with one extremely significant difference : he repeatedly speaks of theory and prediction together, and makes virtually to reference to explanation. We think this is an oddly but revealingly inconsistent stance to adopt Theory has generally been equated with basic science and explanation, and with prediction only when supported by a highly developed scientific theoretical structure Now it is possible to say (as post-behavioralists tend to) that it is the predictive cap-

especially precarious scientifically. This is so, of course, at a time when the practical or technological demands placed upon it have probably never been more critical. All over the world, there is the sense that events are overtaking us and many of the problems facing us, whether their sources are domestic or international, must find international solutions (e.g., population explosion, ecological disaster, the "tide of rising expectations," racial and ethnic tensions, and the "balance of terror".)

To establish the present argument, it isn't necessary to deny the insights provided by "latent functions," nor the existence of compelling subconscious motivation of a Woodrow Wilson, nor clusters of distinctive characteristics, if so far obvious, that surround crisis decision-making. It is enough to be persuaded as strategic thinkers are, that deliberate contriving is as central to international politics as any other phenomena is, to see that the logic of the discipline will continue to be overwhelmingly practical, artificial (in Herbert Simon's sense), or technological probably as far into the future as we can see.[42]

> lists] ... do admit that some scientific rules need adjustment to social facts. Strict behaviorism has few champions left. Perhaps the quest for uniformities is the next to need adjustment. Rules which define the variations as random are merely obscurantist, since many of the variations are understandable and some (for example, by understanding intentions) are predictable. But the variations are so various that, where regularity cannot work as selector, selection may usefully be guided by political as well as scientific evaluation.[39]

"Directively organized" systems of interest to academics rather than policy consultants are, as we have suggested, predicated on the conviction that classes of means connected to classes of ends can be made the subject of rigorous scientific theory. Very many of our scientific and intrinsic interests in our subject matter are staked on this turning out to be true. This may be true, but so far the record of "directively organized" systems spinning off theoretical ones is singularly unimpressive. Moreover, policy-makers have tended to find "scientific" international politics, which is increasingly cast in this form, more alien to their concerns than the traditional variety.[40] Yet this is a matter of considerable moment. Policy-making has always been the most practical or technological aspect of international politics; it has recently become increasingly considered the "theoretical" focal point in the academic literature, too. However, this is to take a big intellectual gamble, for particular decisional or policy problems would have to become "technical" ones firmly grounded in a basic science. But, thus far, game theory, cybernetics, policy and decision-making models, simulations and other forms of "directively organized" systems have not provided the knowledge that could convert these problems from technological to technical status.

If we are persuaded by Polanyi that there is a necessary trade-off between the scientific quality of knowledge we are able to obtain in the phenomena we study for their own sake (i.e., because they permit themselves to be known) and those we study because we must for our sake;[41] and if we accept that intrinsic interest, although it plays a role in science,is itself something that falls outside science, one does not have to be a "traditionalist" to see that the situation of international relations is

"promissory note" need not be made good in some proximate future or to agree not to disagree by refusing to criticise the work of other scholars.[36] On the contrary, the writer thinks, [illegible] the analysis of Abraham Kaplan, Stephen Toulmin and others, that since disciplines develop their own "field-dependent" logics, serious, but of course, sympathetic criticism is required all the more.

Although the author takes a dim view of the prospects of theoretical systems, she does not necessarily think a less inflated and dogmatic form of theory impossible. But one's guess is that it will be theory that is more limited in scope, in time and place. The kind of thinking that underlies historical and technological logics seems a useful antidote and supplement to theoretical efforts. Both tend to contract the synchronic dimension and extend the diachronic, while spreading our interest more generously in the idiographic realm at the expense of some attention to nomothetic possibilities.[37] Moreover, both tend to operate at a "natural history" level of perception and explanation, preoccupied largely with how we came to do what we did or what we ought to do and how. It is not that the concerns of a social science should not transcend the immediately practical; but that the more immediately practical may provide a useful focal point around which the theory one may find may accrue. These system types also do not adopt the (in our opinion), absurd stance that order in international politics is to be wondered at in the same way that it is in the physical world. Without adopting a philosophical phenomenalism or a self-defeating Winchian view of our subject matter,[38] one can appreciate the enormous role that reasons, plans, expectations, and compulsion play in our political behavior and ought to play in our explanation of it. "Regularities in nature" are often too gross and of very little intrinsic or scientific interest, for that matter, in comparison. As Hugh Stretton puts it in the context of the explanation of individual behavior:

> My choices seem neither perfectly predictable nor perfectly inscrutable. They are among the causes of action; they are unlike most causes in nature. Behavior is full of predictable similarities and repetitions. They are reliable enough to support some science and a lot of experience; but not, apparently, to replace much of the experience by a science of, **merely**, regularities ... Most [behaviora-

international relations could conceivably be an off-shoot of some other discipline of which it might be considered a special case. For example, Parsons has argued that politics is a subsystem of the larger social system and lacks disciplinary coherence and autonomy of its own. Thus, if one views the international sphere as a "subsystem" of a larger international "social system," the progress of international politics would be closely dependent upon the progress of an "international sociology." John Galtung, too, argues that although international relations is **sui generis,** sociology is its closest analogue and should be an oblique source of hypotheses about international politics. Chadwick Alger and J. David Singer are persuaded that in some respects international relations' explanations will be special cases of psychological ones. Oran R. Young, for his part, has come to believe that theory in international politics will derive from the general progress of strategic thought, which intersects international relations and other disciplines. Accordingly, he pursues economic analogies as a first step in that general direction. Finally, the philosopher, W.G. Runciman has argued in "Sociology in its Place" that sociology (and political science **a fortiori** ?) is "parasitic" on history and psychology, having little structure of its own that is not supplied by these other fields.[34]

At the same time the writer realizes that while we can register our skepticism about the development of true theoretical systems in international politics and detailed reasons, it is a conclusion that, in the nature of things, cannot ever be established definitively once and for all. For one is keenly aware that the history of science contains numerous examples fo someone in the process of saying something couldn't be done, being stopped in his tracks by someone doing it.

On the other hand, it is irresponsible not to defend our multifarious research efforts in terms of plausibility viewed in the first and last analysis with the "naturalist's eye". It is also irresponsible to fail to scrutinize our respective records of achievement from time to time, after having imported rigid standards of excellence from other disciplines, and then maintaining that it is too soon to judge the result of our work because, after all, there are no "in principle" limitations on what "scientific method" can achieve.[35] It is also indefensible to act as though the heuristic

we may define a practical problem as a statement of a purpose to be achieved, whose means are to be established as the conclusion of an argument, with a plan for its accomplishment. In some respects, such practical problems are the most difficult to solve, as well as including some of the most important tasks facing our society, these coming under the category of "welfare". **It is to these that the "social sciences" are directed, as well as the embryonic sciences of "the environment".......** Ultimate purposes, which are remote and diffuse in science become a part of the criteria for the controlling judgments in technology, and here they determine the goal itself. Outside those limited fields where purposes are capable of being handled in terms of accepted explicit intellectual objects, the framing of a new practical problem is an essentially creative act. Whereas the setting of a problem in science involves the partial and tentative specification of a conclusion about artificial objects in a self-contained universe, and a technical problem involves imagining a device to perform a pre-assigned function, here the specification is of a state of affairs in human society which does not yet exist. Each of the controlling judgments of feasibility, cost, and value involves a multiplicity of factors, few of them reducible to quantitative or routine assessment.[33] ([Emphasis supplied].

In this way, Ravetz adds his concurrence to the view that social science, whatever particular logic it may display, remains in the broadest sense, practical or technological and, therefore, essentially non-scientific.

Returning to our classification of four system types which the author has collapsed into three, she now argues that they represent the three major "meta" logics in use in the discipline. The writer now also argues that in all likelihood it will be impossible to develop theoretical systems in international politics as a whole. This does not necessarily mean that all components of the discipline labor under identical liabilities for international politics is a Comtean-like, but rearranged hierarchy of disciplines. It is, as Quincy Wright understood, a highly complex and synthetic conglomeration of many disciplines. Alternatively, although I am skeptical of how far such attempts may succeed, theory in

delicatedly attuned.[29] However, there is a more pronounced "artistic" element in the problem-oriented work of a J. Barrington Moore, Jr. for instance.[30]

Shifting the focus somewhat, another set of distinctions Ravetz advances bears significantly on the argument we are making. Ravetz suggests that the true character of science together with its interface with society can best be understood by separating for analysis the special concerns of scientific, technical, and practical problems. Ravetz defines science as "problem solving on artificial or intellectually constructed objects." (Of course, commonsense language is "artificially and intellectually constructed" too. What Ravetz seems to have in mind is a quite substantial component of what Toulmin would call "theoretical" as opposed to "natural" science). Moreover, for Ravetz, scientific problems presuppose

> a matrix of technical materials, existing information with the intellectual objects it describes, tools, and a body of methods including criteria of adequacy and value. **For in the absence of such a matrix of technical materials, a genuine problem could never come into existence, and the decisions on investigating it, and on shaping it during the work, would have no foundation.**[31] [Emphasis supplied].

Technical problems, on the other hand, are closely related to science because they presuppose the existence of "mature and effective" scientific fields. In every case, the "goal is defined by the desired performance of a pre-assigned function."[32] Practical problems are, however, to an important extent, on their own. While practitioners and technicians alike share the frustrations arising from being thrust into contact with a reality that is not ordered by intellectually constructed categories and must cope somehow or other with the interstices between theory and practice, the plight of the practitioner is more pronounced. (Parenthetically, it is interesting to note how frequently the world "practitioner" is used as a synonym for "scholar", "writer" or "student of international politics.") Ravetz views practical problems as virtually cut adrift from science. In this sense, practical and technological problems, on the one hand, and those of applied science and technical ones, on the other, largely coincide. Thus, according to Ravetz,

what theory there may be in international politics. The end result, we think, however, approximates Toulmin's concept of "natural history" much more than "theoretical science". Ironically, we are beginning to see definitions of theory and explanation cropping up in recent literature that are extremely difficult to disentangle from notions of historical explanation, a distinction jealously guarded by international politics, even in the face of generalizing historians.[26] M.B. Nicholson, for example, in "Mathematical Models in the Study of International Relations", has written:

> Theory is understood to be the selection of various characteristics of a situation coupled with the assertions, whether formally or informally expressed, that these attributes are in some way causally connected. ... The assertion that one situation is the cause of another is a theory in this terminology. This sort of statement is found continuously in historical writing and history would be very dull without them. They are, however, theoretical statements, and for this reason it is asserted that the study of history is theory-laden. It does no good to assert that theories are not there simply because they are not described as such.[27]

Similarly, in a purported attempt to establish a **rapprochement** between theory and policy, Graham T. Allison and Morton H. Halperin assert that international politics, in order to be "policy-relevant" must concern itself with specific explanations (e.g., Why, [d]uring the Tet holiday of 1968, did North Vietnamese troops launch massive attacks on a large number of South Vietnamese cities?")[28], predictions, and plans. However, Allison and Halperin go on to propose yet another typology of policy and decision-making, in this case called "A Bureaucratic Politics Model".

The "artistic" component of the discipline is generally denied, although many political scientists are still willing to concede that the **practice** of politics is an art. The artistic element in the cultivation of the **discipline** is much less commonly conceded, perhaps, because it is, in a sense, somewhat threatening. What it would seem to imply is that not all of us who have been properly and rigorously trained can expect to have "connoisseurship" or our "intellectual passions" as Polanyi would have it, sufficiently

meant description, not merely of past times, but of any class of objects, and "natural history" still survives in the title of some long-established museums. "Philosophy," on the other hand, meant reflection and explanation, as applied to any problem. Thus Dalton's atomic theory was announced in his "New System of Chemical Philosophy," and what we now call "physics" was known as "natural philosophy" in England throughout the nineteenth century, Each type of inquiry had its own criteria of adequacy, the one emphasising faithful and comprehensive accounts, and the other coherence of argument.[23]

Although "art" has occasionally been omitted from the repertoire of possible logics, an artistics component has often been crucial in determining the success of a discipline. According to Ravetz,

> [t]he traditional term was not restricted to subliterate handicrafts; for Aristotle, it extended to the set of principles defining the methods of any class of tasks. Arts could be "liberal" as well as "mechanical;" and could involve a sophisticated (and genuine) scientific component, as the Renaissance "art of navigation". Now, a literate art would naturally be based partly on the "history" of its objects, and be informed to some extent by a "philosophy" of its principles. On occasion, a rising art would develop a "philosophy," with the function of enhancing its prestige; such was the case with architecture during the Italian Renaissance. But these related inquiries would be ancillary and incidental to its real work, whose strength and success was independent of theirs.24

Interpreting Ravetz' insights for the present argument, we would say that the artistic component relates most clearly to our notion of technology, in its broadest sense, in international politics, and has its counterparts in the "crafts" of the field, i.e., diplomacy, decision-making, planning, and problem-solving in general, all of which "muddle through," to use Charles Lindblom's expression, without much sustenance from basic science.[25]

Ravetz' views of "history" and "philosophy" are obviously interlocked in many complex ways and together they produce

standards of relevance and proof: they have accordingly enriched the logic as well as the content of natural science. We must study the ways of arguing which have established themselves in any sphere, accepting them as historical facts; knowing that they may be superseded, but only as the result of a revolutionary advance in our methods of thought. **In some cases these methods will not be further justifiable – at any rate by argument: the fact that they have established themselves in practice may have to be enough for us.**[21] [Emphasis supplied].

Consistent with his insistence that methods of reasoning in various disciplines are apt to be **sui generis**, Toulmin cautions that the particular conditions of any field, or its subdivisions, must be seen through "the eye of the naturalist, without preconceptions or prejudices imported from outside."[22] In this sense, international politics could certainly benefit in its time of epistemological turmoil from a more "naturalist" scrutiny than has been evident in the "theory about theory" literature.

In a preliminary and partial way, the writer has tried to contribute to a more "naturalist" scrutiny of the logics of international politics. To this end, I have examined four major system types in the literature, around which have polarized, as a matter of historical fact, a great part of contemporary research in the field. From two different points of view I am now in the position to suggest that in reality there are only three basic system types (or contending logics), because the "directively organized system type" should be assimilated either to the "theoretical systems type" or to the "technological systems type", as I am inclined to think. In either case, one is left with three fundamental intellectual emphases that virtually exhaust the logics in use in the field, whether cast in a systems or non-systems format.

In his stimulating new book, **Scientific Knowledge and Its Social Problems,** Jerome R. Ravetz argues with a slightly different but not incompatible emphasis that any given discipline consists of a specific compound of "history", "philosophy", and after an embarrassed hesitation on the part of the discipline, "art". For Ravetz' analysis, history

Progress in a Field Viewed as the Uncovering of "Field-Dependent" Logic(s)

It is becoming increasingly appreciated that fields differ with respect to the logics they employ as much as with respect to their subject matters. This general condition has also been found to apply **within** fields of science. Abraham Kaplan has written of the existence of a wide variety of "logics in use" in the sciences at large and in the behavioral sciences to an at least comparable degree.[19] Don K. Price in **The Scientific Estate** writes that the methods of the natural sciences have proliferated in many directions and that natural scientists, as a group share only common denominators that are external to science, e.g., their social status or political impact.[20]

The most systemic analysis of this phenomenon is to be found in Stephen Toulmin's **The Uses of Argument**. Toulmin asserts that many more features of mature fields of knowledge are "field-dependent" than "field-invariant." The logics used to establish conclusions in various disciplines are not, by and large, different renditions of a single "Scientific Method", or a single classic and necessary logical form, but are substantially different, owing to the fact that they are expressions of different empirical and historical circumstances.

> Logic conceived in this manner may have to become less an **a priori** subject than it has recently been; so blurring the distinction between logic itself and the subjects whose arguments the logician scrutinises ......
>
> But not only will logic have to become more empirical; it will inevitably tend to be more historical. To think up new and better methods of arguing in any field is to make a major advance, not just in logic, but in the substantive field itself: great logical innovations are part and parcel of great scientific, moral, political or legal innovations. In the natural sciences, for instance, men such as Kepler, Newton, Lavoisier, Darwin and Freud have transformed not only our beliefs, but also our ways of arguing and our

ries their phenomena seem to accommodate) scientists have learned not to look gift horses in the mouth.[18] Instances of Gustav Bergmann's perfect knowledge are few and far between. Natural scientists, assuming certain minimal criteria are met, may in practice be less demanding than Deutsch and Singer appear to be, but with more reason to be so.

Most fundamentally, however, until we have laws and theories of some sort or other, Deutsch, Singer, Smith, and Young seem engaged in a kind of pragmatic pleading that is apt to advance the discipline nowhere, if not backward. To say we will address ourselves to certain kinds of intellectual activities because this is the kind of theory we would like to have (while apparently repressing the knowledge that we had only modest initial expectations and that subsequent experience has placed these cherished wishes further in doubt) is an especially perverse instance of placing the cart before the horse.

like; and (2) these models possess many of these features, i.e., closure, elegance, and deductive relationships. This, for Young, justifies their manipulation in order to determine how the findings of our field may be brought to relate to them.

Another intriguing illustration of this thinking can be found, unsurprisingly, in the writing of Karl Deutsch, J. David Singer, and Keith Smith. In two papers, one written by Deutsch and another co-authored by Deutsch, Singer and Smith,[17] there is the attempt to set out the features desirable for theories in international politics and elsewhere. Deutsch, for example, argues that theories, conceptual schemes etc., are alike in that they are all "subsets of the general class of codes for storing and transmitting information." Among the criteria Deutsch specifies for evaluating competing theories are "realism, generality, comprehensiveness, prior improbability, the capacity for self-transcendance (i.e., capacity to lead to further scientific discoveries), efficiency ("quantitative ratio of some measure of effectiveness to some measure of cost") and elegance." In "The Organizing Efficiency of Theories: The N/V Ratio as a Crude Rank Order Measure," Deutsch and Singer argue that theories can be assessed in terms of their "organizing efficiency" expressed in terms of a relatively large number of cases related and explained by a relatively small number of variables. The larger the former, the smaller the latter, **ceteris paribus**, the more "efficient the organizing power" of the theory, model, or whatever, and the more valuable the accomplishment.

Now starting from the ideals of "social science naturalism" the views presented in these two papers are unexceptionable. But even, for the moment, granting the appositeness of these premises, there is something jarringly incongruous about how these articles could have been written in the first place. Only if the discipline were being inundated with solid theoretical candidates, containing a respectable number of these features clamoring for recognition, would it seem in order to lay down such stringent **a priori** criteria for theories or analytic frameworks to meet. On the other hand, even in the natural sciences, where scientists could, if they wished, lay down highly demanding standards of excellence for theories to meet (because they have had much more opportunity to see what kind of theo-

The third strategy sometimes pursued by those in search of theoretical systems is the manipulation of statistical correlations. Despite the enormous amount of resources of all kinds invested in this effort, the results have been disheartening. Students of the field who have devoted their energies to this strategy have generally banked on the existence of significant explanatory, synchronic regularities in their data. Recently, scholars have tried to add the diachronic dimension to their search for laws. So far, nonetheless, interesting laws (or even very many interesting statistical generalizations) have not been discovered. Yet this would only be the necessary **first** step to the construction of a theoretical system.

As if in implicit acknowledgement of these frustrations and recognition that not every aspect of the field's phenomena is as important to explain as every other, the field has oriented itself more and more toward "directively organized systems," without, however, relinquishing most of the methodological premises underlying theoretical systems.This new perspective has led the discipline into a variety of different directions. For example, general equilibria as the focal point for the construction of theoretical systems were abandoned in favour of homeostatic models, which, after all, were more appropriate analogues to human behavior because they were, like people and societies, self-adapting. Although theoretical systems were achieved in the exact sciences only under highly circumscribed conditions, the optimistic, open-minded attitude natural scientists find it useful to maintain is doggedly held to in international politics. But it is under all the circumstances somewhat misunderstood and even, in a sense, exploited. For instance, what has, for some time, been an uneasy and disturbing impression about the reasons for holding to the theoretical systems model (many of whose assumptions, as we have argued, also hold in the case of "directively organized" systems) has recently been conceded by Orna R. Young in his "The Perils of Odysseus." Young explicitly states that one major reason so much time is devoted to the exploration of deductive models, largely borrowed from other disciplines (in Young's case particularly from economics) is not that we find them enticingly plausible and isomorphic analogues of the phenomena of our field but (1) because we know from the history of science what excellent theoretical systems are

Each of the three major strategies used for developing theoretical systems has encountered its own distinctive obstacles. The construction of deductive models taken from other fields (e.g., "field theory") simply has not led to the development of the kind of theory that could satisfy the criteria of theoretical systems. They have either remained in the rigorous model stage in which they continue to justify their existence by their "heuristic promise" or have begun to test their insights by the exploration of statistical correlations, many of which have been tautologous, or nearly so, and none of which has been really enlightening.

Another strategy used by proponents of theoretical systems – that of constructing "analytic frameworks" for the discipline – has also reached a dead-end. Rosenau's linkage framework illustrates this. In his own edited volume containing studies exploring the fruitfulness of his scheme he notes that the writers included found it difficult to confine themselves to his framework.[15] Small wonder that this was the case. The framework is a painfully obvious one, so gross that it does not lend itself to particular empirical studies but to investigations which invariably find that their concerns immediately lead them into more profound conceptual problems. The point is that one cannot conceptually order a discipline **a priori** and in the abstract. This is particularly true where the discipline so far lacks apparent stable, objective ontological bases. Any subject matter can accommodate a virtually unlimited number of classification schemes. The crucial requirement is to find the one that parallels the significant features of the phenomena to be explained. It is not difficult to see that unless the discipline has reached a certain level of theoretical development, such a program is bound to fail. In the social sciences, one partial exception to this general difficulty is Talcott Parsons' explication of the social system. To the extent that this conceptualization of the subject matter of sociology has proven durable, it is a reflection of Parsons' attempt to distill from the empirical work and metascientific assumptions of some of the most brilliant minds in sociology (i.e., Weber, Durkheim, Pareto, and the economist Alfred Marshall) a common perspective.[16] Nonetheless, Parsons' own claims to the contrary notwithstanding, this is not theory by any significant connotation of the word.

are obliged to translate phenomenologically perceived components into esoteric mathematical symbols, the translation is temporary and does not affect the inherent character of the final product. To reiterate, it is something other than theory, as behavioralists view it, that predominates in both cases. In the case of the historical systems writers, it may be an ultimately inexpressible, partly subjective ordering of phenomena, which cannot be vindicated by the usual testing procedures of science.[12] In the case of technological systems, there is also much reliance on inarticulable "intrinsic expertise". But, in the last analysis the logic is supplied by the purely pragmatic problem of what we need to do to get from here to there.

As far as theoretical and "directively organized" systems are concerned, however, since they have foresworn immediate intrinsic interests (although, in the case of "directively organized systems" this is a matter of degree), they are obliged to use different "principles of selection" to go about their work. They assume that their subject matter has pure, inherent theoretical coherence which it will yield sooner or later to persevering, resourceful research. However, yet another presumably authoritative (given the prominence of the author and the journal) verdict has been handed down that international relations still lacks theories in the "proper" (behavioral) sense of the word.[13] These discouraging assessments, however, do not suggest to behavioralists that they are pursuing a dubious philosophical course. The typical response from that quarter is that the discipline is a young one. Behavioralists in international politics vary in their willingness to make the demurrer that international relations is more difficult than other subject matters. John Herz, however, has pointed out that for a number of reasons the relatively short life-span of international politics as an autonomous and scientifically self-conscious field is a misleading explanation. For the numbers of scholars in the field and the character of the computer technology at our disposal should increase exponentially our capacity to learn. Yet, thus far our research efforts have not accumulated in any encouraging way but have led to an increasing proliferation of studies and conclusions, sometimes contradictory, about the same phenomena.[14]

systems it is very easy to see this. A practitioner cannot proceed unless what he sets out to achieve is articulated as comprehensively and precisely as possible. The intrinsic interests of historical systems writers can also be ferretted out. Apart from their close affinities with humanistic tradition, they are generally characterized by an unabashed normative orientation toward their subject matter[9]. Indeed, Stanley Hoffmann has recently come to advocate the investigation of "relevant utopias", blurring the distinction between the two to an even greater extent. The more pronounced technological emphasis is also underscored in George A. Kelly and Linda B. Miller's "Internal War and International Systems: Perspectives on Method," one of the relatively few "historical systems" studies clearly stamped with Aron and Hoffmann's "historical sociology."[10] Describing their particular choice of methodology Kelly and Miller write: "It is not just a technique for putting flesh on paradigmatic bones or looking at the temporal context of occurrences. It is also a therapeutic acquisition of historical sense."[11] This remark combines the normative practical facet of historical systems scholarship with its elusive, almost transcendental quality. It also intimates skepticism about a thorough-going once-and-for-all systematization of international politics. Moreover, the concern, shared by both systems types, for phenomena possessing intrinsic interest means that representatives of both system types resort to a minimum "decomposition" and reconceptualizing of their subject matters, a practice they would find a counter-productive detour. (In the case of technological systems this general rule varies to some extent. Insofar as such systems are used for heuristic purposes (e.g., Harold Guetzkow's Northwestern Simulated International Processes Project) there would be some tendency to look for new theoretical formulations and appropriate corresponding concepts; on the other hand, these "technological systems" become increasingly similar to "directively organized" ones and correspondingly of less immediate value to the decision-maker. But to the extent to which technological systems are designed for immediate or proximate policy-making purposes, they tend less to do this). While technological systems sometimes use methods of data-processing that are so sophisticated that they have acquired the status of separate disciplines, and while they

Similarly, while successful technological systems must deal with theory (in fact, logically presuppose it), they can develop it as they go. But often, in practice, as Quade and Boucher point out, they never develop it at all. This, as we have seen, often leads to highly **ad hoc** solutions to practical problems. This limitation, however, is not of life – and – death importance to technological systems analysts. If their systems could explain as well as contrive, that would be an unexpected and happy byproduct of their work. Their constructs are designed to achieve something quite specific and, given the social science "theories" available, they often find their less elegant resources more helpful, e.g., expert guesswork, trends, **ad hoc** mathematical models, and all conceivable details that may settle the outcome of a particular course of events whether or not social science has anything systematic to say about them.

While historical systems writers spend most of their time explaining the past and technological systems analysts are concerned with forecasting and even often creating the future, this difference does not identify an important break with respect to logical assumptions. While at first glance, no system type practitioners could seem more disparate than the erudite, philosophically inclined, historical systems scholar and the stereotype of the philosophically illiterate, brainlessly computer-addicted technological systems analyst, this is very far from the fact. We have already seen that theory, in practice, is ancillary to their work in each case. For both types the coherence of their work stems from their degree of success in identifying the necessary and sufficient conditions for the occurrence of some more or less specific phenomenon. The more of these conditions that theory can usefully illuminate, the better. But both kinds of systems writers generally find that for their purposes usable theories are lacking – because they are unoperationalisable, or because, as Morton Kaplan has frequently stated, macro-level theories (like his systems analysis) cannot be used to explain micro phenomena like particular policy decisions.[8]

Without overdramatizing their situations, there is a sense in which the premises and ways of working of both systems types are quite existential. On the one hand, both are thoroughly steep ed in matters of intrinsic interest. In the case of technological

> If we expect a theory of international relations to provide the equivalent of what a knowledge of construction materials provides the builder of bridges, then there is no theory and never will be.[3]

Thus, while historical systems are sufficiently practical for the scholar to proffer advice to a statesman, this knowledge must be almost ineffable and hardly amenable to Arnold Brecht's "intersubjective transmissibility." The order that exists arises out of complex and qualitative patterns of moral, legal, prudential, and political actions. For Aron, it is essential to visualize these patterns as systems; but

> systems and social events are undefined in the epistemological sense of the term: as they are experienced by their subjects and observed by historians or sociologists, they neither parcel themselves out into neat and definite subsystems, nor can they be reduced to a small number of variables that could be organized into a body of interconnected propositions.[4]

Although the "theory" of historical systems writers, a compound of legal, moral, strategic, sociological, historical, and political issues, is elusive to the behavioralist[5], it is the only kind of knowledge worth achieving from the point of view of the historical systems writer. Given the **modus operandi** of the historical systems writer, however, his knowledge is better equipped to explain than predict.[6] As R.N. Rosecrance and J.E. Mueller write:

> The truly relevant information for international relations – the exact knowledge of governmental policy and planning decisions – is scarcely ever available (except long after the event); "experts" have to rely on sources once or twice removed: reports of political debates and discussion, statements of public spokesmen, economic statistics, and actual changes of policy which occurred previously.[7]

But it is only given historical events and trends that are worthy and even amenable to explanation.

tionales for the order of the field's phenomena that they expect to find. It is generally understood by the writers who entertain such questions that the **raison d'être** of international politics (in contrast, say, to history) is the cultivation of systematic, highly qualified knowledge about classes of phenomena. It follows, almost ineluctably, that this knowledge is to be organized in some theoretical form or other. It can be argued, however, that each of the four system types represents a different hunch about where theoretical coherence (however defined) will most probably turn up. Another way to put this is the way Hugh Stretton has in his **The Political Sciences: General Principles of Selection in Social Science and History.** Stretton, in a knowledgeable and critical sweep of the social sciences, tries to discover, as the title of his book suggests, what "principles of selection" of problems, data, evidence, and forms of reasoning operate in the various social science disciplines and how viable they are.[1]

With respect to assumptions concerning respective theoretical rationales, historical and technological systems can be ranged together, for many purposes against theoretical and "directively organized" ones. For one thing, as Johan Galtung has observed, "No science of man seems to be as much torn between the idiographic and the nomothetic traditions in science as the science of international relations",[2] While neither historical nor technological systems can do without theory or, at a minimum, theoretical laws, their relationships with it are much more attenuated. Whether this is the case in principle or in practice, theory, in both cases, is a second thought, as it were, because intellectual coherence of the system type is believed to lie elsewhere. Thus viewed from the point of view of a behavioralist, theory for the historical systems writer is a speculative, impressionistic overlay, not too harmful if kept at arm's length, but pernicious if taken too seriously. It is a source of suggestion and insight but, in one sense, the order it imposes is academic. For example Aron writes, that only a historical sociologist can adequately advise a prince. On the other hand, he has also written on another occasion:

System Types As They Have Been Applied

Some might argue that international politics is in the throes of a scientific revolution in the Kuhnian sense. The more conservative would argue that we are in what Kuhn has called a "pre-paradigm" stage of development, for we have briskly swept through traditionalism and behavioralism. Some even think we are on the brink of giving ourselves over to post-behavioralism (the most obvious international relations counterpart being "peace research"), leaving in our wake countless unexplored epistemological assumptions and without having sufficiently articulated these would-be paradigms so as to identify specific, palpable contributions or anomalies.

There are at least two reasons why scholars might be inclined to pursue the natural science model, however. One is idealistic and the other self-serving. The idealistic one, of course, is the excellence of mature scientific knowledge. If the development of such knowledge of our subject matter were possible, there would be little else, intellectually, that we could wish for. Theoretical systems particularly represent the highest form of scientific achievement (where they have been identified) and one can readily appreciate their appeal. The second, perhaps less noble, reason why we might wish to emulate the natural sciences is that without claim to scientific status many international relations scholars believe they would plummet to the bottom of the academic status hierarchy. As Edward Shils, Jerome Ravetz and others have suggested, international politics, like other social sciences, would lack prestige, credibility, and perhaps access to scarce research funds.

Regardless of how one characterizes the field's philosophical differences, all of the problems the debate poses are as big – or bigger – than the field itself. A few of these issues can be scrutinized by penetrating beyond the apparently monolithic facade of "systems analysis". Here it is possible to see a number of important presuppositions in combat in the microcosm of the field that "system" provides. For systems writers of every stripe have said that they find the system concept suggestive as an ordering device. What interests the writer is the different ra-

they were found anywhere, were discovered. Moreover, paradoxically, there is some reason to speculate that whatever "basic" science there may be in international politics may emerge out of a relationship of close interaction with logics epitomised by technological systems. This would reverse, to some extent, the experience of the most rigorous natural sciences where sure technological applications presuppose the existence of an underlying basic science. However, to the extent to which international politics **qua** discipline can profitably be viewed as a kind of grand technology it becomes, by definition, non-scientific.

On the assumption that fields of inquiry advance to the extent to which their specific field-dependent logic(s) are uncovered together with their characteristic ways of drawing inferences, the analysis concludes: (1) that theoretical and "directively organized' systems, together with the logical assumptions they represent, will be of marginal usefulness in the development of the field of international relations judging from past experience and considerations of logical plausibility, (2) that the logic implicit in historical system writing (e.g., emphasis on the value of description and historical explanatory forms) is entitled to greater recognition in the cultivation of the field, and (3) the logic of technological systems is ripe with suggestive insights, not only for the solution of specific practical problems, but also with respect to how the discipline of world politics can acquire whatever qualified knowledge it may.

matters of intrinsic human interest) were subordinated to criteria of pure science. Although interesting insights into the nature of the subject matter resulted from this approach, the attempt, even on the admission of systems writers, has by and large failed.

The next major system type identified, "directively organized" ones, resumed, in a sense, where theoretical systems left off. Their proponents continued to pursue the logical objective of theoretical systems while organizing their systems around matters they conceded had intrinsic human interest, e.g., systems employing organic analogies. In the present study it has been argued that these attempts, as well as the "logics-in-use" they represent, have also failed to produce results remotely resembling theoretical systems.

The other two system types, together with the characteristic logics that they represent, round out the present classification of system types and provide, in the process, two important ways of supplementing, if not partially displacing, the previous two types. What have been identified as "historical systems" tread a narrow path between history and social science. While historical system writers undertake to explain units of analysis rather than individual events, their critics tend to find their general explanations diaphanously "metaphysical" and their more focused explanations too dependent on the logic of historical explanation to be taken seriously by behavioral scholars. In fact, while using the systems terminology, historical systems writers have been exceedingly wary of behavioral methodological strictures, viewing them as blunt, proscrustean and insensible with respect to the field's phenomena. Raymond Aron together with the school of "historical sociology" provide an example of this type.

"Technological systems" form a part of the technical decision-making apparatus. Technological systems writers, although traditionally considered outside the academic literature while increasingly impinging upon it (under the guise of policy-relevance concerns) shed a great deal of light on the epistemological problems of the discipline. This is the case because the academic discipline of international politics itself is, in an important sense, concerned with overwhelmingly practical-technological problems rather than the "pure scientific" problems of the most successful natural sciences in which theoretical systems, to the extent that

Reflections about Systems "Theorists" in Search of International Politics

Carol Prager*

Introduction

What has been called the "theory about theory" literature in international relations has loomed especially large in that field relative to other sub-disciplines of political science since the wide acceptance of behavioral premises concerning the conduct of political science inquiry. This metatheoretical literature has alternatively been cast in one of two forms: (1) general encompassing analytical schemes which attempt to prescribe future research programs for the discipline together with their accompanying methodologies; and (2) criticisms of these programs largely, but not exclusively, emanating from "traditional" quarters.

The dominant imagery invoked to describe the macrophenomena of international politics has been the "international system". Credit for this "contribution" has generally been claimed by behavioralists, although in fact the system concept has been part of the stock in trade of students of the subject since as early as 1700. The present study, however, scrutinizes the behavioral purposes that "system" has served; and the analysis, at least initially, is undertaken within behavioral parameters. As it proceeds, however, it is found that under scrutiny, even within modern behavioral usage, the term fragments into four distinct senses which, moreover, lay bare significant epistemological conflicts, far more serious than the tired, overstated traditional-behavioral debate itself.

The first of the four major system types that the author identifies is the "theoretical system". Insofar as behavioral systems writers thought they were contributing something new and important to the study of world politics, they developed a fixation, as it were, for an ideal but exceptionally demanding form of theoretical scientific explanation that has rarely proven successful even in the "hard" natural sciences. Indeed, a major thrust of the present argument is that systems writers in international politics first decided on an entirely **a priori** basis, what kind of knowledge of their subject matter was most worth having and then set about to discover how the subject matter could be fitted to it. The difficulty with this line of attack is that the uncovering of theoretical systems proved possible only in cases where matters of non-scientific interest (i.e.,

* C. Prager is a professor of Political Science at Calgary University.

of Utopia: Toward a Reorientation of Sociological Analysis," **American Journal of Sociology**, LXIV (September 1958).

31. This account is based on the same literature of functional analysis reviewed in earlier parts of the essay with one more addition, namely Francesca Cancian, "Functional Analysis of Change," **American Sociological Review**, XXV (December 1960).

31. Kenneth E. Bock, "Evolution, Function, and Change", **American Sociological Review**, XXVIII (April 1963) p,232.

32. The argument made by Kenneth E. Bock that functionalists, like evolutionary theorists of the 19th century, argue from the immance of change seems to the present writer not based on sufficient evidence from the literature of functionalism. See Bock, **Ibid.**, p.237.

33. Almond, "Political Systems...," **American Behavioral Scientist**, VI (June 1963), p.8.

35. Easton, **The Political System**, pp.96-97, 291. F.G. Bailey, **Tribe, Caste, and Nation: A Study of Political Activity and Political Change in Highland Orissa** Manchester: Manchester University Press, 1960, p.6. Almond, **The Politics of Developing Areas**, p.8, and his article, "A Developmental Approach to Political Syatems, **World Politics**, Vol. XVII (January 1965), pp.185-186.

3 Easton, **The Political System**, p.291.

36. Almond, **The Politics of Developing Areas**, p.8, and "A Developmental .Approach...," **World Politics**, Vol. XVII, p.185.

37. Alvin W. Gouldner, "Reciprocity and Autonomy in Functional Theory," in Llewellyn Gross ed., **Symposium in Sociological Theory**, see pp.263-266.

7. Parsons, **Structure and Process,** p.171.
8. See A.R. Radcliffe-Brown, "On the Concept of Function in Social Science,' **American Anthropologist,** Vol. XXXVII, (July-September 1935); also Holt, "Structural-Functional Framework ...", pp.87, 88, 92, 93.
9. Holt, **Ibid.,** p.87.
10. Almond, for example, changes their number and definitions three times in three different writings: **The Politics of Developing Areas**; in "Political Systems and Political Change," and in his recent article, "A Developmental Approach to Political Systems." D.F. Aberle et al., in "The Functional Prerequisites of a Society," **Ethics,** LX (January 1950) make them nine in number, whereas those who follow Parsons more closely make them only four.
11. Holt, "Structural-Functional Framework," pp.92-93.
12. Although Easton has recently acknowledged that system concept is an analytical tool and may be applied to smaller units than society, he still considers systemic relationship as the political, while study of smaller units as "para-political." See his **Framework for Political Analysis,** chapter four.
13. Mitchell and Holt make it explicit in their writings that they are concerned with the social system as a whole; Mitchell, **The American Polity,** pp.3-7. and Holt. "Structural-Functional Framework," p.87.
14. Almond, **The Politics of Developing Areas,** p.59.
15. Holt, "Structural-Functional Framework," p.93.
16. Gabriel A. Almond, "A Developmental Approach to Political Systems." **World Politics,** XVII (January 1965), p.188. Reference to this point can be also seen in Alvin W. Gouldner, "Reciprocity and Autonomy in Functional Analysis," in Llewellyn Gross (ed.), **Symposium in Sociological Theory,** New York: Harper and Row, 1959, pp.252-2253.
17. Almond, "A Developmental ...," **World Politics,** XVII (January 1965), p. 196. and Mitchell, **The American Polity...,** pp. 5, 73, 94
18. Parsons, "Power Party and System," reprinted in S. Sidney Ulmer (ed.), **Introductory Readings in Political Behavior,** Chicago: Rand McNally and Co., p.127; see also his **Structure and Process in Modern Societies,** p.181.
19. Almond, **The Politics, of Developing Areas,** pp.3-64.
20. **Ibid.,** p.13. Also see Easton, **The Political System...,** pp.137-38.
21. Edward Shils, "On the Comparative Study of the New States", in Clifford Geertz (ed.) **Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa.** New York: The Free Press of Glencoe, 1963, p.18.
22. Almond, **Politics of the Developing Areas,** p.3.
23. Almond, **Ibid.,** p.61.
24. See the Little, Brown series in Comparative Politics.
25. Regarding system coherence see Easton **The Political System,** pp.291-292.
26. Holt, "Structural-Functional Framework...," p.107.
27. **Ibid.,** p.107.
28. Mitchell, **The American Polity,** p.25.
29. See for instance, Clifford Geertz, "Ritual and Social Change: A Javanese Example. **American Anthropologist,** LIX (February 1957), pp.32-33. Also E.R. Leach, **Political Systems of Highland Burma: A Studyof Kachin Social Structure.** Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1954, pp.4-7, Ralf Dahrendorf, "Out

FOOTNOTES.

1. The following are some outstanding contributions in this line. Gabriel A. Almond and James S. Coleman (eds.) **The Politics Developing Areas,** Princeton: University Press, 1960. Willian C. Mitchell. **The American Polity: Social and Cultural Interpretation,** New York; The Free Press of Glencoe, 1962. Richard Rose. **Politics in England: An Interpretation,** Boston and Toronto: Little, Brown and Co., 1964. Jean Grossholtz. **Politics in the Philippines,** Boston and Toronto: Little, Brown and Co., 1964. Talcott Parsons. **Structure and Process in Modern Societies,** Glencoe, Ill..: The Free Press, 1960. Don Martindale. **Functionalism in the Social Sciences: The Strength and Limits of Functionalism in Anthropology, Economics, Political Science, and Sociology,** Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1965. Numerous articles have been written on this subject, some of which will appear in subsequent footnotes.

2. See for instance, Reinhard Bendix. **Nation-Building and Citizenship: Studies of our Changing Social Order.,** New York: John Wiley and Son. Inc., 1964, pp. 14-15. David Easton. **A Framework for Political Analysis.** Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1965, p. 105. Leonard Binder. **Iran: Political Development in a Changing Society.** Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1962, pp.7-8. Karl W. Deutsch. **The Nerves of Government: Models for Political Communications and Control.** New York: The Free Press of Glencoe, 1963, pp.47-50. Alvin W. Gouldner. "Reciprocity and Autonomy in Functional Theory", in Llewellyn Gross, ed., **Symposium in Sociological Theory,** New York: Harper and Row, 1959. See also the articles written by L.C. Jarvie, William Flanigan and Edwin Fogelman, and Don Martindale in Martindale, **Functionalism......**

3. In his short essay. **A Framework for Political Analysis,** David Easton has made it clear that his present concept of system is a construct of the mind and an analytic tool. However, his continued insistance on equating "system" with "society" is not consistant with his theoretical assumptions. See especially pages 52, 56.
4. Robert T Holt, "Proposed Structural-Functional Framework for Political Science", in Martindale, **Functionalism......** p.87. Also Harold Fallding, "Functional Analysis in Sociology, "**American Sociologycal Review,** XXVIII (February 1963), p.6.
5. Holt, "Structural-Functional Framework ......" p.92.
6. See the writings of Almond, **The Politics of Developing Areas;** also his articles: "Political Systems and Political Change," **American Behavioral Scientist,** VI (June 1963) and "A Developmental Approach to Political Systems," **World Politics** XVII, (January 1965) See also Mitchell, **The American Polity** ... p.5 Holt, "Structural-Functional Framework ......" pp.96-100. Also David Easton, **The Political System: An Inquiry into the State of Political Science,** New York: Knopf, 1963, pp. 147-38.

verifiable, and we cannot hold them true of the actual world by deductive procedure.

The second part of the interdependence proposition also has a serious difficulty. In stating that constituent parts of the system are interdependent, i.e. that each part will affect the others and be mutually affected by them, functional theorists have reduced all relationships among the system variables to one kind: a causally reversible relationship. They have either disregarded or failed to see that certain variables are related to one another in an irreversible order of causation in which one is an independent variable and the other is dependent.

To conclude, in this essay I have tried to expound and assess the structural-functional approach as a theory of politics, as a method of analysis, and as a view of political change. We have seen, first, that by focusing on roles and functions, the theory in effect remains formalistic in approach and analytically continues to be limited to normative regularities; second, that the functional method rests on the evidence of coherence in the verification of its hypotheses, not on comparative analysis. Finally, with respect to political change, whatever promising potential it has remains at a level of generality which precludes precise and useful application.

for generations without change or breakdown even though they contribute poorly to the functional requisites.

The second central principle of political change in functional analysis is the proposition of interdependence. It is curious that such an important and pivotal point as this should be so inadequately introduced in the literature of political science. For the sake of analysis, we have to reconstruct it from cursory statements. In writing about this proposition, David Easton thinks in terms of mutual dependence of system parts, while Almond and the anthropologist F.G. Bailey state the proposition in terms of interdependence of subsets or roles.[36] Whether one considers parts or roles as the unit of analysis, the proposition reads the same: the constituent units of the system are interrelated in such a way that: (1) if A changes its properties, then B, C, D, etc. will also change their properties: (2) when A affects B, then there will be a feedback and B will have a reciprocal effect on A. In other words, the causal relationship between the variables is reversible.

I have tried to restate and perhaps clarify the main points of the interdependence proposition as logically and succinctly as possible. Due to its presentation in the literature, however, the proposition remains hopelessly vague. Several questions remain to be answered. For instance, will any change which affects a variable in the system lead to a chain reaction in all the rest, or does the change have to be a major one and one which is limited in its effects to a few other variables? Easton answers that "any change will influence the rest";[37] while, for Almond, it has to be a significant change.[38] Yet he fails to define this significant change. Also, to what varying degree do the parts or structures effect the system? Will, for instance, a change in the electoral system from proportional to single constituency transform the whole of the political system? Will a change from trial by jury to trial by judge in criminal cases change political structures as much as will a change from civilian to military government? These questions have led Goulder to charge that in functional analysis each constituent part of the system is given value equal to every other one.[39] This problem is the result of both inadequate consideration of the point, and of attributing the logical qualities of a model to empirical reality. Statements about the relations of various roles in a system are true only if they are empirically

receptive to it, or promote its course. Here the argument changes character and the principle of change, instead of remaining mechanistic, takes on a teleological form. A structure changes, it is maintained, when in its existing form it fails to contribute adequately to the functional requisites of the system.* For instance, when a feudal military organization under the impact of the invention of firearms ceases to have the capacity to meet the defense of society, it gives way, say, to a centralized professional military organization. When this happens, it is said that a state of disequilibrium has occurred in the system and an adjustment in structure is necessary to restore the system to a new state of equilibrium. It is important to notice here that the adjustment creates a new kind of equilibrium and therefore a change of state.

If it is the case that a system may or may not change under the impact of environmental factors, then we are in need of a theory which would indicate when a system will change and when it will not. In an article devoted to the subject of political change, Almond tries to establish a criterion as to when a change in the system takes place. "The criterion of political change," he writes, "is the acquisition of a new capability, in the sense of specialized role structure and differentiated orientation which together give a political system the possibility of responding efficiently, and more or less autonomously, to a new stage of problems."[35] Why some systems acquire new capabilities while others fail to do so is anybody's guess. This statement provides one basis for a taxonomy to rank societies on a developmental scale, but as a theory of change, its sheds no new light.

Holt offers another explanation. According to him, change is a process which is regulated by the functional requisites of the system. A structure will change when the functional requisite to which it contributes is no longer being satisfied. This is a return to the teleological argument. However, if we are to take this proposition as a guideline, then we would not be able to tell in which direction change will take place, for a certain structure may develop in either one of several forms which could be poles apart. Any one of these forms may satisfy the functional requisites. Our complaint is not only that this proposition is too general but also that it may not stand up to empirical testing. Many political structures are known historically to have survived

equilibrium or with relations which are seeking to readjust to a new state of equilibrium. Emphasis on order, socialization, control, and consequently behavioral conformity to role requirements, underlines the equilibrium assumption, namely, that the system's predominant tendency is to maintain its order and form. Any theory of change based on this assumption should find the source of disequilibrium to lie in external forces which encroach on the system and disturb its established boundaries. While the conceptual implications give the impression of a rigidly ordered pattern, it is sometimes stressed that in reality the system is flexible.[33] It is pointed out, for instance, that there is usually some strain within structures and also ambiguity in role definitions that make modification of existing structures quite possible.

When, on the other hand, we look at the dynamic aspect of change in functional analysis we find three major principles in terms of which change is explained. The first striking principle is that the source, and mostly, too, the agent of change, come from the system environment.[34] The second principle is related to the order of change in the system and is based on the proposition of interdependence of the constituent parts of the system. This principle maintains that when one constituent part of the system changes under the impact of environmental factors, other units will register a corresponding change. The third main principle of change is that the varying category of the system model is the structure and not functional requisites, which are constant. Stated differently, the state of the system changes when one or more of its structures change.

When and how does change take place in accordance with these principles? In the first place, it is to be noticed that the causal relationship between the environment and structures of the system is mechanical, since the environment is an external force which impinges on the particular structure, forging a change in its makeup. An invasion of a certain country by another, for instance, may lead to direct change in the judicial and military organizations of the subject nation. However, not all environmental factors affect the inner system in such a direct manner, and thus not all changes that take place in the system are mechanically determined. An external force will be resisted unless there are favorable conditions within the system which prove

endurance brings to the fore the importance of establishing the meaning of regularities in time sequence in relation to functional regularities. In his study of the American polity, Mitchell, for instance, highlights this dichotomy by pointing out the timeless character of the coherence method. At the same time he views his subject in historic prespective without stating the explicit relationship between the historic and functional methods[30]

Viewing political relationships in equilibrium demands attention to consistency and the coherence method of analysis becomes especially valuable, but in focusing on political change, an analytically historical approach is indispensable. By the analytically historical approach, we mean systematic empirical research to assess the impact of one or more facts on other facts in time sequence.

To conclude this section on method, we may suggest that it will be scientifically rewarding for the investigator to keep the lines clear, at least conceptually, between his method of approach and the theoretical assumptions upon which it is based. Second, there are several approaches with special methods and techniques the choice of which should depend not on an exclusive claim of truth or falsehood, but on which one is more fruitful for the particular research problems the investigator is faced with.

IV. Political Change.

Functional theorists' early reaction against the historical approach and their emphasis on pattern-maintenance has brought against them the charge that no adequate explanation of change within this framework was possible,[31] and Almond's recent contribution in **The Politics of Developing Areas** has served to give additional evidence in support of this charge. Rather than reject off-hand the functional theory of change, in this section we shall be concerned with enunciating the theoretical assumptions and principles in terms of which the exponents of this approach explain political change, with a view to its scope and limitations.[32]

In order to appreciate the scope of the functional approach in the study of political change, one has to take into account that the theory has a dynamic as well as a static character, depending on whether one is concerned with relations of units in

to explain Dinka deviance from this rule, Holt did not turn to other comparable instances of behavior but looked at the internal relationships within the Dinka system. By doing this, he discovered that the failure of the Dinka to behave in accordance with the goal of the system was the direct result of their maintaining consistent relations in the constituent structures of which the system was composed. As he put it, development of new structures in Dinka society to meet the defense need would have "undercut other structures that make crucial contributions to the satisfaction of other requisites."[29] In other words, the compatibility of existing structures with one another was dysfunctional to the goal attainment requisite. The need to keep relations among structures consistent explains the deviant behavior of the Dinka. To conclude, the explanation of the patterns of political behavior among the Dinka was made on the basis of the coherence method of verification rather than the comparative. The coherence of truth is thus the basic principle underlying the structural-functional method of analysis.

The purpose this discussion serves is to underline the distinction between the method of structural-functional analysis and the comparative method of study; it makes no criticisms or objections to the coherence method of analysis per se. The point advanced for consideration here is that if by the comparative method is meant the establishment and verification of hypotheses by the systematic comparison of confirmatory instances, then the structural-functional approach is not such a method. If, on the other hand, by comparative method is meant merely the provision of an analytic scheme that can systematically be applied to every society regardless of differences in time and place, then the structural-functional approach is such a method.

Without overlooking the merit of the coherence method of the structural-functional approach, one may question certain aspects of it that seem to be left obscure, in particular, the question of time relevance. The theory understandably stresses the functional relationships of one unit with another, and since this is a logical relationship, the time element is irrelevant to it. Yet one major assumption of the structural-functional theory is that these logical relationships are enduring. Thus the assumption of

which may be brought together to advance comparative analysis a step further, but nothing of this has been offered.[26] Almond's contribution lies in his ability to stimulate discourse in the discipline and in his enrichment of political vocabulary with aptly chosen terms that have gained wide currency.

Holt and Mitchell show great awareness of the theoretical foundations of functionalism; and its logical implications, as a method of comparative import, can be more clearly drawn from their writings than from those of Almond's. Functional analysis, as we had occasion to point out earlier, explains patterns of political behavior in terms of how they relate and fit in the whole system and with respect to their contribution to its goals. This brings us to the pecularity of this approach, namely that in very fundamental respects it is not a comparative one, although its exponents in political science give special credit to its comparative nature. Functional analysis concentrates on the political system as a whole, which by definition is a complete self-contained unit by and for itself.[27] Whatever happens inside that system should be understood and explained in terms of the relations of the constituent parts to one another and to the whole. We may refer to this as the coherence method of explanation and verification, that a certain occurrence in the system has meaning only if its relations to the rest of the system are discovered and found consistent with the ends of the system as a whole. Things that may happen in other societies, unless they bear directly on our system, are irrelevant so far as explanation and verification of observations are concerned. In order to discover, verify, or explain political behavior, one does not need to look outside the system to find confirmative support for his observations and hypotheses, for the criterion of truth in functional analysis is consistency, not inductive evidence.

In order to illustrate what is meant by the coherence method of structural-functional analysis, let us take any of Holt's propositions and find out how he explains them. One of Holt's propositions reads as follows: "the contributions of government to the satisfaction of the goal attainment requisite [i.e. defense in this case] will increase as the contact with other societies increases..."[28] He takes as an example the Dinka, an East African tribe, as a negative instance to this rule and tries to explain why Dinka behavior did not follow the same pattern as

apparatus of this kind enables the student to understand, within a relatively short time, foreign political systems, the details and particulars of which were previously unfamiliar to him.

The structural-functional approach is one of the many analytic schemes offered as a method for the comparative study of politics.[24] Almond, for instance, suggested that "political systems may be compared with one another in terms of the frequency and style of the performance of political **functions** by political **structures.**[25]" This is proposed as an analytic scheme in terms of which different societies may be systematically examined. As a set of variables theoretically determined to be crucial, the above is a strategy for attack or a universal guide book that can be used in every society that one finds himself passing through. Needless to say, the scheme proposed by Almond is on the whole descriptive; it offers neither a method for explanation of political phenomena nor one for verification of hypotheses. At best, it provides a plan to order discrete material. In spite of its great influence and ready acceptance by a large number of political scientists, a rigorous application of Almond's scheme is still to be awaited. Since the studies that have more or less followed Almond's framework are country studies one would expect them to give results to new hypotheses stated in the proposition. At a certain point in time, the Dinka came into contact with another tribe, the Nuer, and the relations between the two groups were hostile. Yet the emergence of this hostile relationship with another group was not accompanied by new developments in the defense organization of Dinka society. According to the proposition, the Dinka, who did not have a central government, should have developed one, after their contact with the Nuer in order to face the new danger which the latter posed for them. As this case unfolds itself, its theoretical components become clearer. It was originally assumed that the political behavior of the Dinka in their conflict with a hostile and powerful group would conform to the goal-attainment functional requisite of the system, i.e. the defense need. On checking to find whether this did actually take place, the result was found to be negative and the Dinka did not, as would have been expected, build up a new political structure which would be adequate to meet the defense needs of their community. In order

function and structure as legally inseparable, they redefine the relationship between the two concepts and look at them as two separate categories whose connections should be determined empirically.

Structure becomes the varying factor of analysis. That is what Almond means by the statement: we are not structure-bound.[22] Functions, on the other hand, are held analytically invariable and constant in all systems. Thus to the extent that political functions are formal categories derived from the system concept, and to the extent that they are necessary and inalterable in all systems, they are also prescribed kinds of activities. If we also remember that according to this theory roles and not individuals are the units of analysis, and that the behavior of a role player invariably conforms to the requirements of his role, then we have in the new version of structural-functional analysis a formalism no less legalistic and no less normative than in the classical theory. As in the classical theory, therefore, regularities in political behavior according to the functional framework are of one kind: prescriptive, i.e. those which conform to the normative requirement of role expectations.

II. Functionalism and the Comparative Method.

The second problem we are concerned with in this essay is structural-functional analysis as a comparative method for the study of politics. Interest in the comparative study of politics in recent years has not been matched by equal progress in method, and, as has been observed by Shils, "there is at present no complete identity of comparative and general theory."[23] There can be no doubt that the discipline has witnessed some remarkable and serious efforts to develop analytic tools, but with the exception of the statistical method of cross-polity analysis, itself still at the stage of inception, progress has been mainly limited to studies of particular cases rather than bringing together lessons learnt in several cases to reach comparative generalizations. Limited as it still is, the comparative method today marks a considerable progress over traditional approaches, particularly in putting aside historical and cultural barriers among nations and delving into the basic similarities of all political phenomena. A theoretical

sibling and sibling, and the like ··· In the same sense, the political system consists of the roles of nationals, subjects, voters, interacting – as the case may be – with legislators, bureaucrats, judges, and the like."[18] At this point, one wonders to what extent we can rightly reduce a political actor to the formal schema of roles and functions.

In the second place, emphasis on coherence and unity of the system imposes in advance unwarranted conclusions on research; namely, that in reality the constituent parts of a community should be closely interrelated and integrated. When, for instance, conflict is observed, the researcher immediately looks for the functions and ends which the particular conflict serves in the system, because he has already assumed, on theoretical bases that the parts of the system constitute a coherent whole. In short, conflict in functional research is given, more often than not, a cohesive value or no value at all.

There are two concepts in politics that cannot be overlooked in any political study – conflict and power – yet, at best, they are given scanty attention and partial explanation in functional analysis. Just as conflict, for instance, is given a cohesive and integrating value, so also is power.

There is a predominant conviction in functional analysis that the most significant thing about the study of politics is the tasks which structures must perform for the whole of society. As a task-oriented philosophy, it is not surprising to see that functionalism has substituted the concepts of performance and service for those of power and conflict. An observer cannot help feeling that in functional theory, the political system is an immaculate one.

At this point we are perhaps in a position to question the claim made by the exponents of the new version of structural-functional analysis, i.e., that they have overcome the formalistic character of the classical theory.[21] The exponents of the new version make the point that the classical theory of functional analysis in political science, with its legalistic and formal character has failed to cut deep into the reality of politics as a dynamic activity. To avoid such legalism, they refuse to be limited in their study of politics by functions which are prescribed in state documents such as, say, the U.S. Constitution. Instead of taking

narrow functional view of politics and second, to introduce a measure of dynamism to what is otherwise a formalistic approach. Unfortunately, Holt fails to make clear what he means by process, and if one is to make up the meaning of the term from his examples, it becomes obvious that the term refers to activities that are really part of the definition of role. Let us take, for example, **the social control process** , which he explains as "the application of sanctions for violations of the prescriptions of the value system."[17] Is not the application of sanctions one of the activities which define the role of a judge, policeman, parent, or teacher ? In short, what Holt calls process is nothing other than that activity which one attributes to roles, and he is using two terms for one and the same thing.

Aside from the fact that Holt leaves the concept of process as an intervening variable, vague and inadequate for analysis, the concept itself is hardly the required solution. In its common sense usage, the concept of process refers to how an issue or an activity is generated, the course it takes, and its consequent results. If, as is maintained by functional theorists, all relevant interactions in the system can be understood in terms of roles and functions, then an issue which arises in the system will be resolved by the appropriate structure in accordance with the systemic functional requisites. In short, the introduction of the concept **process** does not shed any new light on the function framework. The point of a theoretical framework is, indeed, to enunciate the principles which govern the generation, the course, and the outcome of political activity; in other words, to explain process.

The second major problem with functionalism as a theory of politics is its emphasis on coherence and unity of the system. In the first place, coherence is an abstract quality which has to do with consistency and complementarity of formal concepts, not with empirical reality Unfortunately, there is every evidence that the functional theory is formalistic in this sense, namely, that it substitutes formal categories – roles, functions, and systems – for individuals and groups. In Almond's words, "Social systems are not made up of individuals but of roles; i.e. a family consists of the roles of mother and father, husband and wife,

tion to favor his nephew and support him. It is clear that the demands made upon him in this case by the two roles he performs as a councilman and as a head of a clan are in conflict.

The question is, how will he act ? According to the structural-functional theory, he is supposed to act in such a way as to satisfy the functions expected of him as a role player. But this is obviously not possible any more since he has more than one role and more than one function, and they are not in harmony in this case. How is this kind of conflict resolved in terms of functional analysis ? If we follow the structural-functional theory of political behavior, we will neither be able to predict the councilman's action, nor will we have the adequate conceptual tools with which to explain his behavior once he has made up his mind. One may retort that, while not being able to predict the course of action the councilman takes, we can still explain his action once it is completed, because whichever course he takes, it will be in conformity with one or the other of his roles. This answer may not be wrong, but it is certainly not useful as it explains one set of behavior and its opposite in terms of one and the same principle. This is a fault inherent in most teleological explanations.

What this illustration shows is that the structural-functional theory of politics, as it stands now, is quite narrow in its view of political behavior and consequently lacks the power of satisfactory explanation. Its conceptual apparatus, consisting as it does of relations between roles and functional requisites, needs to be further refined. The first thing this functional framework is in need of is some intervening variable which would differentiate the explanation in terms of roles and functions. A third principle is necessary to explain such phenomena as are not explainable in terms of roles and functions. Needless to say, an addition of one intervening variable to the conceptual framework will not transform this approach and make of it a scientific theory of politics, but it will at least give it partial explanatory power over political behavior.

Aware of the truncated view of political behavior upon which the functional theory is based, Robert Holt tries to introduce the concept of process as an intervening variable by means of which he hopes to achieve two things; first, to break away from the

that a person acting in a political role or roles will act in conformity with the demands and pattern of behavior expected of his role whether these expectations are prescribed or ascribed. Second, that in so acting he is invariably contributing to the functional requisites of the system. When the contribution of some organized activity to the whole is not clear or evident, it becomes the task of research to discover the link, or, to use the jargon, its latent function.

At its face value, this theory seems reasonable and subject to confirmation by empirical research, since we can go into the field and check whether these relationships really hold. Let us then check on a hypothetical but nonetheless realistic case.

Suppose a person is a councilman in a town of some new state. The thing that we can be almost certain of is that he is hardly ever faced with a situation in which he has one and only one alternative of action in his role as a councilman. If this is granted, then we can maintain that a man acting in such a role often has a number of alternative courses of action to choose from without their conflicting with the rules to which his role is subject. To say, then, that a person will behave in conformity with his role does not tell us much about political behavior. This way of looking at things may be more suited to anthropological inquiries than to political science in view of the special interest of anthropologists in traditional communities where the situational simplicity and the strong hold of tradition upon individuals makes behavioral conformity to roles quite high.

Let us look at this same example from still another angle to see how that same person will act in a situation in which there is conflict in the courses of action open to him as a role player. Suppose that the councilman is also a head of a clan in that town. As a clansman his obligations go to his clan first, but as a councilman his duties are defined by law in terms of the public interest of the whole town. One day he finds himself confronted with a case of an entangled nature. A nephew of his is involved in a dispute with another man from town who is the chief officer in the water department, a position coveted by the councilman's nephew. The nephew claims that the water officer committed an irregularity and should not remain in his post. In his role as councilman, our friend should act impartially and equally toward his nephew and the water officer. As a clansman, it is his obliga-

requisites are considered functional, and on this basis a political scientist discriminates between what is politically relevant and what is not. Needless to say, this statement draws no boundaries between the political and the non-political but rather, between what has system relevance and what is partial and non-systemic.[14] This theoretical orientation toward whole systems is perhaps what makes functionalists in political science turn to the study of the all-encompassing social system instead of the polity.[15]

Although the functional theory just outlined is obviously teleological, this kind of teleology should not be construed as a metaphysical stand-point. For while the statement of system requisites is clearly not empirical it nevertheless does not refer to the system external goals. All the functional requisites of the system are within it and their satisfaction should be empirically demonstrable. There is nothing logically wrong with this, for if a functional activity is one which serves a purpose in the system as a whole, then only by knowing that purpose or end in advance does one become able to specify and sort out relevant from irrelevant activities. However, this kind of approach, as we shall later see, is heavily weighted in favor of explanations in terms of the needs, requirements, and ends of the whole.

The functional theory of politics, advanced by Almond in terms of probability and also by Holt, states as its main thesis that the ends of a political system are fulfilled when structures perform their assigned functions. Almond analytically separates political functions from political structures and thus revamps the classical legalistic functional theory. In Almond's words, "we have specified the elements of two sets, one of functions and one of structures, and suggested that political systems may be compared in terms of probabilities of performance of the specified functions by the specified structures."[16]

Limitations of Functional Theory.

What are the limitations of this theory of politics? The least a theory can do is to offer an explanation for social phenomena. The essence of functional analysis rests on the proposition that political behavior reflects regularities in the relationships of structures and functions. The central proposition upon which this theory rests can thus be summarized in two steps. First,

distinct class of activities exercised over time as an attribute of a point of reference in the division of labor system and which has become part of the pattern of expectations of the members of society. It is "organized participation,"[9] to use Parsons words. but one with reference to two other dimensions - division of labor and cultural systems. Thus, a class of activities referred to as role is both related to other roles and to the normative orientations of the participants. We may also speak of roles as institutionalized behavioral regularities. A number of such complimentary roles related and coordinated in the performance of functional requisites are called **structure.**

Each class of activities whose performance is necessary for the survival of the system as a whole is referred to as a **function** or **functional requisite.**[10] A function of a certain role is considered as its share or contribution to the rest of the system and its goals. The functional question thus is: what purpose in the system does this political activity or kind of behavior serve ? As put by Holt, "Functions are **system relevant** effects of structures. The term has meaning, therefore, only if the terms **structure and system relevant** are explicitly identified."[11]

Hardly any two writers agree on what the functional requisities are as to content and number,[12] and it is thus difficult to know where to draw the line in an exposition of this type. In such a situation, it is perhaps advisable to follow the Parsonian version, since it is a more representative scheme. Holt, following in Parsons' footsteps, states that the functional requisites are four. The first is **pattern maintenance** and tension management, which is to say the "maintenance of conformity to the prescriptions of the cultural system" Second is **goal attainment,** i.e. the preservation of society mainly by means of defense. Third is **adaptation** or the control of resources for the supply of the material needs of society; and finally **integration,** (and here Holt sharply differs with Parsons since he defines the term as the coordination of the interdependent roles which operate in the system.)[13]

The preceding are the essential requisites which every social system must fulfil in order to continue as a living organism. All the activities which contribute to the satisfaction of functional

tions are all performed by one structure or many is a question to be determined by empirical research. It is important to emphasize here that the three variables-- system, structure, and function-- should be taken together to form one coherent model. The implications which follow from this point are quite significant, for only on the basis of this statement can we distinguish between what is relevant and worth studying and what should be ignored. First, we are told that not all functions which are performed at one level or another are to be included as part of the framework of study, but only systemic functions, those which are necessary for the system as a whole.[5] That is why the terms **functions** and **functional requisite**, though different in meaning, are often used interchangeably.[6] Similarly, with respect to structure, to say that only those structures which contribute to the fulfilment of functional requisites will be taken into account, puts a great many political structures that are within the system beyond the manageable scope of functional analysis.

Another thing that has to be taken into account here with regard to the concepts of structure and function is that the theory **a priori** specifies a set of functions in the system which are indispensable and invariable, while the only thing assumed about **structure** is that some kind of structure will inevitably be present to contribute to the fulfilment of the functional requisites.[7] The number and kind of structures are deliberately left unspecified because it is conceived that this is the varying category of the model. This view frees the theory from the useless and erroneous assumption that one and only one structure can perform a specified function, as, for instance, maintaining that only parliaments can and should perform the function of legislation.

Definitions of these terms in the literature vary in emphasis and detail, and, although a synthesis here will run the risk of adding still one more set of definitions, it is deemed advisable for the purposes of this paper. One preliminary point with which we should start is that the term **structure** refers to a group of interrelated roles, and since no generic difference exists in the meaning of the two terms **structure** and **role** we shall start with the more simple term of **role** In most societies, a varying degree of division of labor is to be found and therefore roles assume a certain measure of specialized activity. A **role** is a

problems upon which it bears. Its basic principles and assumptions will therefore be presented here in one single and undifferentiated form as a condensed synthesis solely for the purpose of making subsequent analysis practicable.

Modern functional analysis starts with the basic principle that the most inclusive unit of political analysis is the **system** A system is conceived of as an ordered complex of interdependent activities or classes of activities which are essential to the continued existence of the system as a whole. A system, in other words, is a postulated model abstracted from empirical reality and should be considered as a device for the analysis and ordering of data. It does not have to be an isomorphic true image of a particular society.

As a theoretical model, a system has a set of logical properties which give it its distinctive character. First, its constituent parts should reflect unity and coherence as a whole. Second, the parts should be interdependent so that an occurrence in one part should register a corresponding impact on the other parts of the system. Third, the system as a unit is indissoluble in the sense that no part or variable could be isolated or separated from the rest without ruining the whole construct. In other words, a system can only be taken as a whole. The concept of system is applicable to any field of action and not necessarily limited to the study of whole societies.

The coherence and indissolubility of the model are abstract qualities, not empirical ones. By insisting on the study of whole societies one is either misusing the concept of **system** or regressing to a vague idea about an amorphous whole called **society**.[4] Neither as a concept nor as an empirical object is the term **society** clear or endowed with a definite referent.

Structural-functional analysis should be distinguished from the whole-system approach. The distinction is necessary because the concept of system is basic to functional theory whereas functional categories are not indispensable to the whole-system approach.

In addition to the system concept, functional analysis is based on two other concept categories: **structure and function.** For a system to continue as a living organism, certain necessary functions ought to be fulfilled, but whether these func

Structural-Functional Analysis and the Study of Politics

Iliya Harik*

Introduction

With a growing interest in the analytic study of comparative politics and development, the structural-functional approach has taken a prominent place in the field of political science. Since 1960, books and articles have appeared giving this approach special attention and recommending its use for political analysis.[1] However, it has already become clear that structural-functional theory has not met with unqualified success, and, while it is still gaining great momentum in the discipline of political science, it has also received serious criticism.[2] Sociologists and anthropologists have shown a greater degree of sophistication in dealing with functionalism than have political scientists hitherto, and this may well be due to the head start which they enjoy over the latter.

In this discussion we shall be concerned with the contribution of the theory to the understanding of some major problems dealt with in political science rather than with a general evaluation of the theory itself. There are three main contentions put forth by the exponents of this school with regard to the relevance of their approach to the study of political phenomena; first, that functionalism constitutes a theory of politics; second, that it is a comparative method for the study of politics; and finally, that it is particularly suited to the study of political change and development. The following is a theoretical assessment of the three contentions made in the hope that the results may sharpen our understanding of the uses and limits of the functional approach in political science.

I. Functionalism.

There is no single version of functionalism, and its exponents differ on many points with regard to details and sometimes essentials as well. No attempt will be made here to enter into these differences since we are not concerned with an exposition of the approach as such but with a selective set of theoretical

* I. Harik is an assistant professor of Political Science at the University of Indiana.

BOOK REVIEWS IN ARABIC

1- Ivan D. Illich, Celebration of Awareness: A Call for Institutional Revolution.
Reviewed by. F. Marrar

2- I. Harik, Who Rules Lebanon?.
Reviewed by F. Sakri

REPORTS

1- Seminar on the Developmental Problems and the Effect of Technology on Traditional

2- Seminar on Human Resource Development and the Role of Women.

3- The Third Conference of the General Association of Arab Accountants and Auditors.

GUIDE TO UNIVERSITIES

Aleppo University

A GLOSSARY: ENGLISH-ARABIC

Public Administration: Terms and Concepts

ABSTRACTS

REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTIONS

CONTENTS

VOL. IV FALL 1976 NO. 3

ARTICLES IN ENGLISH

1. Structural-Functional Analysis and the Study of Politics.
I. HARIK

2. Reflections about Systems "Theorists" in Search of International Politics.
C. PRAGER

BOOK REVIEWS IN ENGLISH

1- J. Frankel, Contemporary International Theory and the Behaviour of States.
Reviewed by **E. Moxon-Browne**

2- J. Galbraith, Money: Whence It Came, Where It Went.
Reviewed by **G. Farah**

ARTICLES IN ARABIC

1- A Structural Model for Material Distribution In the Petroleum Industry.
S. Afifi

2- A Comprehensive Approach to the Study of Arab Society.
A. Ahmad

3- Problems of Technology Transfer to Developing Countries.
M. Ismael

SPECIAL SYMPOSIUM

Topic:

The Applicability of Western Social Science Methods to the Study of Arab Society.

PARTICIPANTS:

Mahdi M. Ali — **I. Qazzaz**
B. Abu Laban — **A. Qubrosi**

MODERATOR and EDITOR: **A. Abdul-Rahman**

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board or the consultants or publisher.

***Subscriptions:**

* For individuals – KD 1.000 per year in Kuwait: KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail); $ U.S. 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions – $ U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).
* Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.250) or equivalent.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated: JSS

•An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by the Faculty of Commerce, Economics and Political Science at Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and /or application of theories in the various fields of the social sciences.

• Forward all correspondence and subscriptions to:
THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P. O. Box – 5486
Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. VI NO. 3 October 1976

Structural - Functional Analysis and the Study of Politics

I. Harik

Reflections about Systems "Theorists" in Search of International Politics.

C. Prager

Book Reviews

Kuwait University Press